الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques et Commerciales et de Gestion
Département de Gestion

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي

دراسة حالة شركة المطاحن الكبرى للجنوب GM SUD بسكرة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير

تخصص محاسبة

إعداد الطالب: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

ناجي بن يحي **بشير بن عيشي**

لجنة المناقشة :

د/ جمال خنشور	أستاذ محاضرة -أ-	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/ بشير بن عيشي	أستاذ	جامعة بسكرة	مقررا
أ.د/ مصطفى عقاري	أستاذ	جامعة باتنة	ممتحنا
د/ أحمد نور الدين قايد	أستاذ محاضر -أ-	جامعة بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2012-2013

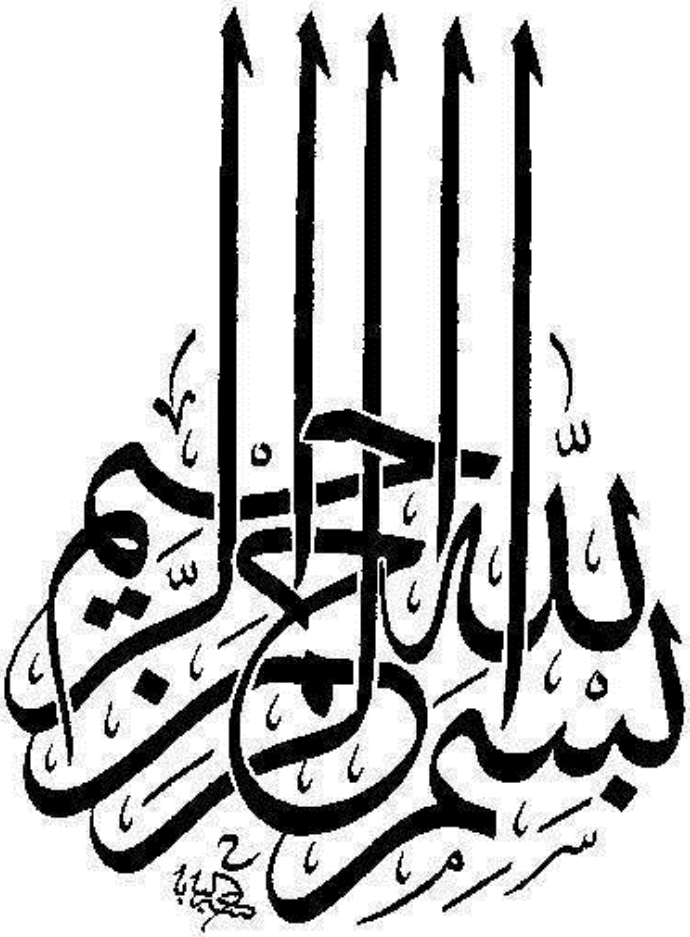

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾.

سورة التوبة الآية: 104

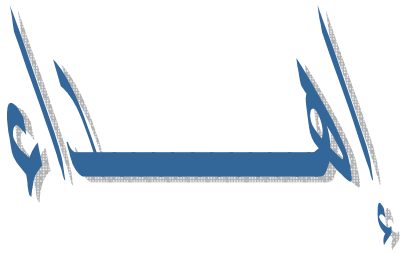

إلى **روح والدي** رحمه الله الذي كان سندا لي طوال الحياة ولم يبخل علي بالنفس والنفيس

إلى **والدتي** التي ربتني على القول الطيب والتحلي بأحسن الخلق وسقتني لبن التوحيد مع الأخلاق رضيعا وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها كثيرا حفظها الله .

إلى زوجتي وأبنائي .

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء .

إلى جميع من شارك في هذا العمل وكان أحق أن يذكر فيه مني كل أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي.

إلى كل زملاء الدفعة .

إلى كل الأصدقاء .

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ناجي بن يحي

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحه القائلون، ولا يحصي نعماءه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون

احمد الله عز وجل على لطفه وعونه أن أكرمني لإتمام هذه الرسالة فليس عندي شيء، ولا مني شيء ولا لي شيء، فالفضل والمنة والحمد لله وحده، القائل في كتابه العزيز: " وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم " (الآية 07، سورة إبراهيم)، وصلى الله على النبي المبعوث رحمة للعالمين محمد ابن عبد الله القائل " من لم يشكر الناس فلم يشكر الله "

في البداية يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى من تشرفت به لمتابعة إعداد هذه الرسالة وكانت توصياته دائما بمثابة النور الذي أنار لي الطريق لإتمامها أستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور/ بن عيشي بشير

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة،والذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة و كان لهم فضل علي لإتمام هذه المذكرة والوصول إلى هذه المرحلة.

كما أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الكرام الذين تشرفت بهم في لجنة المناقشة، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لعمال شركة مطاحن الجنوب ، وخصوصاً شحتاني عبد العالي .

ناجي بن يحي

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
11-	يوضح التميز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات	29
2-1	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المنظمات الدولية	42
3-1	يبين مختلف مستخدمي القوائم المالية	78
1-2	يوضح طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح	91
2-2	يوضح قائمة المركز المالي (الميزانية)	105
3-2	يوضح قائمة الدخل حسب طبيعة المصروفات	109
4-2	يوضح قائمة الدخل حسب وظيفة المصروفات	110
5-2	يوضح قائمة التغيرات في حقوق الملكية	112
6-2	يوضح قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل حسب الطريقة المباشرة	115
7-2	يوضح قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلالطريقة غير المباشرة	116
8-2	مقارنة القوائم المالية بين النظام المحاسبي الماليSCF ومعايير المحاسبية ال	147
9-2	مقارنة الميزانية بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية	148
10-2	مقارنة حساب النتائج بين النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولي	149
1-3	تصنيف العمال حسب المديريات لدى وحدة الدقيق والفرينة	161
2-3	يوضح نموذج عن قاعدة الاستبيان	169
3-3	يوضح محاور الدراسة الميدانية	170
4-3	الإحصائيات الخاصة بمعدل الردود على الاستمارات	171
5-3	يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	173
6-3	يوضح مستوى التحصيل العلمي لأفراد عينة الدراسة	174
7-3	يوضح سنوات الخبرة العملية لأفراد العينة حسب الفئات	175
8-3	توضيح تنوع جهات العمل لأفراد عينة الدراسة	176
9-3	أبعاد الإستبيان (طريقة معامل ألفا كرومباك).	177
10-3	يوضح نتائج التحليل الإحصائي لأراء أفراد المجتمع على ملائمة و موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم و التقارير المالية للشركة.	179
11-3	يوضح نتائج التحليل الإحصائي لأراء أفراد حول مدى أهمية و ملاءمة التقارير القوائم المحاسبية المفصح عنها لتلبية احتياجات متخذي القرارات .	192

12-3	يوضح نتائج التحليل الإحصائي لأراء أفراد مدى كفاية القوائم المحاسبية المفصح عنها لتلبية احتياجات متخذي القرارات.	200
13-3	يوضح نتائج التحليل الإحصائي لأراء أفراد حول النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح	202
14-3	تحليل أراء أفراد العينة معوقات للإفصاح المحاسبي في الجزائر.	205
15-3	النتائج الإجمالية للإستبيان	207

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	يوضح دور نظام المعلومات	21
2-1	العلاقة بين البيانات والمعلومات	28
3-1	العلاقة بين القيمة (المنفعة) الحدية مع التكلفة الحدية لإعدادها و توزيعها	34
4-1	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	44
5-1	الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير Trueblood	64
6-1	أنواع الحسابات وتدفقها نحو القوائم المالية	73
7-1	العلاقة بين القوائم المالية الأساسية	75
1-3	الهيكل التنظمي للشركة	161
2-3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	172
3-3	التوزيع النسبي للمؤهلات العلمية	173
4-3	التوزيع النسبي للخبرة المهنية لفئات العينة	175
5-3	توضيح تنوع جهات العمل لأفراد عينة الدراسة	176
6-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة على دور محافظ الحسابات في زيادة الموثوقية في المعلومات المحاسبية .	181
7-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة مدى قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة	182
8-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول مدى الثبات في السياسات و الطرق المحاسبية	183
9-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة لمدى توافر القيمة التنبؤية في القوائم المالية	184
10-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة مما يؤدي إلى زيادة كفاءة القرارت المتخذة	185
11-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول توفر خاصية الموثوقية في القوائم المالية	186
12-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة مدى الثبات في السياسات و الطرق المحاسبية و انعكاسها على زيادة الموثوقية في المعلومات المحسابية	187
13-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة لمدى توافر خاصية الملائمة في القوائم المالية	188
14-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة لمدى توافر القيمة الإسترجاعية في القوائم المالية	189
15-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة لمدى توافر التوقيت المناسب في القوائم المالية	190
16-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول التعارض بين خاصية الملاءمة و الثقة في المعلومات المحاسبية	191

17-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول أهمية وملاءمة التقارير المرحلية الدورية	194
18-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول أهمية و ملاءمة قائمة الدخل	195
19-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول أهمية و ملاءمة قائمة المركز المالي	195
20-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول أهمية و ملاءمة قائمة التدفقات النقدية	196
21-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول أهمية و ملاءمة تقرير محافظ الحسابات	197
22-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول أهمية و ملاءمة قائمة حقوق الملكية	198
23-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول أهمية و ملاءمة الاضاحات المرفقة	199
24-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول أهمية و ملاءمة تقرير مجلس الإدارة	200
25-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول مدى كفاية و ملاءمة القوائم و التقارير المالية	201
26-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول مخرجات النظام المحاسبي المالي تعبر على الواقع الإقتصادي	203
27-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول الرضا على النظام المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح	204
28-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول اعتماد و تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في اعداد التقارير و القوائم المالية و الإفصاح في الجزائر	205
29-3	توزيع نسب أراء أفراد العينة حول وجود معوقات للإفصاح المحاسبي في الجزائر	206

قائمة الاختصارات

الاختصار	الدلالة
AAA	American Accounting Association
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants
ASC	Accounting Standards Committée
FASB	Financial Accounting Standards Bords
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles
IFAC	International Federation of Accountants
IASC	International Accounting Standards Commitee
FASB	Financial Accounting Standards Bords
SEC	Securities, Exchange Commission
IASB	International Accounting Standards Bord
IASCF	International Accounting Standards Committee Foundation
IAS	International Accounting Standards
IFRS	International Financial Reporting Standards
SAC	Standards Advisory Council
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee
SIC	Standing Interpretations Committee
IOSCO	International Organization of Securities Committee
PCN	Plan Comptable National
SCF	Système Comptable Financial
OMC	Organisation mondial de Commerce
UN	United Nation
OCDE	Organisation de Coop.ration et de D.veloppement Economique
EEC	Economic Europe Commission

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج إستمارة البحث	227
02	قائمة المركز المالي لسنة 2010	233
03	حساب النتيجة لسنة 2010	235
04	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2010	236
05	جدول تغير الأموال الخاصة لسنة 2010	237

الفـهرس

العنـوان	الصفحة
الإهداء	**III**
كلمة شكر وتقدير	**IV**
الملخص	**V**
الفهرس	**VII**
قائمة والجداول	**X**
قائمة الأشكال	**XII**
قائمة الاختصارات	**XIV**
قائمة الملاحق	**XV**
المقدمة العامة	**أ**
الفصل الأول: الإطار العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفهوم المحاسبة و تطور الحاجة إليها كنظام للمعلومات	**03**
المطلب الأول: مفهوم المحاسبة	**03**
المطلب الثاني: هيكل نظرية المحاسبة	**11**
المطلب الثالث: فروع وأهداف المحاسبة	**16**
المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية	**19**
المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات	**19**
المطلب الثاني: البيانات والمعلومات	**27**
المطلب الثالث: ماهية نظام المعلومات المحاسبي	**35**
المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	**43**
المطلب الأول: الخصائص النوعية الأساسية	**46**
المطلب الثاني: الخصائص النوعية الثانوية	**50**
المطلب الثالث: القيود (المحددات) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	**53**
المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية ومحددات استعمالها	**54**
المبحث الرابع :القوائم و التقارير المالية في نظام المعلومات المحاسبي	**58**
المطلب الأول : ماهية القوائم والتقارير المالية	**58**

المطلب الثاني :عناصر القوائم المالية	66
المطلب الثالث :أنواع القوائم المالية	70
المطلب الرابع : العلاقة بين القوائم المالية ومستخدميها	72
خلاصة	79
الفصل الثاني :الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في ظل IAS/IFRS و SCF	
تمهيد	81
المبحث الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي	82
المطلب الأول : مفهوم الإفصاح وتعريفه	81
المطلب الثاني : المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	85
المطلب الثالث : أنواع الإفصاح	93
المطلب الرابع : أهداف الإفصاح و أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح	94
المطلب الخامس : التكاليف والعوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي	94
المبحث الثاني : الافصاح فى ظل معايير المحاسبة الدولية	102
المطلب الأول: عرض القوائم المالية (IAS 01)	102
المطلب الثاني : قائمة التدفقات النقدية (IAS07)	113
المطلب الثاني :الإفصاح حسب محتوى المعيار "IAS 24"	116
المطلب الرابع : الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS 7 :	119
المبحث الثالث: المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية المفصح عنها	126
المطلب الأول: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوي التقارير المحاسبية	126
المطلب الثاني :الإفصاح لضمان الشفافية في المعلومات المحاسبية	132
المطلب الثالث: التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة المعلومات المحاسبية	135
المبحث الرابع : النظام المحاسبي المالي SCF و متطلبات الإفصاح الدولي	141
المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد	141
المطلب الثاني : الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي	146
المطلب الثالث : صعوبات الإلتزام بمتطلبات الافصاح عند تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF	152
خلاصة	156
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية **دراسة جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية لشركة مطاحن الجنوب GMS- بسكرة**	
تمهيد	158

المبحث الأول: التعريف بشركة المطاحن الكبرى للجنوب- GMS-.	**159**
المطلب الأول: لمحة عن شركة المطاحن الكبرى للجنوب- GMS-.	**159**
المطلب الثاني: تقديم وحدة الدقيق والفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب " الوحدة محل الدراسة	**160**
المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية	**165**
المطلب الأول : أدوات ووسائل الدراسة الميدانية	**170**
المطلب الثاني : آداة الدراسة الإحصائية	**50**
المطلب الثالث : مجتمع الدراسة وحدودها	**170**
المبحث الثالث : دراسة و تحليل نتائج الإستبيان	**173**
المطلب الأول : دراسة المحور الأول وتحليل الصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة	**173**
المطلب الثاني : إختبار صدق قائمة الإستبيان	**177**
المطلب الثالث : معالجة وتحليل الإستبيان	**190**
خلاصة	**207**
الخاتمة العامة	**210**
قائمة المراجع	**215**
الملاحق	**226**

المقدمة العامة

تُعد المحاسبة منذ ظهورهادأةً فعالة في تجميع وتشغيل وتوصيل المعلومات لإدارة الشركة، وللأطراف الخارجية و من الركائز الأساسية التي تلعب دورًا هامًا و جوهريًا في نجاح النشاط الاقتصادي، حيث أنها توفر لجميع مستخدمي القوائم المالية المعلومات المناسبة لمساعدتهم في عمليات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة واللازمة لنجاح المشروع.

و في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تتسم بظروف عدم التأكد والمخاطرة التي يعيشها العالم اليوم إتضح دور المعلومات ، حيث أوضحت جمعية المحاسبة الأمريكية A.A.A أهمية دور المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية " بأن المعلومات المحاسبية تعد الوسيلة الرئيسة لتخفيض ظروف عدم التأكد التي يواجهها المستثمر الخارجي " ، كما أن تعاظم دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائح مختلفة وواسعة من المجتمع ، سواءً اتفقت مصالحهم أو تعارضت ، مترجمة بشكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المنشآت الاقتصادية من أحداث متتالية مما له بالغ الأثر في اتخاذ تلك القرارات الاقتصادية والاستثمارية تمثل القوائم و التقارير المالية مصدر هام للمعلومات لاسيما إذا احتوت على كمية ونوعية من المعلومات الملاءمة لترشيد القرارات المختلفة ولكافة الأطراف المستفيدة، وعلى ذلك فان مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات يلعب دوراً بارزاً في تخفيض حالة عدم التأكد وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين، مما يساعد المهتمين على تقييم أداء الشركات بشكل موضوعي.

لقد وسعت هذه التغيرات من الفرص الاستثمارية والتمويلية للشركات على المستوى الدولي، ولكن التمتع بهذه الفرص يتطلب استيفاء مجموعة من الضوابط في أسس وشكل ومحتوى القوائم المالية المعروضة، أي وجود مقاييس ومعايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها لإعتبار أن الإفصاح يستخدم في المحاسبة لإظهار وتقديم المعلومات بالمميزات اللازمة والضرورية عن المؤسسة، لمختلف الأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية معها، فهو إذن أحد أدوات الاتصال الرئيسة الذي بدونه لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي.

إن فعالية الإفصاح المحاسبي تتوقف على مجموعة من الاعتبارات الضرورية أهمها خصائص جودة المعلومات ، حيث كلما كانت المعلومات المحاسبية التي تتضمنها وتقدمها التقارير و القوائم المالية دقيقة و ملاءمة و قابلة للفهم كان الإفصاح عنها مفيدا وفعالا لمستعمليها يجعل قراراتهم رشيدة دون لبس أو تضليل ، كما أن نقص كفاءة هذه المعلومات يؤثر في كفاية الإفصاح عنها مما ينعكس سلبا على مستخدميها ، أي أن جودة المعلومات تنعكس في إفصاح ناجح وفعال يحقق مصالح الفئات المختلفة ذات العلاقة بالمنشأة حيث أن هناك مجموعة من الخصائص للمعلومات المحاسبية مثل القابلية للفهم،

الحيادية، الملاءمة، الموثوقية.

يحظى الإفصاح المحاسبي بأهمية كبيرة سواء من جانب أسواق رأس المال في معظم دول العالم من جانب العديد من الهيئات العلمية والمهنية المحاسبية ، أو من جانب مستخدمي القوائم والتقارير المالية، وذلك للعديد من الأسباب منها: اتساع نطاقه باستمرار نتيجة التطورات المتلاحقة في البيئة الاقتصادية والتي تولد العديد من المشكلات المحاسبية والتي تحتاج لمعايير محاسبية تساعد الوحدات في قياس العناصر المرتبطة بها والإفصاح عنها ، فضلا عن ارتباط الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس تم إتباعها للوصول إلى معظم عناصر هذه التقارير، بالإضافة إلى أهمية الإفصاح في زيادة استيعاب مستخدميها .

ومع الاتجاه المتنامي لعولمة المعايير المحاسبية ، تتفاعل البيئة الجزائرية- بشكل عام - تفاعلا إيجابيا مع البيئة المحاسبية الدولية و ذلك بإجراء إصلاح على النظام المحاسبي للمؤسسات يهدف إلى تحقيق توافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ،و في ظل تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق وتوقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ،إضافة إلى اقتراب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لقد كللت جهود الإصلاح بتبني نظام محاسبي جديد يوم25 نوفمبر 2007 ، وقد شرع في تطبيقه ابتداءً من 2010/01/01، والذي جاء بتغييرات جذرية ناجمة عن دور جديد منوط للمحاسبة بحيث أصبحت مرتبطة بالواقع الاقتصادي أكثر من ارتباطها بالطبيعة القانونية من جهة، كما أن النظام المحاسبي المالي والذي يمثل المرجع المحاسبي الجديد في الجزائر أصبح من جهة أخرى يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية المتمثلة في IAS/IFRS وبالتالي فقد أحدث تغييرات جد مهمة على مستوى التعاريف والمفاهيم وقواعد التقييم والقيد المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى البيانات المالية التي تنتجها المؤسسات الخاضعة قانونا لإعداد البيانات المالية ومتطلبات الإفصاح .

1- الإشكالية: من أجل معرفة أثر خصائص المعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية على زيادة كفاءة الإفصاح تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عنها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها النحو التالي:

ما هو دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي ؟ .

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية نجملها فيما يلي :

1- هل يهتم الإفصاح المحاسبي بخصوصية المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات من خلال القوائم المالية ؟.

2- هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية كافية لاحتياجات المستفيدين منها لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة؟.

3- هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية ملتزمة بالتشريعات و القوانين الجزائرية من جهة و متطلبات المعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى؟

2- فرضيات البحث :

تعتبر الفرضيات التالية كمحاولة لإعطاء إجابات مبدئية عن التساؤلات السابقة المتمثلة فيما يلي :

- يجب أن تتوافر مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية مثل الملائمة و الموثوقية مما يجعل الإفصاح عنها في القوائم المالية أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق الأهداف المرجوة منها ؛
- الإفصاح عن القوائم و التقارير المالية يلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ويفي لهم قدر من المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ؛
- ضرورة إعداد القوائم المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك وفق معايير المحاسبة الدولية نظراً لمساهمتهما في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدميها وخاصة المستثمرين المحليين و الأجانب إعطاء فرص متكافئة لهم .

3- أسباب اختيار البحث:

هناك عدة أسباب دفعتني إلى البحث في هذا الموضوع من أهمها:

- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع إضافة إلى ارتباطه الوثيق بتخصص المحاسبة والمالية.
- التغيرات في البيئة التي تعمل فيها المؤسسة الجزائرية، وذلك بالاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادي وما رافقه من تعديلات قانونية وتنظيمية؛
- يعتبر هذا النوع من المواضيع أهم المواضيع الحديثة؛
- محاولة إثراء الساحة البحثية عموما والمكتبة الجامعية خصوصا، نتيجة ندرة الدراسات والبحوث في مجال الإفصاح .

4-أهمية البحث:

للموضوع أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي :

- توضيح مفهوم الإفصاح عن كل المعلومات بشكل إيجابي للمؤسسة و للمستفيدين من الإفصاح.
- إثبات أن فعالية الإفصاح تنتج من كفاءة المعلومات المالية، مما يساهم بشكل جيد في إتخاذ القرارات و تعزيز الثقة و المصداقية بين المنشأة و مستخدمي هذه المعلومات؛

- كذلك إبراز دور جودة المعلومات المحاسبية في التوسع في الإفصاح في القوائم المالية؛
- الأزمات المالية والفساد المالي وما تبعه من حديث حول مدى جودة المعلومات المحاسبية والمالية الناتجة عن الأنظمة المحاسبية المطبقة؛
- مشكلة نقص الثقة والإفصاح المحاسبي بسبب السرية التي تلتزم بها معظم المؤسسات الجزائرية وهو ما يؤثر على جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الجزائري؛
- كما تكمن أهمية الموضوع من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري الذي يوافق في محتواه ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية، وما سيحققه من إفصاح وشفافية سعيا لتحقيق التنمية وجلب الاستثمارات الأجنبية منها والعربية .

5- أهداف البحث:

يعتبر الإفصاح من المواضيع المهمة التي تلقى إهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة فقد تعددت الدراسات و البحوث المحاسبية، و من أهم أهداف هذا البحث ما يلي :

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي و اختبار الفرضيات المتبناة؛
- إبراز دور الإفصاح في دفع المنشأة لرفع دقة ومصداقية معلوماتها المحاسبية وجعلها مقبولة لدى الجميع ؛
- إبراز دور جودة المعلومات المحاسبية في انتاج قوائم مالية تحتوي على الإفصاح الأمثل؛
- إبراز أهمية الإفصاح في تعزيز الثقة بين المنشاة و مستخدمي البيانات المالية؛
- إبراز مختلف نماذج الإفصاح المحاسبي المتاحة للتطبيق من قبل الموسسة .

6- صعوبات الدراسة:

يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي وجدناها خلال إعداد الرسالة ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات وخاصة في الجانب التطبيقي؛
- قلة الدراسات التطبيقية على الواقع الجزائري، والتي تدرس الإفصاح في هذا الجانب، ضف إلى ذلك صعوبات الترجمة من اللغات الأجنبية وخاصة بعض العمليات التي تتميز بها تلك البيئات وهي غير موجودة في المحيط الإقتصادي الجزائري؛
- تزامن الدراسة مع مرحلة الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي والمالي الجديد SCF .

7- منهجية البحث:

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات، وتماشيا مع المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية ، سوف نعتمد على المنهج الاستنباطي، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع والوصول إلى النتائج المرادة من البحث، حيث استعملنا الأسلوب الوصفي في معالجة الفصل الأول، من خلال تطور المحاسبة كنظام للمعلومات ، وكذا الفصل الثاني والخاص بوصف طبيعة الإفصاح ومساهمة المعايير المحاسبية ، ومتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي و المالي . أما الفصل الثالث فتم اعتماد أسلوب التحليل تماشيا مع طبيعة معالجة هذا الفصل.

أما فيما يخص نمط البحث وجمع المعلومات، فقد اعتمدنا على أسلوب المسح المكتبي، وذلك بهدف التعرف على المراجع والبحوث والدراسات التي لها صلة بالموضوع، بالإضافة إلى البحوث العلمية المقدمة في رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه وكذلك الدراسات والبحوث المنشورة على شبكة الانترنت، كما اعتمدنا على أسلوب المقابلات الشخصية والاستبانة مع مسؤولي بعض المؤسسات و الباحثين الأكاديميين والمهنيين المتخصصين في المجال المحاسبي والممارسين ، للإحاطة بجوانب الموضوع سعيا لتحقيق نتائجه.

8- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي :

*** الحدود النظرية :**

اهتمت هذه الدراسة أساسا في القسم النظري بدراسة المحاسبة كنظام للمعلومات وكذلك خصائص المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها على الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي .

*** الحدود المكانية :**

إن مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمن التي أجريت فيه الدراسة سنة 2011 بدءًا من إعداد وتحضير الاستبيان، مرورا بتوزيعه، ومن ثم جمع الاستمارات ومعالجتها، حيث إقتصرت الدراسة على القوائم المالية لشركة مطاحن الجنوب ، وعينة الدراسة المتمثلة في الإدراة ، محافظي الحسابات ، الأكادميين ، ومصلحة الضرائب .

9- الدراسات السابقة:

لقد تم الاعتماد في هذا البحث على دراسات جامعية تم إعدادها من طرف طلبة الماجستير والدكتوراه وأهم الدراسات حسب اعتقادنا والتي تمكنا من الحصول عليها، وتعتبر ذات صلة بموضوع الدراسة، وتخدم الأهداف التي أجريت من أجلها هي:

أ- مداني بن بلغيث :أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائرية

البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 2004 ، تدور إشكاليتها حول مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيله لملاءمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر؟ أكد الباحث من خلالها على أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند إلى معايير المحاسبة الدولية، ويتم بالموازاة مع إصلاح المنظومة المالية والتشريعية والجبائية، قام فيها الباحث بإنجاز استقصاء حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، وقدم عينة متنوعة من أربعة فئات من الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي، وقد خلصت الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يعد أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات التي تعرفها الجزائر، كما تطرق لعملية توحيد مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، فنجاح عملية التوحيد يكمن في الحصول على قوائم مالية قابلة للمقارنة ومعلومات ذات جودة عالية مما يخدم المؤسسة ومختلف الأطراف التي لها فائدة من الاطلاع على القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي بالدرجة الأولى.

ب- بكيحل عبد القادر: أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة الماليةIAS/IFRS في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي

البحث عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير -محاسبة ومالية- جامعة الشلف، الجزائر2008 ، تطرقت هذه الدراسة إلى معايير المحاسبة الدولية ومبادئها الأساسية ومحاولات تطبيقها في الجزائر من خلال الانتقال من المخطط الوطني للمحاسبة إلى النظام المحاسبي المالي وانعكاسات ذلك على الشراكة مع الاتحاد الأوربي،وخلصت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الدولية تهدف إلى توفير معلومة مالية شفافة وموثوق فيها وقابلة للمقارنة دوليا للمستثمرين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، كما أن تطبيق المعايير يؤدي إلى توفير بيئة ملائمة للاستثمارات الأوربية وانتقال رؤوس الأموال إلى الجزائر، وتساعد في إمكانية إجراء عمليات الحيازة والاندماج بين المؤسسات الأوربية

والجزائرية، وتفعيل الخوصصة بالجزائر، ليقوم الباحث في الأخير بتقديم توصيات تتمحور حول الإسراع في تحضير المؤسسات وممارسة المحاسبة وإقامة التربصات وتكوين الإطارات المحاسبية حتى يمكن تطبيق النظام المحاسبي الدولي بشكل جيد، وضرورة الاستفادة من تجارب الدول الأوربية.

ج- فؤاد عبد العزيز: الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة حالة شركة الاسمنتSCAEK

البحث عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة البليدة لسنة 2009، فقد خلصت الدراسة النظرية إلى أن هندسة المخطط الوطني للمحاسبة كان منطقها ضمان خلق بنك للمعلومات يسخر لجهات التخطيط العمومية، أما النظام المحاسبي المالي الجديد القائم على المعايير الدولية كان منطقه خلق بنك معلومات للمستثمرين بالدرجة الأولى.

ليقوم الباحث في الأخير بتقديم توصيات تتمحور حول ، فرض النظام المحاسبي المالي على الشركات المتداولة أسهمها في بورصة الجزائر مثل صيدال، رياض سطيف...الخ، وهذا على غرار دول الاتحاد الأوروبي ثم على باقي المؤسسات تدريجيا.

د- عادل نقموش: دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في الأسواق المالية - حالة بورصة الجزائر –

البحث عبارة عن مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الأغواط، 2010 تطرقت هذه الدراسة إلى إبراز مدى منفعة الإفصاح عن القوائم المالية لمتخذي القرارات الاستثمارية بالشركات المدرجة في الأسواق المالية، وانطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المؤسسة فإنه يتوجب على هذه الأخيرة إعداد هذه القوائم على أسس ومعايير دولية

وذلك بهدف الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير الهام في عملية اتخاذ القرار، إذ أن أي تضليل في المعلومات من شأنه أن يفقد القوائم المالية أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار.

وقد خلص الباحث في النهاية إلى أهمية الإفصاح ودوره البارز في ترشيد قرارات المستثمرين، إضافة إلى ضرورة إفصاح المؤسسة عن القوائم المالية للسنوات السابقة وذلك ليسهل عل المستثمرين توقع نتائج المؤسسة في السنوات القادمة، وكذلك ضرورة إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وذلك لإعطاء صورة أكثر وضوحا عن المؤسسة.

أما عن التوصيات فكان أهمها، ضرورة تشجيع قيام مؤسسات ومكاتب متخصصة في التحليل المالي وذلك بهدف تقديم المشورة للمستثمرين، كذلك ضرورة إعداد تقارير مالية مرحلية (شهرية، ربع سنوية، ليتم

من خلاله نشر التقارير ،(Internet) نصف سنوية...)، كذلك تخصيص مواقع على شبكة المعلومات المالية وذلك لتسهيل عملية وصول المعلومات إلى مستخدمي هذه التقارير.

8 هيكلة البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول إضافة إلى المقدمة و الخاتمة.

الفصل الأول: الإطار العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات

سنتعرض في هذا الفصل إلى لمحة عن تطور المحاسبة، وكذا الفروض والمبادئ المحاسبية. إضافة إلى نظام المعلومات المحاسبي ومن ثم سوف نتعرض إلى خصائص المعلومات المحاسبية المحاسبة ، وآخيراً القوائم المالية .

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في ظل IAS/IFRS و SCF

نتناول في هذا الفصل ماهية الإفصاح وعلاقته بالمعايير المحاسبية وكذلك التعرض لمتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي من خلال عملية إعداد وعرض القوائم المالية.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

حاولنا من خلال هذا الفصل التواصل مع الفاعلين في المجال المحاسبي على النطاق المحلي في الجزائر، وذلك باستعمال أدوات مختلفة لأجل الحصول على المعلومات اللازمة وتوفير البيانات التي تحتاجها هذه الدراسة، كما تضمن هذا الفصل عرض وتحليل للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الإحصائية لاستمارة الاستبيان، بالاعتماد على الإجابات الواردة ، وذلك لدراسة الجوانب المتعلقة بجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المفصح عنها لشركة مطاحن الجنوب حسب متطلبات النظام المحاسبي و المالي .

الفصل الأول :

الإطار العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات

تمهيد:

تعتبر المحاسبة من أقدم التطبيقات التي إستخدمها الإنسان في معالجة عملياته المالية والاقتصادية نظرا للفعالية التي تميزت بها في أداء مهامها، سواء من الجانب النظري وما نتج عنه من نظريات، تعاريف وقواعد أو الجانب التطبيقي وما نجم عنه من إجراءات ومناهج تتحكم في وظيفة المحاسبة.

وكبقية فروع المعرفة الأخرى تطورت المحاسبة على مر العصور في الاتجاه الذي يزيد من فعالية الخدمات التي تقدمها للفئات المستفيدة منها،

تهدف الدراسة في هذا الفصل إلى تحديد الإطار العلمي للمحاسبة كنظام للمعلومات وذلك من خلال التعرض إلى الآتي:

مفهوم المحاسبة من خلال التعاريف التي وضعت للمحاسبة ، وكذلك من حيث تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات بدءا من إطارها التقليدي القائم على مسك الدفاتر إلى إطارها الحديث باعتبارها نظاما للمعلومات وصولا إلى تحديد مفهوم علمي واضح ودقيق لما يقصد بمصطلح نظام المعلومات المحاسبية ، ثم تحديد الخصائص النوعية لمخرجات هذا النظام المتمثلة في المعلومات المحاسبية وصولا لتقديمها وعرضها وفق أسس بشكل قوائم وتقارير مالية .

وعليه فإن هذا الفصل سوف يشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم المحاسبة وتطور الحاجة إليها كنظام للمعلومات.

المبحث الثاني : نظام المعلومات المحاسبية .

المبحث الثالث : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

المبحث الرابع : القوائم المالية في نظام المعلومات المحاسبي .

المبحث الأول: مفهوم المحاسبة و تطور الحاجة إليها كنظام للمعلومات

يجمع الباحثون على أن المحاسبة من حيث طبيعتها علم اجتماعي يستجيب للحاجات الآنية للمجتمع فقد كان ظهورها بفضل تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ساهمت جميعها في نشأتها وتطورها على مر العصور في الاتجاه الذي يزيد من فعالية الخدمات التي تقدمها للفئات المستفيدة منها، وفضلا عن تطور أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية .

وبهدف إعطاء مفهوم واضح للمحاسبة ، لابد من تناول المفاهيم المكونة لها بصورة تحليلية من خلال الآتي:

المطلب الأول: ماهية المحاسبة

الفرع الأول: تعريف المحاسبة

لقد تعددت التعاريف التي حددت لمفهوم المحاسبة ، والتي تميزت بالديناميكية و التغير المستمر[1] اعتمادًا على التطورات التاريخية التي مرت بها بحسب تطور الحاجة إليها من كونها فن تسجيل العمليات المالية التي تحصل في المؤسسة لأغراض المتابعة والرقابة إلى كون المحاسبة أحد أفضل نظم المعلومات الإدارية التي ترشد مستخدميها لاتخاذ قرارات سليمة .

وفيما يلي سنقوم بصياغة بعض التعاريف الخاصة بالمحاسبة:

* تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1941: « المحاسبة هي فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية وتفسر النتائج التي تنجم عن العمليات والأحداث المالية »[2].

هذا التعريف ركز على أن المحاسبة :

- مهنة يتم مزاولتها.
- نظام يختص بتسجيل وتبويب العمليات والأحداث الاقتصادية التي تحدث في المؤسسة.
- يقوم هذا النظام بتفسير تلك النتائج التي تترتب على هذه العمليات الأحداث.

* وفي تعريف ثان لنفس المعهد:« المحاسبة هي فن تسجيل وتبويب العمليات والأحداث بطريقة معبرة وبصورة أرقام ذات قيم نقدية تحمل أو يحمل جزءا منها على الأقل طبيعة مالية، ثم تفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات»[3].

1- محمد مطر ، موسى السويطي ، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ، الأردن 2008 ، ص06.

2- حيدر محمد علي بني عطا ، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، ، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 20.

3- www.infotechaccountants.com. 25 / 08 / 2010

هذا التعريف ركز على توضيح وتحديد طبيعة العمل المحاسبي والإجراءات التي يستلزمها.

* وفي تعريف ثالث لنفس المعهد سنة 1970: « المحاسبة هي عبارة عن نشاط خدمي وظيفته الأساسية توفير معلومات كمية (ذات طبيعة مالية) تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام أو بتخصيص الموارد في منشآت الأعمال الاقتصادية سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح أو في وحدات الأعمال الحكومة »[1].

* تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA): « المحاسبة هي عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية لمستخدمي هذه المعلومات لتمكينهم من تكوين رأي مهني ومستنير لاتخاذ القرارات اللازمة »[2]

ويلاحظ على هذا التعريف أنه تعرض إلى توضيح لوظيفة المحاسبة من قياس وتوصيل.

* وفي تعريف آخر لنفس الجمعية سنة 1975**:** «المحاسبة هي عبارة عن توفير معلومات التي يمكن أن تكون ذات فائدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي إذا تم توفيرها على هذا النحو سوف تحقق مزيدا من الرفاهية الاجتماعية »[3].

يبين لنا التعريف السابق وظيفة المحاسبة على أنها أداة لتسجيل الأحداث الاقتصادية التي تحصل في صورة مالية، وضرورة تلخيص هذه الأحداث أو العمليات المالية على شكل قوائم ذات دلالة معينة، أي يوضح طبيعة العمل المحاسبي والإجراءات التي يستلزمها.

* عُرفت المحاسبة من طرف مجموعة من الباحثين على أنها: «علم وفن في نفس الوقت بقولهم المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من واقع مستندا ت مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها في شكل قوائم مالية من شأنها أن تساعد في عملية اتخاذ القرارات »[4].

ومن خلال التعاريف السابقة نصل إلى تعريف المحاسبة: « هي عبارة عن نظام للمعلومات يختص بتحديد وقياس وتوصيل معلومات كمية عن الوحدات الاقتصادية يمكن استخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات »[5].

1- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص06.

2- سالمي محمد الدينوري(2009)، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخصر باتنة، ص03.

3- مصطفى عقاري(2004)، مساهمة عملية لتحسين المخطط المحاسبي الوطني، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص: 09.

4- حسين القاضي، نظرية المحاسبة، منشورات جامعة دمشق، 1991، ص 71.

5- خليل الدليمي وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، ج:01، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون تاريخ ، ص 12.

نرى في التعريفات السابقة الجدل حول اعتبار المحاسبة فن أم علم، غير أن هناك علاقة بينهما، حيث من خلال ما تقدم يمكن القول أن المحاسبة : هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث الاقتصادية بصورة يمكن أن تستفاد منها الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية ، كما أن المحاسبة هي علم ضمن العلوم الاجتماعية يمتاز بمعرفة مصّنفة لها مادتها العلمية التي أمكن الوصول إليها عن طريق الدراسة والخبرة معًا عبر مراحل مختلفة من الزمن.

الفرع الثاني: وظائف وأهمية المحاسبة

أولا: وظائف المحاسبة

لقد تطورت وظائف المحاسبة مع التطور الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والبيئي وأصبحت تشمل الوظائف التالية[1]:

1- تحديد وتسجيل الأحداث المالية من واقع المستندات المؤيدة لها مثل: فواتير البيع والشراء والإيصالات والإشعارات وأوامر الصرف وأوامر القبض ....الخ، في دفتر اليومية وفق تسلسل زمني متتابع.

2- تبويب وتصنيف العمليات المالية وذلك من خلال ترحيل قيود اليومية إلى حساباتها المتخصصة في دفتر الأستاذ.

3- تلخيص العمليات المالية من خلال ترصيد الحسابات وإعداد جداول وكشوف تحليلية لأغراض مختلفة.

4- إعداد ميزان المراجعة للتأكد من التوازن وصحة ودقة تسجيل وترحيل وترصيد العمليات المالية السابقة.

5- القيام بالتسويات الجردية اللازمة لعناصر الأصول والخصوم، والمصروفات والإيرادات وذلك وفق المبادئ والقواعد المحاسبية المنظمة لها.

6- إعداد الحسابات والقوائم المالية لقياس نتيجة الدورة المالية وبيان المركز المالي للوحدة الاقتصادية.

7- إعداد التقارير الفورية والدورية وتحليل وتفسير النتائج وتقديمها لكافة الجهات المستفيدة.

وإذا كانت الوظائف السابقة إجرائية، عملية فإنه يمكن إعادة صياغتها بشكل يربط النظام المحاسبي بأهداف المؤسسة كما يلي:

أ- وظيفة تسجيلية: أي أن المحاسبة تقوم بتسجيل العمليات المالية وفق تسلسلها الزمني التاريخي، بحيث تسهل عملية التسجيل والمراجعة والعودة إليها عند الحاجة.

ب- وظيفة تحليلية: أي يتم تحليل العمليات المالية باستخدام الدفاتر المساعدة والجداول والكشوفات التحليلية، بحيث تبين بشكل مفصل استخدام موارد المؤسسة ومصروفاته وإيراداته مما يساعد على تعميم

1- خليل الدليمي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص13- 14.

الوظيفة الرقابية للمحاسبة ويرفع من درجة الافصاح للبيانات والمعلومات المحاسبية وكفاءتها في مساعدة كافة الأطراف المستفيدة.

ج- وظيفة رقابية: تحقق المحاسبة رقابة جيدة على استخدام الموارد الاقتصادية في المؤسسات، وذلك من خلال التسجيل وآلية الضبط والحماية التي توفرها، وأيضا من خلال المقارنة بين الأداء الفعلي والمعياري وتقييم الأداء وبيان أسباب الانحرافات مما يسمح بتحقيق رقابة على كفاءة الأداء واتخاذ إجراءات إدارية مناسبة.

د- وظيفة استشارية أو إخبارية: وذلك من خلال تقارير الأداء المتعددة التي تقدمها للإدارة والجهات المعنية والرقابية المهتمة بأداء المؤسسة مما يسمح بالإطلاع وتقييم النتائج، وبالتالي اتخاذ الإجراءات الفنية والاقتصادية المناسبة من اجل تفادي أسباب الخلل وعدم الكفاية وتكريس الأسباب والعوامل التي أدت إلى نتائج ايجابية.

ثانيا: أهمية المحاسبة

تعتبر المحاسبة مصدرا أساسيا لتوليد وإنتاج البيانات والمعلومات المحاسبية، وهذه البيانات والمعلومات تستفيد منها أطراف متعددة داخلية وخارجية، حيث تساعدها على القيام بوظائفها واتخاذ قراراتها بصورة سليمة، وأهم الأطراف المستخدمة للبيانات والمعلومات المحاسبية ما يلي[1]:

1- أصحاب المنشأة: تمكن البيانات والمعلومات المحاسبية مالكي المنشاة من الاطلاع المباشر على مسار العمل وكفاءة الأداء وقياس نتيجة النشاط الاقتصادي، وبيان مقدار الديون والالتزامات ورأس المال الدائم والعامل والسيولة النقدية ومعدلات العائد على رؤوس الأموال المستثمرة مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المناسبة لتطوير استثماراتهم.

2- إدارة المنشأة: تحتاج إدارة المنشاة البيانات والمعلومات المحاسبية من اجل قيامها بوظائفها بكفاءة عالية مثل وظائف التخطيط والرقابة وتقييم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة ورسم السياسات القصيرة والطويلة الأجل.

3- الدائنون: وهم أصحاب الحقوق مثل الموردين والمصارف والمؤسسات المالية التي تقدم القروض وغيرها من أنواع الخدمات، حيث تقوم المحاسبة بتقديم المعلومات المحاسبية لهم للاطلاع على قائمة المركز المالي وعلى التدفقات النقدية من اجل زيادة الثقة بالمنشاة والاطمئنان بان أموالهم ستحصل في الأوقات المحددة، وأيضا تساعدهم المعلومات المحاسبية على رسم سياسة الائتمان المستقبلية.

1- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 24.

4- واللوائح الضريبية الصادرة ومن ثم تحديد الوعاء الضريبي واحتساب الضرائب بدقة مما يحفظ حقوق الدولة من جهة، ويبعد مشاريع الأعمال عن أي إجحاف ضريبي يمكن أن يقع.

5- المحللون الماليون: تعتبر مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) المادة الأولية التي يتعامل معها المحلل المالي من اجل تقديم التوجيهات والإرشادات اللازمة للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والى الفئات الدائنة المختلفة مما يتيح لهم اتخاذ القرارات الرشيدة.

6- اتحادات العمال: تفيد المعلومات المحاسبية اتحادات العمال في مناقشة مسالة الأجور مع أرباب العمل والمطالبة بزيادتها وتقليل الضرائب.

7- الدارسون والباحثون: ويحتاجون إلى البيانات والمعلومات المحاسبية من أجل تشخيص وتحليل الأنشطة الإقتصادية المختلفة، ودراسة التطور الإقتصادي ومعدلات النمو أو الانكماش وتقديم الاستنتاجات والتوصيات اللازمة.

الفرع الثالث : تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات

تشير الدراسات إلى أن الإنسان اهتم منذ القدم بالاحتفاظ ببعض السجلات المحاسبية، حيث أثبتت التقنيات الآثارية وجود سجلات تعود إلى العصر البابلي والفرعوني، كما أن بعض المواد الواردة في قانون حمورابي (كالمادة 104 والمادة 105) [1].الخاصة بتنظيم الأمور التجارية تشير إلى ضرورة أن يكون هناك سجلات ومستندات محاسبية ، وبما يمكن القول معه أن تاريخ نشوء المحاسبة يعود إلى الوقت الذي احتاج فيه الإنسان إلى تبادل القيم والمنافع الاقتصادية وتعددت معاملاته وعلاقاته المادية بحيث اصبح من العسير عليه أن يحصرها في ذاكرته.

ومع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها ، تطورت الحاجة إلى المحاسبة بما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى العديد من الجهات التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية التي تعمل في نطاقها.

وباستعراض مراحل التطور التاريخي للمحاسبة يمكن أن نلاحظ أن أي تطور حصل فيها إنما يرجع إلى عاملين أساسيين ومتلازمين هما : [2].

1. تغير الهيكل القانوني والتنظيمي للوحدة الاقتصادية وتأثيره على كمية ونوعية البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها.

1- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 25.

2- قاسم الحوبيتي، زياد السقا ، نظام المعلومات المحاسبية ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر - كلية الحدباء الجامعة -الموصل- العراق 2003 ، ص 08 .

حيث تغير الهيكل القانوني للوحدات الاقتصادية بدءا من كونها مشاريع فردية صغيرة إلى أن أصبحت شركات أشخاص وشركات أموال بأنواعها الخاصة والمختلطة والعامة المتعارف عليها في الوقت الحاضر، كما تغير الهيكل التنظيمي للوحدات الاقتصادية من كونها تدار من قبل جهة واحدة متمثلة بصاحب المشروع الفردي ، ومن ثم انفصال الإدارة عن أصحاب الملكية ومن ثم تعدد المستويات الإدارية التي تقع ضمن صلاحيتها عمليات اتخاذ القرارات المختلفة.

2. تعدد وازدياد الجهات التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية والتي يمكن أن تستفاد من البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها وتوصيلها إليهم .

حيث اقتصرت البيانات والمعلومات المحاسبية في بداية الأمر على خدمة صاحب المشروع الفردي ، ومن ثم أصبحت في خدمة أصحاب الملكية والإداريين في داخل الوحدة الاقتصادية وكذلك الجهات الخارجية الأخرى التي يهمها أمر الوحدة الاقتصادية المعنية .

ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلوم ات إلى ثلاث مراحل هي :

المرحلة الأولى : المحاسبة في خدمة صاحب المشروع الفردي .

المرحلة الثانية: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية .

المرحلة الثالثة : المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية .

المرحلة الأولى : المحاسبة في خدمة صاحب المشرع الفردي

تشمل هذه المرحلة الفترة الزمنية التي سادت فيها المشاريع الفردية الخاصة منذ أن عرف الإنسان القديم عمليات الحساب البسيطة وأخذ يستخدمها في استخراج ناتج نشاطاته التجارية حتى ظهور الشركات بأنواعها المتعارف عليها في الوقت الحاضر.

ويلاحظ على هذه المرحلة الآتي :

1. إن التاجر صاحب المشروع هو الشخص المسؤول عن كل ما يحدث في هذا المشروع من عمليات مختلفة تتعلق بتكوين رأس المال وشراء للبضاعة وبيعها والرقابة عليها، وتحصيل الديون من الغير أو تسديدها إليهم ، حيث امتازت العمليات الاقتصادية بكونها صفقات صغيرة ومحدودة.

2. في بدايات هذه المرحلة كان هناك تركيزًا على استخدام طريقة أطلق عليها "طريقة القيد المفرد"[1] لتسجيل الأحداث والعمليات الاقتصادية التي يقوم بها صاحب المشروع ، ثم تطور ذلك باستخدام طريقة القيد المزدوج في سنة 1494 م ، عندما صدر للإيطالي Luca Pacioli كتابًا في الرياضيات تناول في جزء منه توضيحًا للأسس العلمية التي تقوم عليها طريقة القيد المزدوج[2] ، وكيفية تسجيل العمليات و الأحداث.

1- Roy Sidebothman, Introduction to the theory and context of accounting, NEW YORK, Bergamot press, 1970, p: 20.

2- وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، مرجع سبق ذكره، ص 29.

3. كان التاجر يهتم بدرجة أساسية بمعرفة نتيجة النشاط التجاري الذي قام به ، وذلك في نهاية كل صفقة تجارية وفق ما يعرف بأسلوب " محاسبة الصفقات " الذي كان منتشرًا في الواقع العملي آنذاك ، حيث أوضح Pacioli كيفية التوصل إلى نتيجة النشاط (من ربح أو خسار ة) بشكل مختلف عما مطبق الآن ، وذلك من خلال القيام بفتح حساب خاص لكل صفقة وجعله مدينًا بثمن الشراء والمصاريف ودائنًا بأثمان البيع إلى أن يتم تصفية تلك الصفقة ، ويمثل رصيد ذلك الحساب نتيجة الصفقة ، فالرصيد المدين " خسارة " والرصيد الدائن " ربح " ،وينقل رصيد الحساب في حالة الربح مثلا بجعله مديناً ويجعل حساب الأرباح والخسائر أو حساب رأس المال دائناً ، ويقول Pacioli انه وفقاً لهذه الطريقة تستطيع أن ترى بإلقاء نظرة سريعة فيما إذا كنت رابحًا أم خاسرًا ، وكم يبلغ ذلك الربح أو تلك الخسارة.

المرحلة الثانية : المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية

عندما كبر حجم الوحدات الاقتصادية وتعددت الجهات التي لها اهتمامات مختلفة في كل منها ، ظهرت الحاجة إلى انفصال أصحاب الملكية عن الإدارة نتيجة لظهور الشركات المساهمة (شركات الأموال) وشركات التضامن (شركات الأشخاص) وازديادها بصورة كبيرة، مما أدى إلى ازدياد الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية التي من الممكن أن تفي بالاحتياجات المختلفة لتلك الجهات ، ومن هنا كان لزامًا على المحاسبة أن تجد وسائل متعددة لغرض تسجيل وتلخيص العمليات المالية ثم القيام بتفسير نتائجها من خلال: [1]

أ. إعداد سجل تاريخي لعمليات الوحدة الاقتصادية لإمكانية تبويبها وفق أسس معينة لخدمة أهداف التلخيص وتفسير النتائج.

ب. القيام بعمليات حسابية وتقديرات (من خلال الاستعانة بالأساليب الرياضية والإحصائية) لتحديد نتائج الأعمال وتحديد المركز المالي.

ج. من واقع السجلات و العمليات السابقة يجري إعداد قوائم تعرض العناصر والجوانب الرئيسية للدخل ورأس مال الوحدة ، لتقديمها إلى كل من له اهتمام بالوحدة الاقتصادية وخاصة : الإدارة ، الدائنون والمستثمرون ، الحكومة.

ويمكن أن يلاحظ على هذه المرحلة الآتي: [2].

1- قاسم الحوبيتي، زياد السقا ، مرجع سابق ، ص 11.

2- طرابلسي سليم(2009)، تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص65.

1. أخذت المحاسبة تهتم بالقياس المالي للأحداث الاقتصادية من خلال العمليات التجارية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية بهدف تحديد نتائج الأعمال والمركز المالي ، حيث تبلورت فكرة الوحدة المحاسبية أصبحت ضمن المبادئ المحاسبية إضافة إلي ظهور مبدأ استمرارية الوحدة الاقتصادية في أعمالها أيضًا.
2. ازدياد ناتج العمل المحاسبي ، حيث أصبحت المحاسبة تعد حسابات النتيجة والميزانية.
3. تعددت الجهات التي يمكن أن تخدمها المحاسبة بعد أن كانت مقتصرة في المرحلة السابقة على صاحب المشروع.

4إن الهدف الرئيسي للمحاسبة كان موجهًا أساسًا إلى الاستخدام الخارجي للبيانات التي يقوم المحاسب بإعدادها ، وحتى أن استخدام الإدارة لتلك البيانات إنما كان لتحديد العلاقة بين الإدارة والجهات خارج الوحدة الاقتصادية (كالعلاقة بين الإدارة والمالكين أو العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والجهات الحكومية).

المرحلة الثالثة : المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر (19) والتي أدت إلى ظهور المجتمعات الصناعية التي تمتاز بالإنتاج الكبير وتعدد أنماطه الإهتمام بتحديد تكاليف المنتجات عن طريق تخصيص تكاليف المشروع دورات محاسبية مختلفة[1]، ومنه كان ظهور محاسبة التكاليف بنماذج تبين أحداث وظروف الماضي (قرارات وخطط وموازنات ومعايير وضعت في الماضي) وحقائق وأحداث تمت في الحاضر ، ويمكن أن تخدم في المستقبل (والذي عادة ما يكون قريباً).

وتهدف محاسبة التكاليف إلى مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات اللازمة بشأن عمليتي التخطيط والرقابة عن طريق تقديم المعلومات اللازمة لذلك ، إلا أن قصورها في المساعدة في حل المشكلات الكبيرة التي تتعلق بالقرارات المستقبلية وتخطيطها بسبب المدى المستقبلي القصير الذي تغطيه قد تطلب من المحاسبة أن تطور من أساليبها التي تساعد إدارة الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المبنية أساسًا على متغيرات وخفايا المستقبل وتطوراته ، ومن هنا كان ظهور المحاسبة الإدارية استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة إلى نوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، وكذلك للمساهمة بدور أكبر في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة الوحدة الاقتصادية ، وعلى هذا الأساس أخذت توصف المحاسبة الإدارية بأنها : امتزاج عملي بين المحاسبة والإدارة ، والعامل المشترك بينهما يتمثل في اتخاذ القرارات .

وطبقًا للدور الذي أصبحت تلعبه المحاسبة في هذه المرحلة جنباً إلى جنب مع إدارة الوحدة الاقتصادية فإن هدفها قد أصبح موجهًا إلى خدمة الوحدة الاقتصادية من خلال ما توفره من بيانات مالية وغير مالية بهدف مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بوظائفها الأساسية (من تخطيط ورقابة) إضافة إلى ما

1- حسين القاضي، مأمون حمدان ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2007 ، ص ص 21-22 .

تقدمه عن الأحداث التاريخية وبذلك فإن هدف المحاسبة قد اصبح موجهاً لخدمة كل من الجهات الداخلية والجهات الخارجية ، وأن هذا الدور الكبير أصبح يتطلب من المحاسبة التعامل مع عدد هائل من البيانات الإجمالية والتفصيلية بهدف تحقيق الغرضين الآتيين في وقت واحد[1].

1. قياس النتائج الإجمالية للوحدة الاقتصادية كوحدة واحدة ، من خلال القياس المحاسبي للعمليات الاقتصادية التي تؤديها الوحدة الاقتصادية.
2. دراسة التفاصيل المتعلقة بالعمليات التشغيلية والمعاملات المالية للوحدة الاقتصادية وتوصيلها إلى الإدارة – عن طريق التقارير - لاستخدامها في التحليل واتخاذ القرارات الإدارية.

ومن خلال ما تقدم يتبين أن دور المحاسبة لم يعد قاصراً على تداول وتجهيز البيانات المحاسبية التاريخية اللازمة لتصوير القوائم المالية التقليدية ، بل امتد ليشمل تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات المالية وغير المالية المفيدة في تغطية احتياجاتها في نواحي متعددة، وأخذت تهتم بالأحداث الحاضرة والمستقبلية وإعداد التفسيرات والتحليلات اللازمة بشأنها الجماليات المساعدة في وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الخاصة .

وقد اهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات ، حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد احتياجات الإدارة ، معتبرة البحث العلمي في مجالات نظم المعلومات يقع تماماً داخل إطار البحث المحاسبي حيث اعتبرت المحاسبة نظاماً للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة وقيامها بعمليات استقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها واسترجاعها وتشغيلها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات.

المطلب الثاني: هيكل نظرية المحاسبة

إن عملية التسجيل في المستندات والسجلات المحاسبية والتعبير عن النتائج الإجمالية والصافية للأنشطة الاقتصادية في القوائم المالية مضبوطة بمبادئ وفروض وقواعد متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما، فعلى ذوي المصالح من دارسين وباحثين أن يكونوا مُلَمين بهذه الفروض والمبادئ من أجل التمكن من تنظيم الحسابات وإعداد القوائم المالية في المؤسسة بشكل صحيح يعبر عن واقع النشاط الفعلي فيها، وسنتناول في هذا المطلب أهداف القوائم المالية وأهم الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عنها والمقبولة قبولا عاما.

1- قاسم الحوبيتي، زياد السقا ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

الفرع الأول : الفروض المحاسبية

تمثل الفروض أساسا يستخدم في إشتقاق المبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية، أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية، ولكن الفروض نفسها لاتحتاج إلى برهان و لاداعي لإثبات صحتها، فهي إما ملاءمة أوغير ملاءمة لإشتقاق مبادئ محاسبية التي تراعي الأهداف العامة وبيئة نشاط المنشأة الإقتصادية، كما تتسم الفروض المحاسبية بالخواص التالية:[1]

- تقُبل عموما على أنها صحيحة وملاءمة من قبل المهتمين بالمحاسبة للمساهمة في تطوير المعرفة المحاسبية؛
- يجب أن تكون الفروض المعتمدة مستقلة عن بعضها البعض كما لا يستخدم فرض في تبرير غيره؛
- يجب أن تكون عموما قليلة العدد ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها .

كما يجمع علماء المحاسبة على أن الفروض المحاسبية الأساسية أربعة وهي :

1-الإستقلالية:

ينص هذا الفرض على أن المشروع الإقتصادي أو التجاري مستقل ومنفصل عن الملاك، حيث أن المنشأة الإقتصادية تمتلك الأصول وتتحمل الإلتزامات المختلفة، وبعبارة أخرى أن الذمة المالية للمشروع مستقلة عن الذمة المالية للملاك أي أن الوحدة الإقتصادية كيانا معنوي وشخصيته معنوية مستقلة عن الآخرين.[2]

2- الإستمرارية :

ويقصد بإفتراض الإستمرارية بأن المشروع مستمرا ما لم يثبت عكس ذلك، يقوم المحاسبون على أساسه بإعداد القوائم المالية مما يعني إبراز وتقييم الأصول الثابتة بكلفها التاريخية والإستمرار بإهلاكها من سنة إلى أخرى طالما المنشأة مستمرة في إستخدامها للأصول، لذا لايلجأ المحاسبون إلى تقييم الأصول الثابتة بقيمها السوقية في ظل عدم وجود نية لبيع الأصول أو تصفية المنشأة[3].

ويعتبر افتراض استمرارية المنشأة من الافتراضات الأساسية التي بني عليها التطبيق المحاسبي الآن[4]، كونه يعتبر أساسا لتبرير أسس وقواعد القياس والتقييم في المحاسبة .

---

1 - رضوان حلوة حنان، ميسون قولي وآخرون ، أسس المحاسبة المالية (قياس بنود قائمة المركز المالي)، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان الأردن2004، ص34.

[1] - حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره، ص49.

3 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

4- محمد سمير الصبان وآخرون، المحاسبة المتوسطة الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 84.

3- الدورية :

أنشطة المشروع أو المنشأة مستمرة ومتعاقبة ومتداخلة ولا يمكن فصلها بصفة مستقلة على باقي الأنشطة وبموجب هذا الفرض يتم تقسيم عمر المنشأة إلى فترات زمنية متساوية للتعرف وبشكل دوري على نتائج أعمالها ووضعيتها المالية وتزويد المستخدمين بها بإنتظام وبشكل مستمر سواء كان ذلك بإصدار القوائم السنوية أو النصف السنوية أوغيرها، حيث كلما قصرت الفترة المالية التي يتم التقريرعنها كلما وجب على المحلل أن يتوقع بيانات أقل دقة في القوائم المالية المتوفرة[1].

4- وحدة القياس النقدي :

يعني هذا الإفتراض أن يتم تسجيل المعاملات دفتريا إذا أمكن التعبير عنها بوحدة النقد وما لم يمكن قياسه بوحدة النقد لايجوز تسجيله دفتريا بالمرة، وهذا الإفتراض يمكّن المحاسبين من التعبير الكمي المالي عن أحداث المنشأة الإقتصادية، كما أنه مطلب أساسي لوضع مبدأ التكلفة موضع التطبيق، ولكن يفترض المحاسبون من ناحية أخرى ثبات قيمة وحدة النقد، وهو إفتراض نظري خاصة في ظل التضخم المستمر والمرتفع ، كما يترتب عدم إفصاح السجلات والقوائم المالية المحاسبية عن معلومات قد تكون مهمة ولكنها لا تقاس بوحدة النقد، مثل سمعة مالك المنشأة الفردية، والجودة والروح المعنوية للعمال.[2]

الفرع الثاني : المبادئ المحاسبية

يعني المبدأ مجموعة من القواعد والأسس المتفق عليها و المقبولة في الوسط المهني، والتي تستعمل كمرشد علمي وعملي في الممارسة المهنية، وتستمد المبادئ صياغتها من الفروض المحاسبية باعتبارها الدليل الذي يسترشد به في صياغة المبادئ المحاسبية، وفيما يلي مجموعة المبادئ المحاسبية:

أولا: مبدأ التكلفة التاريخية

يرتبط هذا المبدأ بفرض الإستمرارية وينص على تقييم الأصول الثابتة بتكلفتها التاريخية على إعتبارهذه التكلفة أكثر موضوعية وقابلة للتحديد من المقاييس الأخرى المستخدمة في هذا المجال كالتكلفة الجارية وسعر السوق، كما تستخدم التكلفة التاريخية في تقييم الإلتزامات والتي تنشأ على المنشأة لحصولها على الأصول أوالخدمات بالأجل وتسّجل الأصول والخدمات بكلفة الحصول عليها.

كما تعتبر هذه التكلفة سعر السوق العادل في تاريخ الحيازة لأنها نتجت عن عملية تبادل تمت فعلا بين الوحدة الاقتصادية والأطراف الخارجية[3].

---

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

2 - عبد الوهاب نصر علي ، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، (الجزء الأول)، 2004/2003 ، ص31 .

3- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص44.

مميزات التكلفة التاريخية: لها عدة مميزات أهمها[1]:

- التكلفة لها ميزة هامة بالنسبة للتقييم وهي أنها يمكن الإعتماد عليها.

-التكلفة محدودة (نهائية) ويمكن تدقيقها وبمجرد إحتسابها ستكون ثابتة مادام الأصل ضمن ملكية الشركة. فمستخدمو البيانات المحاسبية يجب أن يعلموا أن المعلومات دقيقة ومبنية على الحقائق بواسطة إستخدامهم للتكلفة كأساس لحفظ بياناتهم فإن المحاسبين يمكن أن يوفروا بيانات موضوعية قابلة للتدقيق في تقاريرهم .

ثانياً : مبدأ تحقق الإيرادات:

يعرف الإيراد بأنه التدفقات الداخلة إلى الوحدة أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لخصومها أوكليهما معا، حيث تنشأ هذه التدفقات نتيجة لإنتاج أو بيع السلع وتأدية الخدمات للغير أو أي أنشطة أخرى تشكل أعمال رئيسية معتادة ومستمرة، ويوضح هذا المبدأ توقيت الإعتراف بالإيراد وكيفية توزيعه فيما بين الأنشطة والفترات، ويعتبر الإيراد متحققا بشكل عام في المنشآت عند نقطة البيع أي بمجرد حدوث عملية البيع وتبادل السلع والخدمات بين المنشأة والغير، بالإضافة إلى ذلك توجد حالات أخرى يعتبر فيها الإيراد متحققا غير نقطة البيع ومنها:

أ) تحقق الإيراد بعد البيع: مثل حالة البيع بالتقسيط والبيع الإيجاري.

ب) الإعتراف بالإيراد عند الإنتهاء من الإنتاج وبشرط إمكانية بيع الإنتاج بأكمله و توفر سوق منتظمة للسلعة و أسعار بيع محددة (مؤيدة من طرف AICPA في ظل الشروط السابقة) [2].

ج) الإعتراف بالإيراد أثناء الإنتاج، خاصة في مجال عقود المقاولات والإنشاءات الطويلة الأجل.

د)الإعتراف بالإيراد عند إستلام النقدية أي بتحصيل قيمة السلع والخدمات وليس بالبيع أو الإنتاج.

ثالثا: مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات :

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية الهامة لأنه يرتبط ويؤثر على صحة القياس المحاسبي ويمنع اختلاط نتائج السنوات المالية المتتالية ، حيث المصاريف التي يتم تحملها في توليد الإيرادات يجب أن تعرض في نفس قائمة الدخل فالإيرادات للفترة المحاسبية يتم الإعتراف بها لمبدأ التحقق، بعد تحديد المصاريف الظاهرة بسبب تلك الإيرادات طبقا لمبدأ المقابلة، لذا فإن المصاريف تعرض في قائمة الدخل في نفس الفترة المحاسبية التي تحققت فيها الإيرادات، ونظرا لصعوبة ربط المصاريف مع الإيرادات فإنه يتم إستخدام إرشادات هامة لتطبيق مبدأ المقابلة:

1- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره،ص ص 24،25 .

2- وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان، المحاسبة المالية في القياس و الإعتراف و الإفصاح المحاسبي، الجزء الثاني ، عمان الأردن 2002، ص 26 .

* ربط السبب بالنتيجة (العلاقة المباشرة بين كلفة البضاعة والإيرادات التي تولدها عملية البيع).
* توزيع معقول ومنتظم(هناك بعض التكاليف تظهرعند تملك أصول توفر منافع للمنشأة لعدة سنوات).
* تحقق فوري(هناك تكاليف تظهر دون حدوث منافع مستقبلية مؤكدة كالإعلانات ورواتب المشرفين).

رابعا: مبدأ الثبات

يعني مبدأ الثبات تطبيق نفس الطرق و المبادئ والقواعد المحاسبية في إعداد القوائم المالية خلال الفترات المحاسبية المتتالية، هذا مما يشكل أساسا سليما للمقارنة بين نتائج المشروع خلال عدد من الفترات المحاسبية، إلا في حالة الضرورة القصوى التي تحتم عليها تغيير هذه الطريقة أو تلك[1]، وإذا ما وردت أي تغيرات على هذه الطرق فإنه ينبغي الإشارة إليها وتبريرها في الملحق.

خامسا: مبدأ الإفصاح الشامل :

يقصد بالإفصاح الوضوح في عرض البيانات والمعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم والتقارير المحاسبية، وقد أصبح هذا المبدأ مهما جدا بعد ظهور شركات الأموال وتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية باعتبار أن عرض البيانات وتبويبها وتفصيلها وتوضيحها يساعد تلك الأطراف مهما كانت درجة ثقافتها المحاسبية في اتخاذ القرارات.

وعليه الإفصاح الشامل يعتبر ضروريا للأسباب التالية [2]:

1- اختلاف الأساليب المحاسبية المستخدمة في ظل ظروف معينة مثل طرق المخزون وطرق تحقق الإيرادات، يستوجب أن يكون مستخدمي القوائم المالية على دراية بكل الأساليب المحاسبية المستخدمة.

2- غالبا ما تقوم الشركات بتقييد طرقها المحاسبية وأساليب عرض معلوماتها، وهذا يمكن أن يؤثر على إمكانية مقارنة القوائم المالية، فالمقارنة تتطلب الإفصاح عن التغيير في الأساليب.

3- الإفصاح الشامل يسهل عمل سوق رأس المال الكفء عن طريق توفير معلومات إضافية حول الفقرات التي تتضمنها القوائم المالية، والتي قد تكون مفيدة في إتخاذ القرارات الإستثمارية.

سادسا: مبدأ الحيطة والحذر

يفسر هذا المبدأ سياسة الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الخسائر والأرباح المتوقعة،[3] ويقضى هذا المبدأ على عدم تسجيل الإيرادات إلا بعد حدوثها بشكل فعلي أما الخسارة فهي على العكس تماما فتسجل حتى ولو كانت محتملة الوقوع، وذلك على اعتبار أن عدم المبالغة تؤدي إلى الخطر أو المخاطر، بينما يؤدي التحفظ إلى السلامة منها وتجنب.

1- كمال النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة،عمان دار وائل، 2004 ، ص 208

3- حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره ، ص49 .

3 -خالص صافي صالح، المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة، ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1997،ص 11 .

سابعا: مبدأ الموضوعية

إن مفهوم ، الموضوعية تعني الواقعية والحياد في تسجيل الأحداث ولن يتم ذلك إلا من خلال مستندات سليمة وقانونية تحمل تاريخا محددا، وترتبط الموضوعية بالقياس المحاسبي، والقياس الموضوعي هو ذلك القياس الذي يتوفر على دليل إثبات يمكن التحقق منه ويمكن التوصل إليه من قبل أي محاسب آخر يستخدم بصورة مستقلة نقس قواعد وأساليب القياس المحاسبي.[1]

ثامنا : مبدأ الأهمية النسبية

المعلومة يكون لها مدلول إذا كان حذفها أو تحريفها ينتج عنه تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستعملون اعتمادا على البيانات المالية، فالمبالغ التي ليس لها مدلول يمكن تجميعها مع المبالغ المناسبة لعناصر ذات طبيعة أو وظيفة متماثلة.

تاسعا : مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي (الجوهر)على الظاهر القانوني

يقتضي هذا المبدأ تفضيل الواقع العملي على الظاهر القانوني أثناء المعالجة المحاسبية للأحداث الاقتصادية، وتظهر صعوبة كبيرة في حل مشاكل محاسبية تطبيقية متعلقة ببعض العمليات، فنجد أن بعض الاختصاصيين يريدون التعامل معها حسب الشكل القانوني وفي المقابل نجد أخريين يتبنون التعامل معها حسب جوهرها الاقتصادي[2]

المطلب الثالث : فروع و أهداف المحاسبة

الفرع الأول: فروع المحاسبة

لقد تطورت المبادئ والقواعد المحاسبية وأهدافها ووظائفها لكي تلبي الاحتياجات الاقتصادية والإجتماعية المتزايدة مما أدى إلى ظهور فروع جديدة متخصصة يتناول كل فرع منها موضوعات محددة ويخدم أطراف معينة، وفيما يلي أهم فروع المحاسبة[3]:

1- المحاسبة المالية

تعتبر المحاسبة المالية أم المحاسبات وأقدمها حيث اشتقت منها وتفرعت جميع الفروع المحاسبية الأخرى، وتتألف المحاسبة المالية من مجموعة المبادئ والقواعد والأسس المحاسبية التي تحكم وترشد عمليات تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية وإعداد الحسابات الختامية والقوائم والتقارير المالية،

---

[1]- جبرائيل كحالة، و آخرون، المحاسبة المالية بين النظرية و التطبيق، دار زهران،دار الهلال،1997، ص 58.

2 - مدني بن بلغيث،أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2004 ، ص44.

3- جبرائيل كحالة، و آخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 34.

وتساعد البيانات والمعلومات المالية الإدارة والمستثمرين وبورصة الأوراق المالية وغيرها في الحكم على أداء المشروع وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة .

2- محاسبة التكاليف

تهتم محاسبة التكاليف بدراسة نظريات التكاليف المختلفة وكيفية تطبيقها، إضافة لاهتمامها بتبويب عناصر التكاليف حسب الأسس المختلفة الوظيفة، السلعة، العلاقة مع حجم الإنتاج...الخ، وتهتم محاسبة التكاليف بتجميع وتصنيف وتحليل بيانات التكاليف بهدف تحديدها وفرض الرقابة عليها، وتخدم محاسبة التكاليف إدارة المشروع بالدرجة الأولى عن طريق تزويدها بالمعلومات الملائمة ورقابتها بغية تزويدها بالمعلومات الملائمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات[1].

3- المحاسبة الإدارية

تعتبر المحاسبة الإدارية امتدادا لمحاسبة التكاليف في إطارها الحديث، الذي يعتمد الأساس المعياري للقياس، وتستمد أيضا بياناتها من المحاسبة المالية، ولكن بيانات المحاسبة الإدارية لا تقتصر فقط على الحاضر أو المستقبل وإنما أيضا تتعلق بالماضي كأساس لتوفير البيانات المستقبلية وفقاً لأساليب رياضية والإحصائية [2]، مما يساعدها في التحليل والمقارنة والتنبؤ في المستقبل واتخاذ القرارات المختلفة.

وتهدف المحاسبة الإدارية بشكل أساسي إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد الإدارة في القيام بوظائفها الرقابية والتخطيطية بكفاءة عالية، واتخاذ القرارات، ورسم السياسات المختلفة.

4- المحاسبة الحكومية

وهي تقوم بتسجيل وتبويب الموارد المالية المخصصة للوحدات الحكومية لأداء أنشطة محددة تهدف إلى تحقيق غرض معين في إطار القوانين واللوائح المالية، ومن بين خصائص المحاسبة الحكومية أنها لا تهدف إلى قياس التكاليف أو نتائج أعمال الوحدات أو تحديد المركز المالي للمشروع وإنما تركز على التسجيل للتصرفات المالية والرقابة على مدى التزام الوحدات الحكومية بالصرف في حدود الاعتمادات المقررة، كما تقوم المحاسبة الحكومية بتسجيل وتبويب عمليات تحصيل الموارد للجهات الحكومية والتقرير عنها[3].

5- المحاسبة الضريبية

وهي تتناول بيانات المحاسبة المالية وتقوم بإعادة تبويبها وعرضها وفق القوانين واللوائح الضريبية النافذة بغية تحديد الربح الضريبي أو الوعاء الضريبي الخاضع للضريبة.

1- محمد رضوان العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، ج:01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 21.

2 - محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2004 ، ص4

3- خليل الدليمي، مرجع سبق ذكره، 36.

إن سبب إعادة عرض وتجميع البيانات المالية حسب القواعد والنصوص المحددة في القانون الضريبي هو أن هذه القواعد والأحكام الضريبية تختلف عن قواعد ومبادئ القياس المحاسبي، وبالتالي فإن الربح الضريبي يختلف عن الربح المحاسبي.

6- المحاسبة الوطنية

يقوم هذا الفرع على وضع إطار محاسبي وطني شامل قائم على مجموعة من المبادئ، ويقوم على تحليل الاقتصاد الوطني لمختلف الأنشطة والقطاعات مثل: الإدخار الوطني، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري...الخ، ويجمع الباحثون على أن جزءا كبيرا من أسباب التخلف في الدول النامية يرتبط أساسا بتخلف نظم المحاسبة الوطنية فيه[1].

7- المحاسبة القطاعية

وهي تعنى بقطاعات أو أنشطة تحكمها ظروف خاصة وهي التي لا يمكن أن يحكمها النظام السائد مثل المحاسبة البترولية، محاسبة البنوك، محاسبة التامين، المحاسبة الزراعية، محاسبة الإشغال العمومية...الخ

8- المحاسبة الاجتماعية

وهي من الفروع الحديثة نسبيا لكن أهميتها تتصاعد بشكل مطرد، وذلك بفعل تصاعد الدورين الاجتماعي والسياسي لمنظمات المحافظة على البيئة وحقوق الإنسان، ولذا يطلق البعض على هذا النوع بمصطلح المحاسبة البيئية[2].

9- المحاسبة الدولية

يعنى هذا النوع من المحاسبة بمشاكل الوحدات والفروع التي تكون خارج الإقليم الوطني للشركة الأم وهي أيضا تعنى بالتعاملات التجارية بين المنشآت من دول مختلفة وما ينجم عنها من وجود أرباح أو خسائر الصرف، وكذلك بسبب اختلاف التطبيقات المحاسبية من دولة إلى أخرى[3].

10- المحاسبة الاجتماعية

تهتم بقياس البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي، حيث يترتب عن النشاط الاقتصادي تكاليف اجتماعية في صورة تلوث الهواء والمياه والبيئة بشكل عام، أو منافع اجتماعية نتيجة تنفيذ البرامج الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين البيئة أو العناية والاهتمام بشرائح واسعة من المجتمع، وقد ساهمت الجمعيات والمعاهد

2- محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 28.

2- عبد العزيز فؤاد(2009)، الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية الدولية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة البليدة، ص 36.

3- محمد رضوان العناتي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

المهنية في تطوير هذا الفرع من المحاسبة وأصبح ينظر إلى المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات كمسؤولية أساسية، وإلى هدف تحقيق الربح كمسؤولية ثانوية.

11- محاسبة الموارد البشرية:

تهتم بالمحاسبة عن الأفراد كمورد من الموارد، وتقوم بقياس البيانات الخاصة بالموارد البشرية وتوصيل هذه المعلومات للأطراف المستفيدة، بجمع المعلومات الإدارية، وتقييم الأداء الخاص بالموارد البشرية وتصنيفها وقياسهاوتسجيلها وتجديدها بصفة دورية، وتقديمها للأطراف المختصة، مما يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة للتخطيط وتقيم الأداء[1] .

الفرع الثاني: أهداف المحاسبة

يمكن إجمال أهداف المحاسبة فيما يلي[2]:

* تنظيم علاقة المنشأة مع كافة الأطراف الداخلية والخارجية وذلك بالمحافظة على الحقوق وتحديد الالتزامات بدقة على أساس موضوعي.
* قياس نتيجة النشاط الاقتصادي من ربح أو خسارة وبيان المركز المالي للوحدات الاقتصادية.
* تحقيق رقابة وضبط داخلي على استخدام الموارد الاقتصادية المستخدمة داخل المشروع والعمل على ترشيد الاستهلاك وتخفيض الهدر والتلف والوقت الضائع ...الخ.
* رفع كفاءة عمل الإدارة من خلال تقديم البيانات لها مما يساعدها على ممارسة وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات وتقييم الأداء بصورة رشيدة.
* تقديم المعلومات إلى المستخدمين الخارجيين ، وتشمل بشكل أساسي القوائم المالية، مثل قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية مما يساعدهم على اتخاذ القرارات المالية في مجال الاستثمار والتمويل والإقراض وفي مجال الخطط العامة على مستوى القطاع الاقتصادي أو الدولة بشكل عام.
* المحافظة على ممتلكات الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة والدولة بشكل عام .
* تسمح بتقييم الكفاءات والمخاطر الاقتصادية والمالية للمؤسسة[3].

المبحث الثاني: نظام المعلومات المحاسبية

يكتسي نظام المعلومات المحاسبي أهميته من دور المعلومات المحاسبية التي ينتجها النظام , و التي تسمح بالكشف عن الواقع المالي و الاقتصادي للمؤسسة , و يستفيد منها العديد من الاطراف كما يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات لما له من أهمية في تسجيل ومعالجة البيانات المالية

1- خليل الدليمي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

2- خليل الدليمي، المرجع السابق، ص ص14- 15.

4- Bernard ensault, christon horreau, comptabilité financier, France, 3eme Ed presse universitaire, 2001, p 18.

وإعداد التقارير عنها لعدة أطراف خارجية وداخلية، فنظام المعلومات المحاسبي له أهدافه ووظائفه ومقوماته.

وبهدف إعطاء مفهوم واضح عن نظام المعلومات المحاسبية ، لابد من تناول المفاهيم المكونة له بصورة تحليلية من خلال التطرق إلى مفاهيم كل من : النظام ،المعلومات ، نظام المعلومات ، بعد أن تطرقنا لمفهوم المحاسبة في المبحث السابق.

المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات

إن مفهوم نظام المعلومات يتكون من مجموعة متنوعة من المفاهيم العلمية، التي تشكل عنوانا واحدا وتوفر احتياجات المستفيدين من المعلومات لتساعدهم للقيام بأعمالهم بكفاءة وفاعلية ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

يعرف النظام:« على أنه مجموعة من العناصر التي ترتبط مع بعضها سلسلة من العلاقات بهدف أداء وظيفة محددة أو مجموعة من الوظائف» [1] .

وفي تعريف أخر نجد أن النظام :« هو مجموعة من المكونات التي تربطها ببعضها البعض و بينها علاقات تفاعلية تمكنها من تكوين كل متكامل » [2].

* **تعريف نظام المعلومات 01:** « هو عبارة عن مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (أفراد، تجهيزات، آلات، أموال، سجلات) وتعمل لوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف والقيود البيئية المحيطة »'[3].

* **تعريف 02:** « مجموعة الاجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات والرقابة في التنظيم بالإضافة إلى تدعيم اتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة ومساعدة المسيرين والعاملين في حل المشاكل وتطوير المنتجات المقدمة وخلق المنتجات الجديدة » [4].

* **تعريف 03:** « هو عبارة عن بيئة تحتوي على عدد من العناصر التي تتفاعل فيما بينها ومع محيطها بهدف جمع البيانات ومعالجتها حاسوبيا وإنتاج وبث المعلومات لمن يحتاجها لصناعة القرارات » [5].

---

1 عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، عمان مكتبة دار الثقافة، 2004، ص17

[2] منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العيد، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية (النظرية،الادات،التطبيقات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص49

3- حجر عبد المالك، نظم المعلومات المحاسبية، دار الفكر، دمشق، 1997، ص 54.

4- سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، (المفاهيم الأساسية)، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998، ص 14.

5- عماد عبد الوهاب الصباغ، نظم المعلومات، ماهيتها ومكوناتها، دار الثقافة عمان، 2004، ص 11.

* **تعريف 04:** « هو عبارة عن عملية اتصال يتم من خلالها تجميع البيانات وتشغيلها وتخزينها ونقلها للأفراد المناسبين داخل المنظمة بغرض توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ويتكون هذا النظام من شخص واحد على الأقل، له نمط نفسي معين ويواجه مشكلة ما داخل نسق تنظيمي معين ويحتاج حلها لوجود بعض الحقائق (المعلومات)، والتي يتم توفيرها من خلال وسيلة عرض معينة »[1] .

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن نظام المعلومات يتعلق بكيفية التعامل مع البيانات من حيث الحصول عليها من مصادرها المختلفة (الداخلية والخارجية) وحفظها ونقلها واسترجاعها بهدف إجراء العمليات التشغيلية اللازمة عليها، وصولا إلى مخرجات متمثلة في المعلومات التي تحقق الفائدة لمستخدميها، والحصول على مخرجات دقيقة تساهم في تقليل الخطأ لدى متخذي القرار.

ومن الناحية الفنية يمثل نظام المعلومات مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات ، بالإضافة إلى تدعيم القرارات والتنسيق والرقابة، كما أنه يساعد المديرين والعاملين في تحليل المشاكل، وتطوير المنتجات المقدمة وخلق منتجات جديدة.

ويرتكز تعريف نظام المعلومات على عدة مبادئ أساسية منها:

أ- أن النظام يتكون من مجموعة من العناصر أو الأجزاء.

ب- الأجزاء أو العناصر التي يتكون منها النظام متعلقة ببعضها البعض وفق قواعد معينة.

ج- الأجزاء أو العناصر التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة.

كخلاصة التعاريف لنظام المعلومات يمكن القول أنه مهما اختلفت التعاريف المتعلقة بنظام المعلومات إلا أنها تهدف إلى إنتاج وتوفير المعلومات لمساهمتها أو دعمها في عملية اتخاذ القرار.

الفرع الثاني: دور وأهمية وخصائص نظام المعلومات

أولا: دور نظام المعلومات[2]

يمكن حصر دور نظام المعلومات في ثلاثة عناصر أساسية هي:

1- اتخاذ القرار: عادة ما يجد الإداري أو المسير نفسه أمام مشكلة تتطلب حلا واتخاذ للتدابير اتجاهها الأمر الذي يتطلب بيانات وحقائق عن مسببات ظهور المشكلة وأثرها وأبعادها والحلول البديلة الممكنة، ومنه فإن متخذ القرار بحجة إلى توفير معلومات دقيقة لاختيار بديل امثل واتخاذ القرار المناسب، ويضمن نظام المعلومات توفير هذه المعلومات المطلوبة بدرجة عالية من الصحة والدقة والتوقيت المناسب.

2- الرقابة: بعض وضع الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف، تأتي مرحلة تنفيذ الخطط وبرامج العمل فتبرز الحاجة إلى رقابة ومتابعة مستوى الأداء من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، فالإداري

1- منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العبد، مرجع سبق ذكره ،ص 185.

2- طرابلسي سليم ، مرجع سبق ذكره ، ص 36.

أو المسير بحاجة إلى معلومات عن مستوى الأداء، الوقت اللازم لتنفيذ البرامج، المشاكل التي يمكن أن تعرقل مسار العمل...الخ من المعلومات التي يمكن أن نتحصل عليها من نظام المعلومات الذي يعتبر وسيلة داخل المؤسسة تضمن ترابط مختلف الوظائف فيما بينها.

3- التنسيق: مع توسع حجم ونشاط المؤسسة تكثر المعلومات التي يحتاجها كل نشاط، فمثلا وظيفة الإنتاج بحاجة إلى معلومات عن إمكانية وظيفة التخزين، وبهذا فان نظام المعلومات يصبح المحور الأساسي الذي تتجمع حوله مختلف الوظائف التي تأخذ منه ما تحتاج إليه من معلومات، وهكذا يكون تحقيق التنسيق والانسجام.

الشكل رقم (1-1) يوضح دور نظام المعلومات

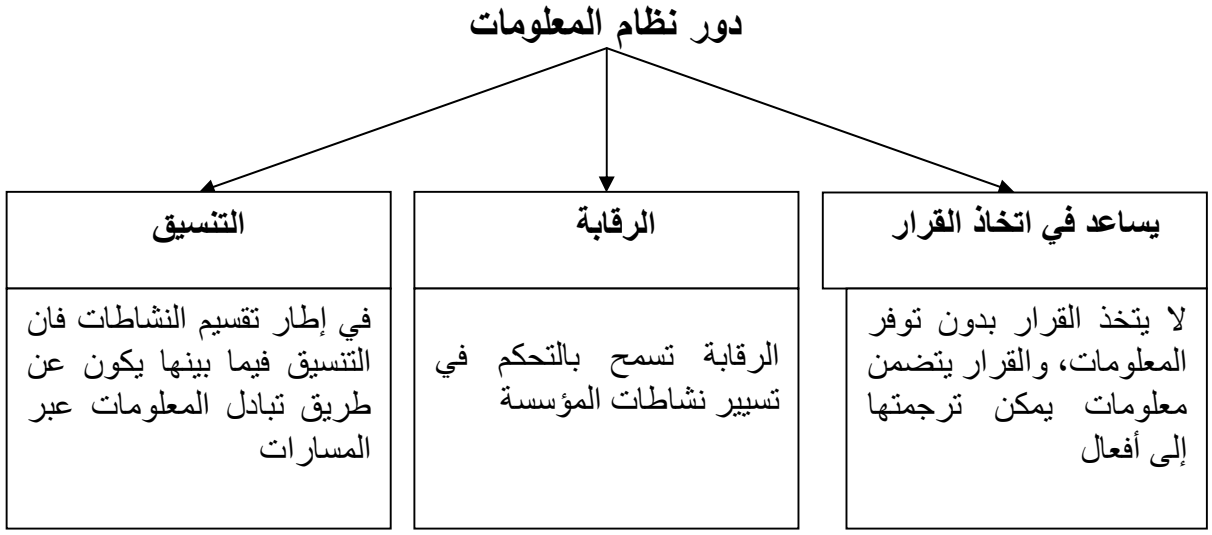

Source: Breda Michael (1992), Accounting theory, Fifth edition, 1998, p: 116.

ثانيا: أهمية نظام المعلومات

يعتبر نظام المعلومات بمثابة العمود الفقري للمؤسسة إذ يعتمد عليه بشكل كبير في تطور ونمو المؤسسة واتخاذ القرار ومن بينها:

1- يساعد نظام المعلومات الإدارة في اتخاذ القرارات المفيدة في الوقت المناسب.

2- يقوم نظام المعلومات على تحسين أداء المؤسسة، وتقييم المساهمة الكلية لنظام المعلومات من منظور مالي من خلال الربط بين التكاليف والاستثمارات في نظام المعلومات وبين التطور في أهداف المؤسسة لتستطيع تحقيق أهدافها[1].

3- إن استخدام نظام المعلومات في المؤسسة يعمل على تأمين احتياجاتها بما تحتاج إليه من معلومات تساعدها في رسم سياستها بدقة ومباشرة مهامها ومسؤولياتها.

1- عبد اللطيف الدهراوي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 87.

4- إن نظام المعلومات اليدوية تبقى صالحة وفعالة في الحالات التي تكون فيها المنظمة صغيرة ونشاطها مستقرا وحاجة الإدارة للمعلومات المختلفة محدودة الأبعاد والأشكال.

5- ومع ازدياد حجم المؤسسات وتوسع نشاطها وفعاليتها تحتاج الإدارة بصورة مستمرة إلى مزيد من المعلومات كأساس حيوي لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد الأهداف ورسم السياسات ووضع خطط التنفيذ.

6- وتحديد معايير الأداء والرقابة عليه، وملائمة القرارات مع الفعاليات الداخلية والأوضاع الخارجية.

7- يعتبر الحاسوب الأداة الرئيسية التي يمكن للإدارة استخدامها للإفادة في مجال تقديم المعلومات وتسهيل معالجتها، وقد أطلق على هذا النوع من النظم بنظام المعلومات المحوسب (Computerized information System)[1].

ثالثا: خصائص نظام المعلومات

تمثل الخصائص التالية الصفات الأساسية الواجب توافرها في نظام المعلومات السليم لتحقيق أهدافه ومن بين هذه الخصائص[2]:

1- توافق النظام مع البيئة المحيطة به: إن تفاعل مكونات النظام مع بعضها البعض أمر ضروري حتى تتم عمليات التشغيل اللازمة للوصول إلى المعلومات وتحقيق الهدف من النظام ولكن ذلك لا يمكن تخيل حدوثه دون أن تكون هناك عناصر مرتبطة بالبيئة المحيطة بالنشاط تتمثل في المدخلات (البيانات عن الواقع والأنشطة الاقتصادية للمشروع) وفي المخرجات (المعلومات عن نتائج هذه الأنشطة لمستخدميها) ومن هذا المنطلق يجب عند تعميم نظام المعلومات وتطويره مراعاة الظروف البيئية التي يعمل فيها النظام سواء من حيث نوعية المدخلات، المخرجات واحتياجات مستخدميها.

2- خطوط الاتصال بين الأنظمة الفرعية: من الضروري لكي يقوم النظام بوظائفه الأساسية وأنشطته المختلفة بكفاية وفعالية أن يحدد النظام خطوط الاتصال بين الأنظمة الفرعية والتي تمثل حلقات الوصل التي تتدفق عبرها المدخلات والمخرجات بين الأنظمة الفرعية، فمخرجات نظام معين تكون مدخلات نظام آخر ولذلك فإن التفاعل السليم بين هذه الأنظمة يعتمد على خطوط الاتصال التي تحكم العلاقة المتبادلة بينها.

3- التغذية العكسية: من الصفات الأساسية لنظام المعلومات قدرتها على التعديل وفقا للظروف الناتجة من التفاعل مع البيئة وهذه الظروف يجب أن يسمح لها بالتأثير على أنشطة النظام ويتم ذلك ويتم ذلك باستخدام أسلوب التغذية العكسية(Feedback) وذلك عن طريق استرجاع المعلومات من مستخدميها

1- أيوب دانيا، نظم المعلومات واتخاذ القرار الإداري، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد الثامن، العدد: 12، جامعة دمشق، 2003، ص 14.

2- إبراهيم جبر الصعيدي، مبادئ النظم المحاسبية، دار الرضا، فلسطين، 1998، ص ص 27- 29.

الذين قدمت لهم مع أخذ آرائهم عن تلك المعلومات من حيث ملاءمتها وفعاليتها في اتخاذ القرارات وإرجاعها إلى مستخدميها مرة أخرى، وتساعد التغذية العكسية بذلك على إعادة تقييم العمل الذي يقوم به النظام وتحديد أية قصور في المدخلات أو المخرجات أو عمليات تشغيل النظام على أن الوصول إلى نتائج سليمة من استخدام هذا الأسلوب يجب أن تتم في الوقت المناسب وأن تعرض المعلومات المرتدة بالطريقة المناسبة لرفع مستوى أداء النظام[1].

4- مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومات وتكلفة الحصول عليها: إن الحصول على مزيد من المعلومات يتطلب قدرا أكبر من التكلفة، ولذلك يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات التي يقدمها النظام مع القيمة المتوقعة من استخدام هذه المعلومات بحيث يكون لنظام المعلومات ككل قيمة اقتصادية متوقعة بالنسبة لمستخدمي المعلومات.

5- توقيت استخراج المعلومة: يجب أن يتوفر في نظام المعلومات القدرة على الإمداد بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرارات سواء أكانت هذه المعلومات تتصف بالاستمرارية أو تتصف بالارتباط بمواقف خاصة غير متكررة، فإن التأخير في إعداد المعلومات يقلل من قيمتها إلى حد كبير وقد يجعلها غير ذات فائدة في حالات معينة.

6- التوجيه السليم للمعلومات: إن المعلومات تمثل مخرجات النظام وتعديلها وتوجيهها بالأسلوب السليم هو الهدف النهائي من النظام ولذلك فإن عملية توجيه المعلومات يجب أن تضمن البنود التالية[2]:

أ- مناسبة المعلومات لنوعية مستخدميها بحيث لا تقدم المعلومات لأشخاص لا يهتمون بها.

ب- مراعاة تقديم المعلومات بالقدر الكافي دون أية إضافة لن يحتاجها متخذ القرار.

ج- عدم ازدواجية تقديم المعلومات لنفس الأشخاص.

د- مراعاة درجة تفصيل المعلومات وفقا لاحتياج متخذ القرار وطبيعة نظرته للمشكلة.

هـ- توضيح درجة الدقة في إعداد المعلومات ومعاملات الثقة في استخدامها خاصة في الحالات التنبؤية حتى يتفهم متخذ القرار قدرتها على الاستخدام.

7- التناسب بين قدرة النظام وحجم عملياته: إن معرفة إمكانيات نظام المعلومات وقدرته على استيعاب وتوليد المعلومات أمر أساسي لتحقيق كفاءة أداء النظام، ويرتبط تحديد قدرة النظام بدراسة إمكانية الوحدة الاقتصادية وحجم عملياتها وتنوع بياناتها، بحيث يتم تصميم نظام المعلومات وفقا لحجم الوحدة

1- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003 ص 37.

2- إبراهيم جبر الصعيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

الاقتصادية وإمكانياتها (سواء كان نظام المعلومات يدويا أو آليا)، فمن غير الاقتصادي لأي مشروع أن يضع نظاما ذا قدرة أكبر من حجم العمليات أو العكس.

8- تفهم أسلوب الاستفادة من المعلومات: إن قيمة المعلومات ترتبط ارتباطا كليا بالقدرة على الاستفادة منها في اتخاذ القرار ولذلك فإن على مصمم النظام أن يراعي فيه توافر القدرة على إعداد المعلومات وفقا للأساليب العلمية المتطورة سواء بإعداد النماذج التنبؤية أو استخدام أساليب التحليل الرياضي أو الإحصائي للمعلومات وذلك لتحقيق أكبر قدر من استفادة مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات.

الفرع الثالث: عناصر وأنواع نظام المعلومات

أولا: عناصر نظام المعلومات

هناك عدة عناصر لنظام المعلومات أهمها[1]:

1- المدخلات: هي جميع الموارد التي يتم إدخالها للنظام من أجل تحويلها لمعلومات مفيدة، أي تزود النظام باحتياجاته من عناصر مواد خام وطاقة وجهود بشرية ومادية وبيانات... الخ.

2- المعالجة: وهي عبارة عن جميع النشاطات التشغيلية التي تتم على المدخلات بغرض تحويلها إلى مخرجات مفيدة،تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قراراتهم السليمة.

3- المخرجات: هي النتائج النهائية المترتبة من إجراء العمليات والنشاطات التحويلية للنظام، وتختلف هذه المخرجات باختلاف النظام والغرض التي أعدت من أجله .

4- التغذية العكسية: هي عبارة عن معرفة الانحرافات وتحديدها من خلال عملية التشغيل، وهي تمثل مدى استجابة النظام لمتطلبات البيئة المحيطة به لأي مستجدات، أي قياس جودة المخرجات وتعديلها.

5- الرقابة: هي التأكد من أن النظام حقق أهدافه من خلال مقارنة النظام بما هو مخطط بالنتائج الفعلية.

ثانيا: أنواع نظام المعلومات

يوجد عدة أنواع مختلفة من نظم المعلومات كل له عمله بحيث يكمل عمل النوع الآخر، ومن أهم هذه الأنواع:

1- نظام المعلومات التشغيلي: ويعتمد هذا النوع علة تطبيق تكنولوجيا المعلومات في أداء المهام التي كانت سابقا تؤدى بواسطة الأشخاص بغرض سرعة إنجاز الأعمال وزيادة الإنتاجية، وهذا النوع من نظم المعلومات يختص بالمدراء التشغيليين، وذلك لمتابعة نشاطات الوحدة الاقتصادية، لتقديم الخدمة أو البيع أو التحصيل أو تدفق المواد الخام وقرارات الائتمان.

1- إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، مكتبة عين شمس، 1990، ص 75.

2- نظام المعلومات المعرفي: يتكون هذا النوع من الأفراد ذوي المعرفة العلمية الجيدة في مجال عملهم، مثل المهندسين والمهنيين، والغرض من هذا النوع من النظم هو مساعدة الوحدة الاقتصادية في إنتاج معلومات والحصول على معلومات مفيدة، إضافة إلى دمج أي معرفة جديدة في الوحدة، كما يساعد في الرقابة داخل الوحدة الاقتصادية، وهذا النوع يقوم بدعم ذوي المعارف والوظائف الخاصة بآلية تسمح بخلق وتخزين وتوصيل الوثائق من خلال الوسائل الصوتية، الضوئية والالكترونية من أي موقع في الوحدة الاقتصادية، لان الاقتصاد يتحول من الاعتماد على التصنيع إلى الاقتصاد الخدمي لتقديم الخدمات والمعرفة والمعلومات.

3- نظام المعلومات الإداري: يهدف هذا النوع للتأكد من تنفيذ الأنشطة بصورة صحيحة، وعادة يمكن لنظام المعلومات الإداري أن يوفر المعلومات التي تصف الأنشطة التي حدثت في الماضي مع الوضع الحالي لعمل الوحدة الاقتصادية، ويختص هذا النوع بمديري الإدارة الوسطى لتدعيم القرارات والمتابعة والرقابة واتخاذ القرارات، وتركز على القرارات شبه الهيكلية، والاهتمام الأساسي لمثل هذا النظام هو التأكد من أن الأنشطة تنفذ بصورة جيدة ومحددة وواضحة، لكي تدعم القرارات غير الروتينية.

4- نظام المعلومات الاستراتيجي: يختص بالإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية التي تدعم أنشطة التخطيط طويل الأجل، وعلاقة الوحدة الاقتصادية بالبيئة الخارجية، والاهتمام الأساسي في هذا النوع هو مواجهة التغير في البيئة الخارجية بالاعتماد على قدرات الوحدة الاقتصادية خلال فترات قادمة؛ وفي أي وحدة اقتصادية يجب توافر جميع أنظمة المعلومات المذكورة آنفا (نظام المعلومات التشغيلي، المعرفي، الإداري والاستراتيجي).

الفرع الرابع: الوظائف الأساسية لنظام المعلومات

تنحصر وظائف نظام المعلومات فيما يلي:

أولا: تجميع البيانات

القيام بتجميع البيانات والحصول عليها من مصادر مختلفة، حتى يتم تجهيزها لإدخالها في النظام وإعدادها للتشغيل بحيث يحدد نوع البيانات وتكون مختصرة وملخصة، ويحدد الأشخاص الذين يقومون بتجميعها لتبدأ الأنشطة التنفيذية لوظيفة التجميع وهي[1]:

1- الحصر والتسجيل: الحصول على البيانات المتعلقة بكل حدث، ثم تسجيله لاستخدامه في عملية التشغيل.

2- الترميز: يعطى كل نوع كود معين، حروف أو أرقام لتسهيل الإستخدام.

1 كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر، ص19 .

3- التصنيف: تصنف البيانات وفقا لخصائص مشتركة وتوضع في مجموعات محددة.

4- التدقيق: التأكد من عملية حصر التسجيل، والحصول على معلومات كاملة وصحيحة.

5- النقل: نقل هذه البيانات إلى مواقع التخزين آليا أو يدويا لكي تتم معالجتها فيما بعد.

ثانيا: تشغيل البيانات

إن البيانات المسجلة يمكن أن تكون مفيدة تماما وبطريقة مباشرة لمتخذ القرار، ولكنها غالبا ما تحتاج إلى تشغيل ما ويعتبر نشاط تشغيل البيانات هو جوهر نظام المعلومات وذلك من خلال تحويل البيانات الخام إلى معلومات مفيدة قابلة للاستخدام، ومن بين أنواع التشغيل ما يلي:

1- التبويب: هو إعادة تنظيم البيانات طبقا لمجموعة من الخصائص.

2- التجميع: هو إضافة الخصائص الرقمية لكل الأحداث في مجموعة معينة.

3- حساب الإحصاءات المختلفة: مثل المتوسط، الانحراف والتباين، والتشغيل المعقد يتمثل في استخدام النماذج الرياضية أو الإحصائية مثل: البرمجة الخطية أو تحليل الانحدار وفي هذه الحالات فإن طبيعة المخرجات يمكن أن تختلف كلية عن طبيعة المدخلات[1].

ثالثا: إدارة البيانات

تتكون هذه الوظيفة من ثلاث مراحل نوردها فيما يلي[2]:

1- التخزين: يتم خلال هذه المرحلة وضع البيانات في ملفات أو قواعد البيانات وتقدم البيانات المخزنة مختلف الأحداث التي تجري بالمؤسسة، كما يتم فيها تخزين هذه البيانات بصفة دائمة أو مؤقتة من أجل تشغيلها.

2- تحديث البيانات: يقصد بعملية تحديث البيانات تعديل البيانات المخزنة من خلال الحذف أو الإضافة حتى تعكس الوضع الحالي للمؤسسة.

3- استدعاء البيانات: يقصد بها استدعاء البيانات المخزنة لأغراض التشغيل واستخراج النتائج لانه من الصعب تشغيل كل البيانات المتجمعة فور الحصول عليها في وقت واحد، لذلك لا بد من وجود إمكانية لحفظ وتخزين هذه البيانات ثم إمكانية استرجاعها وقت الحاجة لأغراض التشغيل[3].

1- صلاح الدين عبد المنعم مبارك اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001 ص 56.

2- ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003/2002، ص 16.

3- طرابلسي سليم، مرجع سبق ذكره، ص38.

رابعا: رقابة وأمن المعلومات

تتكون هذه الوظيفة من جزئين وهما:

1- التغذية العكسية: ويقصد بها المعلومات المرسلة عكسيا من مستخدمي النظام إلى القائمين على النظام تعليقا على أنشطة المدخلات، التشغيل والمخرجات وعادة ما تتضمن بعض ملاحظات مستخدمي النظام على المخرجات لكي تأخذ في الحسبان في عمليات التشغيل المقبلة كما أنها تتضمن احتياجاتهم حتى يمكن للقائمين على النظام توفيرها.

2- الحماية: توفير الحماية والأمن للبيانات من السرقة وأخطار التلف وهذا من أساسيات أنظمة الضبط الداخلي.

خامسا: إنتاج المعلومات

وهي الوظيفة الأخيرة لنظام المعلومات الذي هدفه إنتاج معلومات ملائمة للمستفيد أو المستخدم النهائي ومن منتجات المعلومات الوثائق الورقية، الإستمارات، القوائم والأشكال البيانية... الخ، حيث أن آخر ما يقدمه نظام المعلومات هو وضع هذه المعلومات في يد المستخدمين سواء داخل المؤسسة أو خارجها من أجل اتخاذ قرارات سليمة، ويتطلب ذلك خطوتين أساسيتين هما: إنتاج التقارير وتوصيلها ففيما يخص إنتاج التقارير فيجب أن تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل أو البيانات المخزنة أو من كلاهما، أما فيما يخص التوصيل فهو تقديم التقارير في صورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين وضمان وصول التقارير للمستخدمين.

المطلب الثاني: البيانات والمعلومات

تعتبر المعلومات قاعدة لاتخاذ القرارات المختلفة داخل المؤسسة ، من حيث وظائف الادارة وخارج المؤسسة من طرف الجهات التي لها مصالح وعلاقات معينة مع المؤسسة ، و نظرا للأهمية التي تكتسبها هذه المعلومات كقاعدة لاتخاذ مختلف القرارات فسيتم التطرق بصفة عامة إلى المعلومات من حيث المفهوم ، الدور و القيمة و الخصائص .

وقبل التطرق للمعلومة يجب التفرقة بينها وبين البيانات بحكم إرتباط المصطلحين ببعضهما البعض ارتباطا وثيقا، إلا أنهما يختلفان ولا يؤديان إلى نفس المعنى .

الفرع الأول: تعريف البيانات و المعلومات

أولا : تعريف البيانات

للتوصل إلى نتائج أي نظام لا بد من حصر وتحديد البيانات التي ستتم عليها عمليات التشغيل، ومن أهم التعاريف المتعلقة بالبيانات ما يلي:

* **تعريف 01:** « هي الحقائق الخام التي تأخذ شكل الأرقام أو الأحرف أو الرموز أو مزيج بينهما، والتي لا يمكن الإستفادة منها مباشرة، إلا بعد معالجتها »[1].

* **تعريف 02:** « هي عبارة عن الحقائق أو المبادئ أو تعليمات في شكل رسمي مناسب للاتصال والتفسير والتشغيل بواسطة الأفراد أو الآلات الأوتوماتيكية »[2].

* **تعريف 03:** « مجموعة الرموز أو الكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه، حيث تمثل المواد الأولية التي يتم تشغيلها وترتيبها وإدخال بعض العمليات عليها، بحيث يتم استخراج المعلومات»[3].

ويمكن من خلال التعاريف السابقة صياغة التعريف التالي:

هي المادة الأولية التي تتكون إما من أرقام أو كلمات أو إرشادات أو حقائق جمعت من مصادر متنوعة، سواء داخلية أو خارجية لم تتم معالجتها بعد وغير جاهزة للاستفادة منها.

ثانياً: تعريف المعلومات

هناك عدة تعاريف نورد أهمها فيما يلي:

* **تعريف 01**: « هي المعرفة المشتقة من تنظيم وتحليل البيانات، أي أنها بيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف المنشأة »[4].

* **تعريف 02:** « هي بيانات منظمة ومعروضة بشكل يجعلها ذات معنى للشخص الذي يتسلمها، وتقدم إضافة للمعرفة الموجودة لديه حول ظاهرة أو حدث أو مجال معين، فالمعلومات تخبر المستخدم بشيء لا يعرفه أو لا يمكن توقعه »[5].

* **تعريف 03 :** عرف محمد شوقي بشادي المعلومات « إنها مجموعة الحقائق المرتبطة بالأحداث و التي يمكن التعرف عليها و قياسها ، و غالبا ما تكون مستقلة عن بعضها ». [6]

ويمكن من خلال التعاريف السابقة صياغة التعريف التالي:

المعلومات هي عملية تحليل البيانات بهدف معالجتها وترتيبها، لتصبح معلومات مفيدة تساعد في عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة لمستعمليها

1- محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 181.

2- كمال السيد غراب، فادية حجازي، نظم المعلومات الإدارية، (مدخل تحليلي)، جامعة الملك سعود، الرياض، 1996، ص 28.

3- كمال الدين الدهراوي، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 1998، ص 27 .

4- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 34.

5- برهان محمد نور، أنظمة المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1996، ص 25.

6- محمد شوقي شادي : دراسات في النظم المحاسبية ، نظم المعلومات المحاسبية و الحاسب الإلكتروني ، دار النهضة العربية ، بيروت ،1998 ، ص 36.

ومن خلال العرض السابق للبيانات والمعلومات، يجب التفرقة بينهما لأنهما لا يعنيان نفس الشيء، فالبيانات هي حقائق أولية وأرقام وإذا ما جمعت معا فإنها تمثل المدخلات لنظام المعلومات، أما المعلومات فإنها تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة، حيث يمكن أن نوضح هذه العلاقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2) العلاقة بين البيانات والمعلومات

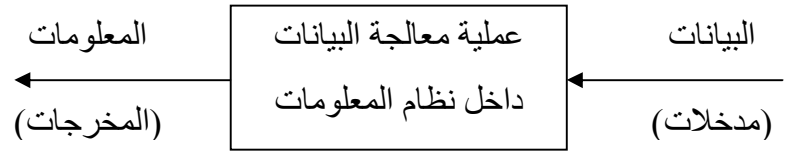

من إعداد الطالب

كما يمكن توضيح أهم الفروقات في الجدول التالي :

جدول رقم (1- 1): يوضح التميز بين مصطلح البيانات ومصطلح المعلومات

المجـال	البيانـــات	المعلومـــات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة في هيكل تنظيمي
القيمة	غير محدودة القيمة	محدودة القيمة بالضبط
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على الصعيدين الرسمي و غير الرسمي
المصدر	متعددة المصادر	محددة المصادر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	المداخلات	المخرجات
الحجم	كبير جدا	صغيرة نسبيا مقارنة بحجم البيانات

المصدر: حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان ،1999، ص40

من خلال ما سبق نستنتج أن :

- المعلومات تضيف حقائق وأفكار جديدة لمستقبلها أو استخدامها؛
- المعلومات تساعد على زيادة المعرفة و تخفيض عدم التأكد لدى مستخدمها مما يساعد على اتخاذ قرارات هادفة وفي إطار موضوعي؛
- بصفة أشمل المعلومة هي المنتج النهائي الذي على ضوئه يتم اتخاذ القرارات بالنسبة لمستعملها .

الفرع الثاني : أهمية المعلومات

للمعلومات أهم كبيرة في المؤسسات، نورد أهمها فيما يلي:

1- أهمية المعلومات في مجال اتخاذ القرار[1]:

أ- إضافة المعرفة لمتخذ القرار مما يقلل من حالة عدم التأكد.

ب- تساعد على إستقراء المستقبل، وإدراك ما يطرأ على الظروف المحيطة من تغيير وأبعاد هذا التغيير وكيفية التعامل معه.

ج- وصف الموقف أو المشكلة محل اتخاذ القرار.

د- تؤدي إلى تحسين الفعالية التنافسية للمؤسسة وتحسين المردود الإنتاجي.

هـ- تؤدي إلى التقليل من البدائل وتزويد صانع القرار بأفضل البدائل وفي هذا الصدد يرى (Garry et Scat Merton 1971) بأن المعلومات تحرك الابتكار، تولد العديد من التصورات، تحدد الاتجاهات البيئية وتسهل من متابعة الأداء.

2- أهمية المعلومات فيما لا يتعلق باتخاذ القرار:

تعتبر المعلومة موردا مهما من موارد المؤسسة، كونها تعتبر من العناصر الغير الملموسة كالشهرة مثلا، وهي تؤدي إلى زيادة المعرفة ورفع المستوى الثقافي للأفراد، وتكوين خلفيات عامة من أي موضوع، تكوين خلفية عن الانترنت، مستوى الإنتاج، القرارات، كما تؤدي إلى زيادة التحفيز في المؤسسة وبناء النماذج، وبالمعلومة يتم تأهيل الأفراد والمدراء واكتسابهم الخبرة، وفي هذا الصدد هناك أربع (04) استعمالات أساسية حددها (Bailes et Autres) كما يلي:

أ- المعلومة أداة لعملية التسيير.

ب- المعلومة أداة اتصال في المؤسسة.

ج- المعلومة أداة لتطوير المعرفة عند المسير والعامل.

د- المعلومة أداة للتواصل مع المحيط.

1- عبد الله محمود سراج، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الإستراتيجية التنافسية، حالة القطاع الصناعي اليمني، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2005، ص 52.

وكل هذه الاستعمالات متكاملة ومتنافسة في الوقت نفسه، حيث تعتبر المعلومة أساس العملية الإدارية والتنظيمية ومتطلب أساسي لنجاح المؤسسة.

الفرع الثالث: مصادر المعلومات

يمكن تصنيف مصادر المعلومات التي تتعامل بها المؤسسات إلى مجموعتين أساسيتين وهما المعلومات الأولية والمعلومات الثانوية، ويقصد بالمعلومات الأولية هي تلك المعلومات التي يتم إعدادها من أجل مواجهة مشكل ما، أما المعلومات الثانوية فيقصد بها تلك المعلومات التي تم تجميعها وتخزينها في مكان معين يسهل الحصول عليها عند الحاجة من طرف المستخدمين، ويمكن أن تكون هذه المعلومات متحيزة أو غير قابلة للاستخدام بالشكل الذي أعدت به أو جمعت من أجله، كما يمكن استعمالها لأغراض غير التي أعدت من أجلها[1].

1- المصادر الأولية للمعلومات: نظرا لعدم توفر المعلومات في مكان يمكن الوصول إليه بسهولة، فانه يجب على متخذ القرار أو مستخدم المعلومات تجميع أو الحصول عليها بأحد الطرق التالية:

أ- الملاحظة: إن الملاحظة الدقيقة لظاهرة ما تمكننا من الحصول على أجوبة جزئية للمشكلة، ويتم تجهيز هذه البيانات المجمعة بهذه الطريقة للحصول على معلومات لهذه المشكلة، والميزة الرئيسية الملاحظة في هذه الطريقة هي أنها توفر معرفة أولية عن المشاكل والعمليات والأنشطة محل الاهتمام وتتجنب هذه الطريقة ردود الفعل المتحيزة. [2].

ب- التجربة والمسح: في بعض الأحيان توضع مصادر المعلومات (الأفراد، المعدات والآلات...) تحت التجربة ويتم إصدار حكم بشأنها، أما المسح فيعتبر أكثر المصادر استعمالا وسرعة في تجميع المصادر الأولية، وحتى يكون المسح له مدلول واضح وكامل فهو يحتاج إلى تخطيط جيد وواضح وتسلسلي للأسئلة وكذلك ضرورة اختيار العينة بكل حذر وعناية للحصول على معلومات قيمة وصحيحة ودقيقة.

ج- التقدير الشخصي: يتم الحصول على التقدير الشخصي عن طريق الخبراء، وقد يكونون من داخل المؤسسة مثلا رؤساء الإدارات أو القطاعات أو من خارج المؤسسة مثل المستشارين أو الخبراء الأجانب...الخ.

2- المصادر الثانوية للمعلومات: إن الحصول على المعلومات الأولية يستغرق وقتا ويكلف أموالا وللتخفيف من هذه الحدة فان المؤسسة بواسطة مستعملي المعلومات تلجا إلى استخدام المصادر الثانوية

1- محمد الفيومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر؛ 1999، ص 52.

2- محمد الفيومي، المرجع السابق ؛ ص 53.

للمعلومات كلما تطلب الأمر ذلك وتشمل هذه المصادر على المعلومات الموجودة داخل المؤسسة، المعلومات المشتراة من خارجها، النشرات والوكالات الحكومية.

أ- المعلومات الموجودة في الشركة: في بعض الأحيان تعتبر المعلومات الموجودة في الشركة ذات أهمية كبرى بالنسبة لمديري الشركة، فالتقارير التي يتم إعدادها على مستوى الإدارات المختلفة توفر كمية كبيرة من المعلومات كملفات المؤسسة عن السياسات المتبعة والإجراءات والخطط الطويلة والقصيرة الأجل، وكذلك المعلومات المحصل عليها من طرف العاملين داخل المؤسسة، فهم يقدمون معلومات بطريقة غير مباشرة عن طريق المناقشات التي تحدث بينهم في الميدان العملي، والمشاكل التي يمكن أن تلاحظ بالنسبة لمعلومات المؤسسة هي:

- قد لا يمكن الحصول عليها في الوقت الذي تكون بحاجة إليها.
- في حالة ما إذا تم إعدادها من طرف رئيس قسم معين فإنه يستطيع فهمها رئيس قسم آخر.
- عدم اهتمام العاملين بهذه المعلومات الموجودة بينهم.

ب- شراء المعلومات من خارج المؤسسة: من الضروري أن المؤسسات تحتاج إلى معلومات لا تكون متوفرة لديها فتلجأ للمحيط الخارجي بهدف الحصول عليها.

ج- النشرات: كالنشرات والمجلات في الميدان الاقتصادي والتي تحتوي على موضوعات حول المعاملات في المؤسسة التجارية والحكومية.

د- الوكالات الحكومية: تتوفر الوكالات الحكومية على حجم كبير من المعلومات التي تم جمعها عن قضايا متعددة ومن هذه المعلومات نجد معلومات خاصة بعدد السكان وتوزيعهم الجغرافي وإجمالي الدخل الوطني وكل هذه المعلومات قد تكون نافعة بالنسبة للمؤسسة.

الفرع الرابع : كمية وقيمة المعلومات

تحتل المعلومات بصورة عامة أهمية كبيرة في الوحدة الاقتصادية من حيث مساعدتها لمتخذي القرارات في اتخاذ القرارات التي تحقق أهدافها، حيث يؤكد البعض بقولهم : قد نتج عن الأهمية المتزايدة للمعلومات أنها تمثل أحد الموارد الهامة في الوحدة الاقتصادية مثل الموارد و الآلات والقوى البشرية بل أنها تفوق هذه الموارد جميعا ، حيث أن الاستخدام الأمثل للمعلومات يؤدي إلى نجاح تلك الوحدة في تحقيق أهدافها .

ومن هنا تأتي أهمية اقتصاديات المعلومات المحاسبية في تقرير فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية ، وأن هذه الأهمية تتطلب ضرورة دراسة الجدوى الاقتصادية للمعلومات المحاسبية من خلال كمية المعلومات المحاسبية وكلفتها وقيمتها وهو ما سنتناوله من خلال :

1- كمية المعلومات المحاسبية [1].

يمثل قياس كمية المعلومات المحاسبية أحد المتطلبات الاقتصادية الواجب مراعاتها لتقرير وزيادة فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية انطلاقاً من أهمية توفير تلك المعلومات بالكمية المطلوبة ، وذلك لمعرفة مقدار ما تحققه من منفعة لمتخذ القرار في تقليل حالة عدم التأكد أو زيادة المعرفة لديه، ولكي يتم الحكم على فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في الوحدة الاقتصادية يجب قياس كمية المعلومات التي تحتويها التقارير و القوائم المختلفة التي يمكن أن يستخدمها متخذ القرار وعلى ذلك فإن اقتصاديات المعلومات تمثل إطاراً عملياً لتحديد قيمة المعلومات بصفة عامة[2] .

ولقاس كمية المعلومات المحاسبية تستخدم مقاييس نظرية المعلومات (النظرية الرياضية للمعلومات) التي اقترحها العالم Norbert Weiner نتيجة دراساته في مجال التحكم و الرقابة ، ثم طورها العالم Claude Shannon وطبق عليها بعض المبادئ لتفسير نظم الاتصالات .

وقد استخدمت مقاييس نظرية المعلومات في المحاسبة منذ سنوات قليلة من خلال جهود بعض الكتاب و الباحثين ومن أبرزهم Baruch Lev الذي اختبر في عام 1969 منافع بعض مقاييس نظرية المعلومات في المحاسبة في كل من :

* قياس كمية معلومات التقارير المحاسبية .

* قياس الخسارة الناتجة عن دمج بعض عناصر التقارير المالية القابلة للدمج من وجهة نظر مستخدمي هذه التقارير .

وعليه يمكن استخدام مقاييس المعلومات المتوقعة لتحديد درجة تخفيض حالة عدم التأكد الموجودة لدى متخذ قرار معين نتيجة إمداده بتقرير يتضمن معلومات معينة عن حدث ما .

وتقاس كمية المعلومات رياضياً بتحديد لوغاريتم كل من احتمال الحدث قبل استلام المعلومات وبعده باستخدام القانون الآتي : [3].

ك = - لو ر * 3.322

حيث أن :

لو : لوغاريتم .

ك : كمية المعلومات .

ر : الاحتمال السابق لاستلام المعلومات حيث ر محصورة بين **[0 1]**

1- قاسم الحوبيتي، زياد السقا ، مرجع سبق ذكره ، ص 143

2-عباس الشيرازي، نظرية المحاسبة ، ذات سلاسل للطباعة و النشر و التوزيع ، 1990 ، ص 430

3- قاسم الحوبيتي، زياد السقا ، مرجع سبق ذكره ، ص 143

2- قيمة المعلومات المحاسبية :

يشير مصطلح قيمة المعلومات في مجال نظم المعلومات المحاسبية إلى إمكانية القياس المالي (النقدي) للمنفعة المتحققة نتيجة استخدام المعلومات المحاسبية في عمليات اتخاذ القرارات المختلفة . وعليه ، فإن قيمة المعلومات المحاسبية يمكن أن تحتسب بصورة مالية من خلال الفائدة (المنفعة) التي تتحقق نتيجة مساهمة المعلومات المحاسبية في إحداث تغيير في بعض القرارات ، حيث يتم القياس في حالة إمكانية حصر التأثير المالي على بعض القرارات التي ساهمت المعلومات المحاسبية في إحداث تأثيرات معينة ومباشرة ، وتقاس كما يلي :

قيمة المعلومات الإضافية = صافي القيمة المتوقعة للقرار الذي يعتمد على المعلومات الإضافية - صافي القيمة المتوقعة للقرار الذي لا يعتمد على المعلومات الإضافية

واعتماداً على ما سبق تعرف قيمة المعلومات بأنها : " الفرق بين القيمة المتوقعة للقرار بدون الاعتماد على المعلومات الإضافية والقيمة المتوقعة له بالاعتماد على المعلومات الإضافية " .

ويلاحظ أن قيمة المعلومات الإضافية أو عدم قيمتها تعتمد عل اختلاف القرار الذي يمكن اتخاذه بناءً على المعلومات الإضافية عن القرار الذي يمكن اتخاذه بدونها ، ويقصد باختلاف القرارين اختلافهما من حيث ما سيعود في النهاية على الوحدة الاقتصادية من جراء اتخاذ القرار ، أي أن اختلاف العائد الصافي المتوقع لهما بالنسبة للوحدة الاقتصادية سواءً اتخذ هذا العائد شكل صافي ربح أو إيراد محتمل أو وفر في التكلفة .

3- موازنة قيمة المعلومات المحاسبية مع تكلفة إعدادها توزيعها [1].

بهدف تحديد اقتصاديات المعلومات المحاسبية لابد من دراسة كيفية التوصل إلى موازنة قيمة (منفعة) المعلومات المحاسبية مع تكلفة إعدادها وتوزيعها ، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه ليس لقيمة أو منفعة المعلومات خواصاً ملموسة ، مما يؤدي إلى صعوبة قياسها خلافاً لتكلفة الإعداد و التوزيع التي يسهل قياسها .

وبصفة عامة يمكن تحديد الحجم الأمثل لتدفقات البيانات و المعلومات المحاسبية من خلال العلاقة بين القيمة (المنفعة) الحدية مع التكلفة الحدية لإعدادها و توزيعها ، والذي يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي :

1- مرجع سبق ذكره ، ص 145

الشكل رقم (1-3) العلاقة بين القيمة (المنفعة) الحدية مع التكلفة الحدية :

العلاقة بين التكلفة الحدية و المنفعة الحدية

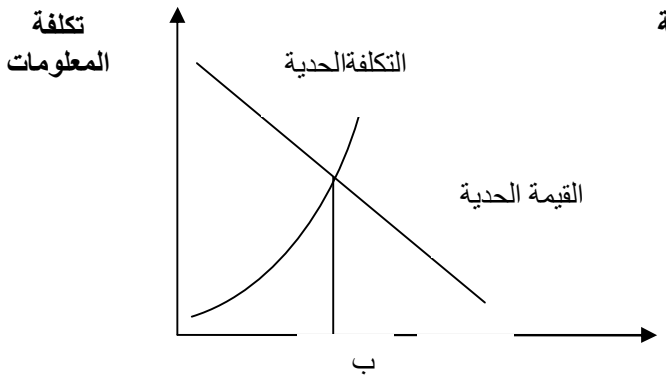

المصدر : قاسم الحوبيتي، زياد السقا ، نظام المعلومات المحاسبية ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر ، كلية الحدباء الجامعة الموصل، العراق 2003 ، ص 08 .

ويلاحظ انه يمكن أن ينتج عن زيادة حجم المعلومات في ضوء التكلفة المرتفعة نسبياً قيمة حدية سالبة وعلى هذا الأساس يلاحظ أن النقطة (ب) تمثل الحجم الأمثل لتدفق البيانات و المعلومات ، وفي ضوء التكلفة المرتفعة نسبياً، فإن زيادة حجم هذه التدفقات عن النقطة (ب) قد ينتج عنه قيمة حدية سالبة .

وعليه ، فإنه يمكن تحديد حجم المعلومات في ضوء الاسترشاد بالمبادئ الآتية :

1- إذا ازدادت القيمة الحدية للمعلومات عن تكلفتها الحدية ، فيعني ذلك إمكانية زيادة حجم المعلومات .

2- إذا ازدادت التكلفة الحدية عن قيمتها الحدية ، فيعني ذلك إمكانية خفض (إنقاص) حجم المعلومات

3- إذا تساوت القيمة الحدية للمعلومات مع تكلفتها الحدية ، فيعني ذلك التوصل إلى الحجم الأمثل للمعلومات .

كما يمكن الاستناد إلى القيمة الإجمالية و التكلفة الإجمالية للمعلومات بدلاً من التحليل الحدي للمعلومات لتحديد حجم المعلومات .

المطلب الثالث: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأقسام داخل الوحدة الاقتصادية.

* تعريف 01: « ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع العمليات المالية من مصادر داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ثم

يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج الوحدة الاقتصادية »[1].

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن نظام المعلومات المحاسبي لا يعتبر بديلا عن نظام المعلومات الإداري ولا منفصلا عنه، ولكن يعتبر نظام من النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإداري داخل الوحدة الاقتصادية.

* تعريف 02: « هو أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية الذي يختص بتجميع(Accumulate) وتبويب(Classify) ومعالجة(Process) وتحليل(Analyze) وتوصيل(Communicate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية كالجهات الحكومية، والدائنين، والمستثمرين وإدارة المؤسسة »[2].

* تعريف 03: « نظام المعلومات المحاسبي عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية »[3].

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن نظام المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات في المؤسسة الذي يدعم عملياتها من خلال تجميع وتخزين البيانات عن معاملات المؤسسة، كما يساعد في التأكد من أن بيانات المؤسسة تمت معالجتها بدقة وموضوعية للحصول على المعلومات الملائمة، أيضا نظام المعلومات المحاسبية كغيره من الأنظمة داخل المؤسسة يتكون من مجموعة موارد: الأفراد، المعدات...الخ، والتي تنسجم فيما بينها من أجل تحويل البيانات المحاسبية إلى معلومات محاسبية يتم الاستفادة منها من أطراف داخل وخارج المؤسسة.

الفرع الثاني: أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أقدم أنظمة المعلومات حيث يشكل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في المؤسسة، يأتي ذكر أهميته فيما يلي[4]:

- نظام المعلومات المحاسبية هو وحده الذي يمكن الإدارة ومختلف الجهات المعنية من الحصول على صورة وصفية ومتكاملة عن المؤسسة .

1- أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

2- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، مرجع سبق ذكره ، ص 47.

3- محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص55.

4- قاسم الحوبيتي، زياد السقا، مرجع سابق، ص 70.

- يتصل نظام المعلومات المحاسبي بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من القنوات،التي تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدميها، بحيث تشكل في مجملها النظام الشامل للمعلومات .

- يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما أنه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة.

- إن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضع في صورتها النهائية في شكل مصطلحات مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى أهداف المؤسسة.

الفرع الثالث : وظائف نظام المعلومات المحاسبي

من أهم وظائف نظام المعلومات المحاسبية نذكر ما يلي[1]:

أولا: وظيفة تجميع بيانات العمليات من خلال الوثائق الأصلية

يتم في هذه المرحلة الحصول على البيانات من أنظمة العمليات وتسجيلها في المستندات والوثائق اللازمة والتحقق من صحة البيانات وكيفية تسجيلها في المستندات وللتأكد من شمولية المستندات وكمالها، يقوم نظام المعلومات المحاسبي باستلام المستندات الأساسية الناتجة عن نظم المعلومات التي تم التعرض إليها وعبر مجموعة من الإجراءات يتم التأكد من صحة هذه البيانات والمستندات، وتشكل الأحداث الاقتصادية المعبر عنها بشكل نقدي المادة الخام التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبين وتنشأ هذه الأحداث الاقتصادية من خلال ممارسة المؤسسة لعملياتها التي تتكون من أحداث تتم داخل الوحدة وأخرى من خلال علاقة الوحدة التبادلية مع البيئة المحيطة.

ثانيا: وظيفة المعالجة

يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل:

1- تصنيف المستندات التي تم الحصول عليها وفقا لمعايير محددة مسبقا.

2- نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى.

3- ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملاءمة.

4- إجراء مجموعة العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية.

5- إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات المختلفة للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات المختلفة.

ثالثا: وظيفة إنتاج المعلومات[1]

1- طرابلسي سليم، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الوظيفة الثالثة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين، تصنف المعلومات المحاسبية في فئتين رئيسيتين: القوائم المالية والتقارير الإدارية.

1- القوائم المالية: التي تحتوي على المعلومات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من طرف الجهات الخارجية، وهي تتعلق بالنشاط العام الذي قامت به الوحدة الاقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة المالية بهذه المجموعة.

2- التقارير الإدارية: التي تحتوي عليها المعلومات المحاسبية المعدة أساسا من طرف الجهات الداخلية، وهي غالبا ما تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية، وغالبا ما يهتم نظام المحاسبة الإدارية بهذه المجموعة.

رابعا: تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات

الوظيفة الرابعة لنظام المعلومات المحاسبية هي توفير رقابة داخلية كافية لتأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام ولحماية أصول المؤسسة وبياناتها، ولهذا الغرض تستخدم المؤسسة مجموعة من الإجراءات لتحقيق رقابة داخلية فعالة على العمليات ومن أهم هذه الإجراءات:

1- التحديد المسبق للمسؤوليات والصلاحيات في تنفيذ الأعمال والأنشطة.

2- الفصل بين الوظائف والأعمال المهمة ذات العلاقة ببعضها.

3- تأمين التوثيق الكافي والملائم لكل الفعاليات والأنشطة.

4- حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة وآمنة.

5- التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة.

الفرع الرابع : خصائص نظام المعلومات المحاسبي

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت فيه تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المؤسسة المتواجد فيها، ومؤديا لوظيفته التي طور لأجلها في هذه المؤسسة، ومن بين الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأي يكون فعالا وكفء ما يلي[2]:

1- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

2- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

1- طرابلسي سليم، مرجع سبق ذكره، ص 89.

2- محمد يوسف حفناوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 58- 59.

3- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.

4- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.

5- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوظيفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

6- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة في المنشأة.

الفرع الخامس : مقومات نظام المعلومات المحاسبي

يقصد مقومات أي نظام معلومات هي مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام بصورة مترابطة ومتكاملة مع بعضها البعض، بحيث لا يمكن الاستغناء عن أحدها إذا ما أريد لأي نظام تحقيق أهدافه بفعالية، وهناك مجموعة من المقومات لنظام المعلومات المحاسبي قد تختلف في تفاصيلها من مؤسسة إلى أخرى تبعا لعدة عوامل من أهمها: حجم المؤسسة، طبيعة النشاط، الإمكانيات المادية والبشرية، اللازمة لتشغيل النظام وطبيعة النظام كونه يدويا، آليا أو الكترونيا وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

أولا: المجموعة المستندية

تمثل المستندات أهمية كبيرة فتعتبر همزة الوصل بين البيئة المحيطة والوحدة الاقتصادية، فالبيانات تدخل إلى النظام محمولة على المستندات، وهي تمثل الدليل الذي يؤيد ويؤكد ما هو وارد بالدفاتر والسجلات، إذ يتم التسجيل والإثبات من واقع المستندات، وكما تعتبر المستندات وسيلة فعالة من وسائل الرقابة الداخلية[1]، يمكن تصنيف المستندات إلى صنفين حسب الجهة التي أصدرتها :

1- المستندات الداخلية: وهي المستندات التي تنشأ داخل المنشأة بهدف توثيق وإثبات العمليات المالية التي تحدث بين المنشأة والغير كفواتير البيع وطلبات الشراء...الخ، ويشترط في المستندات الداخلية أن تكون متسلسلة، كما أنها تحمل اسم الجهة المصدرة لها.

2- المستندات الخارجية: وهي المستندات التي تأتي إلى المنشأة من خارجها كفواتير النقل والهاتف...الخ، ولا يشترط في المستندات الخارجية التسلسل، والمستندات الخارجية أقوى كدليل إثبات لأنه يتم الحصول عليها من أطراف خارجية، وكلما كانت العملية المالية مؤيدة بمستندات داخلية وخارجية في نفس الوقت كلما كان هناك دليل إثبات قوي[2].

- الشروط الواجب توافرها في المستند الداخلي الجيد: لكي تحقق المستندات الهدف المطلوب منها،

1- أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص51.

2- محمد مطر، المحاسبة المالية الدورة المحاسبية ومشاكل الإفصاح والتحليل، ط 02، دار حنين، عمان، 1995، ص 53.

لا بد من توفير الشروط الآتية [1]:

* أن يحمل اسم الشركة وعنوانها، والغرض الذي أنشأت من أجله.
* أن ترقم المستندات بأرقام متسلسلة .
* أن يعبر المستند عن الغرض الذي أنشأ من أجله .
* أن يحقق المستند قواعد الضبط والرقابة، كالتواريخ والتوقيعات.

ثانيا: المجموعة الدفترية

تعتبر المجموعة الدفترية من أهم المقومات لنظام المعلومات المحاسبي، الذي تتم فيه مجموعة من عمليات المعالجة كالتسجيل، والترحيل والترصيد، وهناك مجموعتان من الدفاتر في نظم المعلومات المحاسبية وهما دفتر اليومية ودفتر الأستاذ:

1- دفتر اليومية: يعتبر دفتر اليومية أحد أهم الدفاتر التي تنص عليها القوانين التجارية للدول على وجوب إمساكها والتسجيل والاحتفاظ بها، إضافة إلى أن نظام المعلومات المحاسبي لا يعتبر نظاما فعالا إلا في وجود دفتر اليومية، وهو دفتر يسجل فيه جميع العمليات المالية التي تحدث في المنشأة وفق نظام أو نظرية القيد المزدوج من واقع المستندات المؤيدة، وهناك نوعين من دفاتر اليومية.

أ- دفتر اليومية الواحد: يوجد غي المنشآت الصغيرة، وتسجل فيه جميع العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها، ويطلق عليه أيضا دفتر اليومية الأصلي في حالة وجود دفاتر يومية مساعدة، وتسجل فيه جميع العمليات المالية غير المتكررة والتي لا يخصص لها دفتر يومية مساعدة[2].

ب- دفتر اليومية المساعدة: في المنشآت الكبيرة والتي تتكرر وتتعدد عملياتها لا يناسبها دفتر يومية واحد، ولكن يوجد بها دفاتر مساعدة تسجل بهذه اليوميات العمليات المتشابهة والمتكررة، كيومية للمبيعات الآجلة، يومية المشتريات الآجلة، يومية أوراق القبض ويومية أوراق الدفع من واقع المستندات المؤيدة، ومن ثم الترحيل إلى دفاتر الأستاذ أولا بأول وهي دفتر أستاذ مساعد المدينين ودفتر أستاذ مساعد الموردين، وفي نهاية كل فترة وعادة ما تكون شهرا يتم إجراء قيد مركزي بإجمالي كل يومية إلى اليومية الأصلية[3].

وحديثا للتغلب على مشكلة كثرة المعاملات الاقتصادية استعملت المؤسسات أسلوبا آخر في إعداد المعلومات ألا وهو استخدام أجهزة الكمبيوتر.

1- إبراهيم جبر الصعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

2- إبراهيم حلمي وآخرون، أساسيات نظم المعلومات، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2000، ص 134.

3- محمد شوقي بشادي، مرجع سبق ذكره ، ص 206.

2- دفتر الأستاذ: هو الدفتر التالي لدفتر اليومية ضمن المجموعة الدفترية، وإن كانت القوانين التجارية لم تلزم الإمساك به، إلا انه يعتبر أحد الدفاتر التي جرى العرف المحاسبي على مسكها، والذي بغيابه لا تكتمل عملية المعالجة والتشغيل للبيانات المالية.

إن الغرض من دفتر الأستاذ هو تبويب البيانات ذات الطبيعة المتجانسة والمتعلقة بعملية واحدة، والتي سجلت بدفتر اليومية تمهيدا لاستخلاص نتائجها ومن ثم إعداد القوائم المالية، وترحل جميع قيود اليومية إلى حسابات دفتر الأستاذ، ومن أرصدة هذا الدفتر يتم إعداد ميزان المراجعة[1]، وهناك نوعين من دفاتر الأستاذ: المساعد والعام.

أ- دفتر الأستاذ المساعد: نتيجة لكبر حجم المشروعات وكثرة العمليات ظهرت الحاجة إلى دفاتر الأستاذ المساعدة وذلك لصعوبة الترحيل لدفتر واحد، ومن الجدير بالذكر انه وحتى في وجود النظم الالكترونية وفصل الوظائف بين الموظفين والعمل على الشبكات، تم استخدام دفاتر الأستاذ المساعدة.

ويستخدم هذا الدفتر للحسابات كثيرة الحركة وذلك لتحقيق الدقة الحسابية كدفتر أستاذ مساعد المدينين، ودفتر أستاذ مساعد الموردين...الخ، ويتم الترحيل للأستاذ المساعد من اليوميات المساعدة.

ب- دفتر الأستاذ العام: يتم الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام من واقع إجمالي اليوميات المساعدة، حيث يحتوي هذا الدفتر على جميع الحسابات الإجمالية (حسابات المراقبة)، وذلك للتحقق من صحة الترحيل لدفاتر الأستاذ المساعدة عند إجراء المطابقة بين الدفاتر والأستاذ العام إذ يفترض تساوي الأرصدة.

ثالثا: دليل الحسابات

لتسهيل عملية الترحيل ونقل البيانات من دفتر اليومية لدفتر الأستاذ ظهرت الحاجة لترقيم أرقام الصفحات بدفتر الأستاذ وكذلك لتسهيل عملية الرجوع إلى هذه الصفحات فيما بعد للحصول على المعلومات المطلوبة.

ويعرف دليل الحسابات بأنه عبارة عن قائمة أو كشف بجميع الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ العام مقسمة في مجموعات متناسقة بحيث يسهل الوصول إليها أو الإضافة إليها عند الحاجة.

ويتم إعداد دليل الحسابات بعد حصر الحسابات المستخدمة، وتقسيمها في مجموعات متناسقة ثم استخدام إحدى طرق الترميز، وغالبا ما يستخدم في الأنظمة المحاسبية الترميز الرقمي.

ويوجد ثلاث طرق للترميز وهي: طريقة الكتل الرقمية، طريقة المجموعات وطريقة الأرقام العشرية[2].

1- المرجع السابق، ص 210.

2- إبراهيم جبر الصعيدي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

- شروط إعداد دليل الحسابات:

*** الشمول:** بحيث يتضمن كافة أنواع الحسابات في الوحدة الاقتصادية.

*** المرونة:** حيث يمكن أن يستوعب أية إضافة لم تكن متوقعة عند إعداده.

*** الفعالية:** بحيث تعكس الحسابات الأحداث التي تتم لكل مركز من مراكز المسؤولية.

رابعا: التقارير المالية

يتم إنتاج المعلومات بواسطة نظام المعلومات المحاسبي، والتقارير هي التي توصل تلك المعلومات إلى المستخدمين الداخليين والخارجيين، ولذلك يمكن التمييز بين نوعين من التقارير وهما: التقارير الداخلية(الإدارية)، والتقارير الخارجية.

1- التقارير الداخلية (الإدارية): وهي التقارير التي تعد لخدمة أغراض الإدارة وللأغراض الداخلية منها:

أ- تقارير الأداء: وهي التي تعبر وتلخص عن نتائج الأعمال التي تمت داخل المنشأة لعمليات التشغيل خلال فترة زمنية معينة، بغرض الرقابة وتقييم الأداء، ومن أمثلتها التقارير الشهرية أو الثلاثية للمبيعات وتقارير المصروفات، ويتم مقارنة هذه التقارير مع الخطة الموضوعة بغرض تحديد مطابقة الواقع لما هو مخطط، أو من اجل تفادي الانحرافات الجوهرية، ومن ثم تحليلها ومعرفة الأسباب واتخاذ القرارات المصححة.

ب- تقارير التخطيط: تتضمن هذه التقارير قيم تقديرية لفترة أو فترات في المستقبل لمساعدة المديرين في اتخاذ القرارات، ومن أمثلتها تقارير التنبؤ بالمبيعات، وتساعد هذه التقارير في اتخاذ القرارات فيمكن الاستفادة من تقارير التنبؤ بالمبيعات على سبيل المثال في تغيير أسعار المبيعات أو دخول أسواق جديدة.

ج- التقارير الخاصة: وهي تقارير ترتبط ببعض المشاكل التي تحتاج الإدارة اتخاذ قرارات بشأنه، وهي غالبا ما تكون تتعلق بالمستقبل، ولا تتوفر البيانات المطلوبة في السجلات التاريخية، وتمتاز هذه التقارير بعدم الدورية والتكرار ومن أمثلتها تقارير إحلال الآلات أو التأجير أو تقارير التخلي عن منتج أو إضافة منتج[1].

2- التقارير الخارجية: وهي التقارير التي توجه إلى أشخاص خارج المنشأة باعتبارهم مستخدمين خارجيين للمعلومات، وتعتبر وسيلة اتصال معهم، كالمستثمرين الحاليين، الدائنين، البنوك، المصالح الحكومية وأجهزة الرقابة الخارجية.

1- محمد شوقي بشادي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

المبحث الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعددت الدراسات المرتبطة و المهتمة بتحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية الصادرة عن هيئات أو منظمات عالمية أو مهنية رسمية أو غير رسمية و التي تسعى إلى محاولة إعادة الثقة لدى مستخدمي هذه المعلومات من داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية في التقارير و القوائم المفصح عنها من قبل إدارة الوحدة و بالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير ومن خلال الجدول التالي نعرض أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما وردت في منشورات المنظمات المهنية الرئيسية حول العالم :

الجدول رقم (1-2) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المنظمات الدولية

الصفة	A.A.A 1966	AICPA		ICAWE	FASB	IASC
		APB N04 1970	Trueblood 1973	Corporate Report	SFAC N 02 1980	1989
الملاءمة	×	×	×	×	×	×
القابلية للتحقق	×	×			×	×
الوضوح		×	×	×		
عدم التحيز	×	×	×		×	×
الموضوعية				×	×	×
التوقيت المناسب		×		×	×	×
الثبات			×		×	×
الاكتمال		×		×		×
المعقولية			×			
القابلية للمقارنة		×	×	×	×	×
الأهمية النسبية			×			×
الجوهر فوق الشكل			×	×		×
القيمة التنبؤية					×	
القيمة المرتجعة					×	
أمانة العرض(الموثوقية)	×			×	×	×

المصدر : تيجاني بالرقي ، دراسة آثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد آثر التضخم على القوائم المالية ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ،جامعة سطيف ، 2006/2005 ، ص 69 .

في ضوء الدراسات السابقة وبالرغم من اختلاف توقيتها والتي تجمع بين القديم والحديث،وأيضاً اختلاف مكان الدراسة،إلا أنها أجمعت على أن جودة المعلومات المحاسبية تعني توافر مجموعة من الخصائص المختلفة في هذه المعلومات حيث اتفقت الدراسات السابقة على استخدام خاصية الملاءمة كأحد الخصائص الهامة لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وذلك بنسبة (100%) في هذه الدراسات ،مما يشير إلي أهمية هذه الخاصية ، خاصة وأنها تعكس وجهة نظر مستخدمي هذه المعلومات وما تحدثه المعلومات من تغير في القرارات التي يتخذها هؤلاء المستخدمون وكذلك تأتي خاصية الثقة في المعلومات المحاسبية (إمكانية الاعتماد عليها) في نفس أهمية الملاءمة سواًء من حيث استخدامها كأحد خصائص جودة المعلومات المحاسبية .

تعتبر المعلومات المحاسبية المفيدة هي الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة وتتصف المعلومات المحاسبية بالجودة بما تمتلكه من خصائص مفيدة تساعد المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية ، وعند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، كما يمكن القول أن الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية F A S B، و التي وردت في البيان رقم 02 لسنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، هي الدراسة الأكثر شمولية و أهمية على مجموعة الدراسات السابقة و التي يمكن على ضوئها التمييز بين المعلومات الأكثر منفعة و المعلومات الأقل منفعة لأغراض اتخاذ القرارات [1] ، ومازالت تمثل المرجعية الأولية في تقيم وتطوير الممارسات المحاسبية .

1- رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)،1998، ص67 .

ونوضح في الشكل رقم (1-4) أدناه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها F A S B:

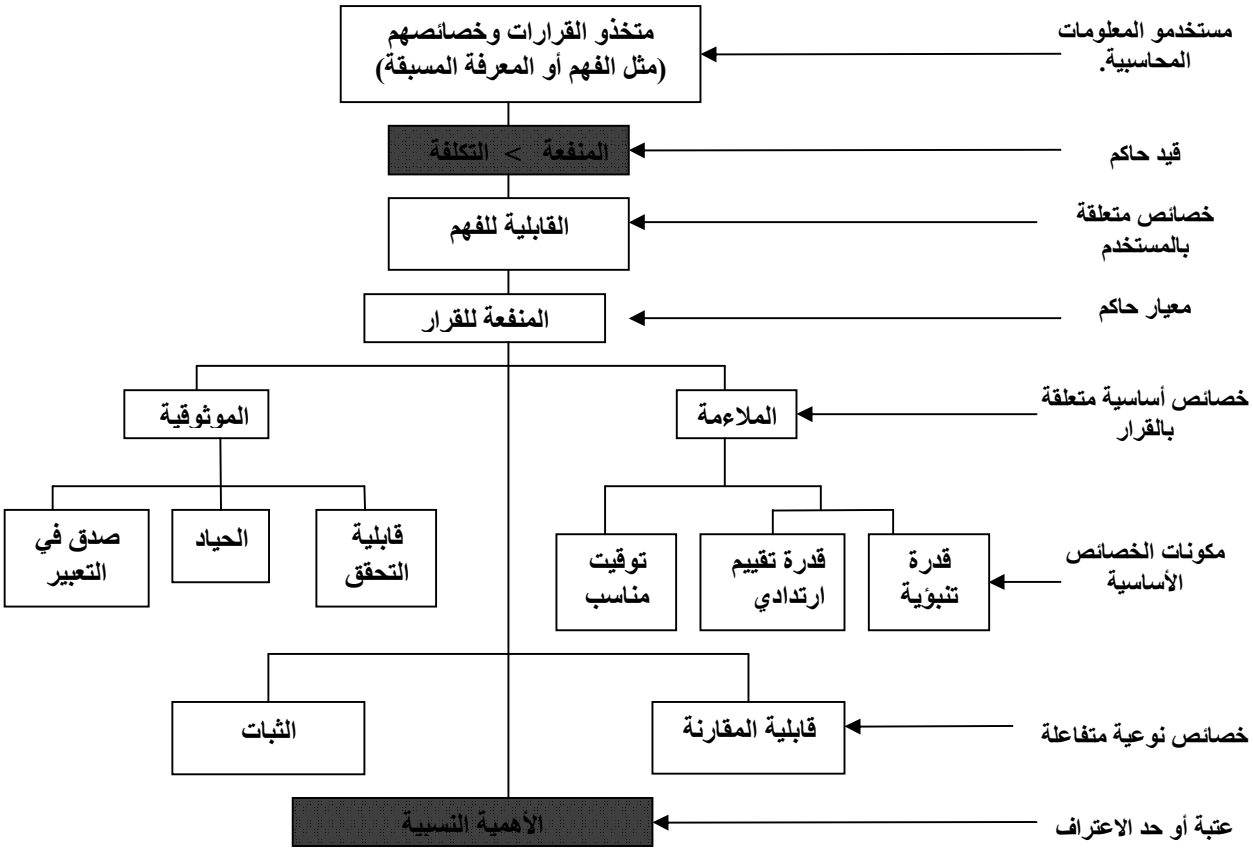

رضوان حلوه حنان، **تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)**،1998، ص .67

إن التمعن في الشكل السابق يوضح النقاط الأربع التالية: [1]

أ - خصائص تتعلق بمتخذ القرارات، أي مستخدمي المعلومات المحاسبية.

ب - خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية ، وتنقسم إلى خاصيتين أساسيتين ، وهما خاصية ملاءمة المعلومات وخاصية موثوقية المعلومات ومصداقيتهما و هما بدورهما ينقسمان إلى خصائص ثانوية.

ج - إن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين، ينتج أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة وما يتطلبه ذلك من الثبات في تطبيق الطرائق و الأساليب المحاسبية من دورة مالية إلى أخرى .

د - هناك قيدان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما :

1- رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص 69 .

* قيد حاكم أو متحكم، وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات اكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.
* الأهمية النسبية ، حيث تعد نقطة الفصل (العتبة) في الاعتراف المحاسبي لبنود القوائم المالية .

كما تجدر الملاحظة أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية قابلة للتطبيق على جميع الوحدات المحاسبية بغض النظر عن طبيعة النشاط الذي تقوم به الوحدة ، وسواء أكانت وحدات أعمال تسعى لتحقيق الربح أم وحدات غير تجارية لا تهدف لتحقيق الربح . .

ويمكن صياغة وتحديد الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية

- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات.

إن مستوى جودة المعلومات و الاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية [1] (الملاءمة ، والموثوقية) ، و الثانوية (قابلية المعلوماتلمقارنة مع مراعاة الثبات) للمعلومات المتوفرة ، بل يُعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه ، أي مقدرته على تحليل المعلومات ومستوى الفهم و الإدراك المتوفر لديه ، وهذا ما يوضحه الشكل السابق لهرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، حيث يسبق مستوى فهم و إدراك المستخدم معيار فائدة المعلومات لاتخاذ القرارات إن مفهوم المعلومات المحاسبية و الإفصاح قد تطور بتطور الفكر المحاسبي ، وإن رصد هذا التطور في أدبيات المحاسبة يوضح لنا إعتماد مهنة المحاسبة نوعين مختلفين من متخذي القرارات أو مستخدمي المعلومات المحاسبية :

أ- متخذ القرارات مستثمر عادي :

لقد ساد في أدبيات المحاسبة افتراض المستثمر العادي منذ بداية الثلاثينات وحتى بداية السبعينيات الذي يتمثل عادة من جمهور المساهمين ، الذي لا تتوفر لديه القدرة في الحكم على كفاية المؤسسة التي يقبل استثمار أمواله فيها ، ولا يتمتع بثقافة محاسبية وتحليلية و إقتصادية كافية ، حيث يعتمد في إتخاذ قراراته على رأي مدقق الحسابات حول مركز المالي للمؤسسة ، ويسمى الإفصاح المحاسبي المتوجه إلى المستثمر العادي بالإفصاح التقليدي أو الوقائي الذي يهدف إلى حماية هذا المستثمر العادي ذو القدرة المحدودة في إستخدام المعلومات المالية .

ب- يعتمد الإطار ألمفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة المالية F A S B مفهوم المستثمر الحصيف ، الذي يتمتع باستيعاب جيد وفهم ومعرفة مسبقة كما يتضح من خلال تربعه على أعلى هرم الخصائص في استخدام وتحليل المعلومات المحاسبية ، فهو مستثمر متخصص أو محلل مالي يتابع التطورات المالية و الاقتصادية ويوازن بين البدائل الاستثمارية . [2]

1- عباس محمود الشيرازي، مرجع سبق ذكره ، ص 195.

2- رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص .70

المطلب الأول: الخصائص النوعية الأساسية

تتمثل الخصائص الأساسية فيمايلي :

الفرع الأول: الملاءمة

تكمن أهمية خاصية الملاءمة في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى ملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة، ونورد فيما يلي بعض تعاريف خاصية الملاءمة **:**

* **تعريف 01:** « يقصد بالملاءمة وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، أي بمعنى آخر قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار»[1].

* **تعريف 02 :** « هي القدرة على خدمة اتخاذ قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذ القرار، أو زيادة المعرفة لدى متخذ القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه»[2].

* **تعريف 03**: « هي تلك المعلومات التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يتخذ قرار يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات »[3].

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن خاصية الملاءمة للمعلومات يقصد بها ارتباطها بقرار معين ولها تأثير وانعكاس على هذا القرار.

وتكمن أهمية المعلومات المحاسبية الملاءمة في الآتي:

1- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية .

2- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.

3- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.

4- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.

إن مفهوم خاصية الملائمة لن يكون ذا جدوى أو منفعة بالنسبة لمستخدمي المعلومات أو متخذي القرارات إلا إذا توفرت الخصائص الثانوية التالية:

أولا: التوقيت الملائم

1- عباس محمود الشيرازي، مرجع سبق ذكره ، ص 200.

2- عصفت سيد أحمد عاشور، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، ص 11.

3- أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص 26.

يقصد بالتوقيت الملائم وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب، حيث أنه كلما كانت سرعة وصول المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كلما كان الاحتمال كبيرا في التأثير على قراراتهم المتنوعة، وكلما كان هناك تأخير في توصيل المعلومات كلما كانت الثقة في المعلومات بأنها لا تعتبر ملاءمة أو صحيحة، وفي هذا الصدد نقول انه يمكن التضحية بشيء من صحة المعلومات ودقتها لغرض زيادة توقيت المعلومات، لأن عملية اتخاذ القرار تكون دائمة محددة بفترة زمنية، إذن يمكن القول أن المعلومات الملاءمة هي تلك المعلومات التي تتوفر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة[1].

ثانيا: القدرة على التنبؤ

تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر أحد الخصائص الفرعية للمعلومات الملائمة، والمعلومات الملاءمة هي التي تساعد على التنبؤ بالعوائد المرتبطة بالنشاط المستقبلي، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة نتائج الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملا غير هادف، وبمعنى آخر تساعد القيمة التنبؤية للمعلومات مستخدميها في التنبؤ بالنتائج المتوقعة للأحداث المختلفة، وتؤكد توقعاتهم أو تساعدهم في تعديلها أو تصحيحها[2].

إن المعلومات التي يمكن أن تؤثر على عملية اتخاذ القرار هي المعلومات التي تكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختبارات تنبؤية، كما تساعد المعلومات المحاسبية ذات القدرة التنبؤية على تخفيض درجة عدم اليقين حول النتائج المتوقعة في المستقبل التي تتخذ على نتائج الماضي.

وفي هذا الصياغ نقول أن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بعملية اتخاذ القرار تساعد مستخدميها بالقيام بعملية التنبؤ بالنسبة للأحداث في الماضي والحاضر والمستقبل.

إن خاصية القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية لا يقصد بها أن تكون للمعلومات قدرة تنبؤية، بل إمكانية الاعتماد عليها كأساس لعمل التنبؤ في المستقبل من قبل متخذ القرار.

ثالثا: التغذية العكسية

تملك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية عندما يكون لها القدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، كما يطلق على هذه الخاصية القيمة الاسترجاعية للمعلومات وهي لا تقل أهمية

1- Hendrickson Eldon, Breda Michael, Accounting Theory, fifth edition, Irwin, Graw Hill, 1992, p 123.

2- فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002، ص 26.

عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد هذه الخاصية مستخدمو المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات[1].

كما تتميز المعلومات المحاسبية بالقدرة على التقييم الإرتدادي لنتائج القرارات الماضية وقيمة تنبئية عالية بالنسبة للمستقبل، والتي يتم عرضها في التقارير المرحلية والتقارير القطاعية، وبالتالي لها قيمة مزدوجة، فالأولى تتمثل في قدرتها العالية على التنبؤ بالنسبة للمستقبل، والثانية قدرتها على التغذية العكسية لنتائج القرارات الماضية، كما تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار الصحيح[2].

ويمكن القول أن خاصية التغذية العكسية للمعلومات المحاسبية تؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد لمتخذي القرارات، كما تؤدي إلى تعديل وتقييم وتصحيح توقعاتهم السابقة بالنسبة لنتائج القرارات الماضية.

الفرع الثاني: الموثوقية

تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها فمن البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة.

ونورد فيما يلي بعض تعاريف خاصية الموثوقية كمايلي :

* **تعريف 01 :** حسب البيان رقم 02 الصادر عن FASB « هي خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء و التحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله » [3].

* **تعريف 01 : «** تشير إلى الخاصية التي تسمح لمستخدمين البيانات بالاعتماد عليها بثقة و على أسس أنها تمثل ما تدعى إنها تمثل » [4].

* **تعريف 02 : «** تعني إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها ».[5]

إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات، ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

1- عباس محمود الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص201.

2- المرجع السابق، ص 201.

3- رضوان حلوه حنان، مرجع سبق ذكره، ص 69 .

4- أحمد بلقاوي، تعريب رياض العبد الله – طلال الحجاوي، نظرية محاسبية، الجزء الأول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية 2009، ص 275 .

5- عباس محمود الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي:الصدق في التمثيل، إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات، حيادية المعلومات.

أولا: الصدق في التمثيل

ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها، وبعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر (صدق تمثيل الظواهر والأحداث)، فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل.

ولكي تكون المعلومات معبرا عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما[1]:

1- تحيز في عملية القياس: أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

2- تحيز القائم بعملية القياس: وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود.

إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال، أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

ثانيا: إمكانية التحقق والتثبت من المعلومات

وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي، وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب، أما إمكانية التثبت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية، أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

ثالثا: حيادية المعلومات (عدم التحيز)

وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين:

1- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.

2- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية. وحيادية المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

1- عباس محمود الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 201.

وقد عرفت أيضا هيئة معايير المحاسبة المالية FASB التحيز في عملية القياس على النحو التالي: هو ميل للقياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر، بدلا من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال في كلا الجانبين، وهكذا فان الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية المعنية[1].

إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

الفرع الثالث: العلاقة بين خاصيتي الملائمة والموثوقية

تعتبر الملاءمة والموثوقية خاصيتين أساسيتين في تقييم نوعية المعلومات المدققة في التقارير المالية بغرض استخدامها في اتخاذ القرار[2]، ذلك أن أي تحسين في إحداهما يؤدي إلى تحسين في الأخرى، لكن ذلك لا يحدث دوما، والسبب هو أن كثيرا من الاختيارات المحاسبية التي تستدعي التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق الملاءمة والعكس صحيح.

هناك احتمال التعارض بين خاصيتي الملائمة والموثوقية، ناتج من تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية مثل تطبيق أساس التكلفة التاريخية[3]، ومن المعروف أن التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، إلا أنها بالمقابل أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها المستخدم للتقارير المالية، وبالتالي تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة، وعلى العكس من ذلك نجد أن استخدام أساس التكلفة الجارية أكثر ملاءمة لعملية اتخاذ القرارات، إلا أنه أقل موثوقية من حيث إمكانية الاعتماد عليها.

ونتيجة لهذا التعارض بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الموثوقية، والعكس فقد تقل الموثوقية في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

وهكذا نجد أن العلاقة بين الخاصيتين هي علاقة عكسية، حيث انه كلما زادت جودة أحدها انخفضت جودة الأخرى ويصبح من الضروري التضحية بقدر من الملاءمة مقابل مزيد من الموثوقية أو العكس وكما أكد الموقف التقليدي للمحاسب والمراجع الخارجي هو أن الاعتبار الأول الذي يجب أن نعطي له أهمية قصوى في المعلومات التي توفرها التقارير المالية الأساسية هو اعتبار الموثوقية، والعكس

1- رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص184.

2- ناصر محمد علي المجهلي(2009)، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص ص55- 56.

3- عباس محمود الشيرازي، مرجع سبق ذكره ، ص 205.

صحيح بالنسبة للقوائم المالية الأخرى أو التكميلية والإيضاحات الملحقة بالقوائم المالية الأساسية التي تتطلب الملاءمة للمعلومات.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية الثانوية

وتضم الخصائص التالية:

الفرع الأول: القابلية للفهم[1]

إن قابلية المعلومات المحاسبية للفهم يعتبر شرطا هاما للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها ويعتمد ذلك على مؤشرين مهمين هما:

أولا: درجة الوضوح والبساطة

البساطة لا تعني التخلي عن الجوهر والاهتمام بالشكل لأن البساطة في التعبير هدف يسهل الفهم للشخص ذي المستوى المتوسط، ويؤدي التعقيد إلى عدم نجاح المعلومات في إيصال جوهرها، وبالتالي انعدام فائدتها، وحتى يتم الفهم للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية يجب أن تكون موضوعية في وصفها للأحداث والعمليات الاقتصادية للمنشأة ويتم الإفصاح عنها بالشكل الذي يسهل للمستخدم تلقيها وفهمها.

ثانيا: مستوى الفهم والإدراك لدى مستخدمي المعلومات

يعكس هذا الشرط إمكانية مستخدم المعلومات من فهمها بصورة معقولة دون الحاجة لبذل جهود غير اعتيادية أو ذات طبيعة مخصصة، وبالمقابل يشترط أن يكون الشخص ذو معرفة معقولة بطبيعة المعلومات.

إن مستوى الفهم للمعلومات يعتبر همزة وصل بين المعلومات التي يجب أن تكون مفيدة وبين المستخدمين الذين ينبغي أن تتوفر لهم حد أدنى من المعرفة بهذه المعلومة لكي يمكن من الاستفادة منها.

الفرع الثاني: الثبات في إتباع النسق الواحد[2]

يعني الثبات في إتباع النسق الواحد أن تسجل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى دورة.

إن الثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن:

1- تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المتماثلة في المشروع الواحد عبر الزمن من دورة إلى أخرى.

1- ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

2- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، من المبادئ إلى المعايير، ط: 02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006،ص ص 216- 217.

2- تطبيق نفس المفاهيم وطرق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر من عناصر في القوائم المالية.

3- خاصية الثبات لا يقصد به الثبات المطلق في تطبيق نفس السياسات والطرائق والإجراءات المحاسبية بل يقصد به الثبات النسبي الذي يسمح بإدخال التغييرات أو التعديلات إذا ما دعت الظروف لذلك، ففي هذه الحالة يتطلب مبدأ الإفصاح التام تحديد أثر التعديلات بوضوح حتى يستطيع مستخدمو المعلومات المحاسبية مراعاة هذه التعديلات عند تحليل القوائم واتخاذ القرارات.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية يجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة وأكثر فائدة للمستفيدين، إضافة إلى إمكانية تطبيق الطرق الإحصائية لتحديد اتجاهات التطور في أنشطة المشروع في الدورات السابقة والتنبؤ بتطورها في الدورات اللاحقة مع مراعاة الظروف الخارجية الخاصة بالمشروع حتى يصبح التنبؤ واقعيا قدر الإمكان.

الفرع الثالث: خاصية التماثل وقابلية المقارنة[1]

يقصد بالتماثل استخدام نفس الإجراءات بين المنشآت المختلفة، و هدف التماثل هو جعل المعلومات المحاسبية أو القوائم المالية الصادرة عن المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، وذلك عن طريق تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في منشآت متنوعة.

ويتضمن هدف التماثل ما يلي:

1- نفس الإجراءات المحاسبية.

2- نفس مفاهيم القياس.

3- نفس التبويب.

4- نفس طرائق الإفصاح والعرض.

و التماثل هو شرط أساسي في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة.

أما هدف قابلية المعلومات للمقارنة فيمكن أن يعرف بأنه تماثل الخصائص التي تجعل المقارنة أمرا ممكن التحقق بما يسهل الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات بوساطة الدائنين والمستثمرين وغيرهم، وتعد خاصية قابلية المقارنة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة بغية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، وذلك بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لشركتين أو أكثر مع بعضهم البعض وهذا ما يدعى بالمقارنة في حالة السكون، أو مقارنة معلومات نفس الشركة لعدة فترات زمنية، وهذا ما يدعى بالمقارنة في حالة الحركة.

الفرع الرابع: الشمول (الإفصاح الكامل)[2]

1- المرجع نفسه ،ص ص 218- 219.

2- ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

يقصد بالإفصاح الكامل أن تكون المعلومات الضرورية الحالية والمستقبلية متاحة أمام المستخدمين، كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية لها علاقة بأنشطة بعضها البعض في شكل مجموعة من التقارير المالية الملاءمة التي تفيد في تحقيق فاعلية النظام الإداري بالأهداف، وبالتالي لا ينبغي أن نخفي أي حقيقة جوهرية تهم الأطراف المعنية ، وذلك بما يتماشى مع اعتبارات الأهمية النسبية، ولتوفير المعلومات الكافية واللازمة في التقارير المالية فمبدأ الإفصاح الكامل يشمل أربعة فروع أساسية:

1- أن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات والبيانات المحاسبية يمكن مقابلتها بما يعرف بالتقارير المالية ذات الأغراض العامة.

2- يمكن مقابلة الاحتياجات المشتركة للأطراف المتعددة الخارجية إذا تم الإفصاح عن الدخل والثروة.

3- أنه يجب على الإدارة في إطار خدمة المستخدمين الإفصاح عن التقارير المالية التالية: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق المساهمين وقائمة التدفقات النقدية.

4- أن يتم الإفصاح عن التقارير المالية ذات الغرض العام بأنجع الوسائل التي بموجبها تحقق التوازن بين التكلفة والمنفعة.

المطلب الثالث: القيود (المحددات) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فقد حددت هيئة معايير المحاسبة المالية FASB محددين رئيسيين على المعلومات المحاسبية وهما:

الفرع الأول: التكلفة الاقتصادية

يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعددة مما يستوجب المقارنة بين تلك التكاليف والمنافع المتحققة من استخدام المعلومات المحاسبية، ويعتمد قرار الإدارة في الحصول على المعلومات المحاسبية عندما تتساوى تكلفة إنتاجها مع المنفعة المتحققة من استخدامها كحد أدنى تطبيقا لمبدأ اقتصاديات المعلومات، كما يمثل هذا القيد معيارا أساسيا للحكم على مدى كفاءة النظام المحاسبي في توفير المعلومات بأقل تكلفة ممكنة.

الفرع الثاني: الأهمية النسبية

ويحدد هذا القيد مستوى ودرجة الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدميها، ويشير إلى ضرورة تبويب وتصنيف المعلومات في القوائم والتقارير المالية وفقا لأهميتها النسبية لمتخذي القرارات

والمشكلة هنا هي تحديد مدى درجة الأهمية النسبية لهذه المعلومات بالنسبة لبعض الإيرادات أو المصروفات أو الموجودات أو المطلوبات أو صافي دخل المؤسسة، كما انه من الصعب التحديد الدقيق لذلك القدر من المعلومات التي على درجة من الأهمية المادية بحيث تظهر في التقارير المالية.[1]
كما يصف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB الأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية بمعنى وضع عتبة للاعتراف تقيس وتقسم المعلومات المحاسبية إلى هامة نسبيا وغير هامة نسبيا.

وأخيرا فان توفير هذه الخصائص في المعلومات المحاسبية له تأثير مباشر وفعال على الوظائف الإدارية المختلفة ، لإعتمادها على المعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة، كما أن هذه الخصائص متداخلة بصورة متكاملة حيث يوفر معيارا موضوعيا لضمان تحقيق الفائدة من التقارير المالية وخاصة بالنسبة للتقارير الداخلية.

المطلب الرابع: معايير جودة المعلومات المحاسبية ومحددات استعمالها

إن المعلومات هي تلك البيانات التي يتم إعدادها أو إنتاجها لتصبح ذات نفع لمتخذ القرار، ولكي تكون المعلومات ذات فائدة لمتخذ القرار لا بد أن تكون على مستوى من الجودة، وعلى الرغم أنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات نجد مفهومين لمصطلح الجودة وهما :

المفهوم الأول :مصطلح الجودة بشكل عام يعني صلاحية الشيء للغرض الذي أعد من أجله أو مطابقة السلعة أو الخدمة للمواصفات المطلوبة ، كما أن جودة الخدمة تعني ملاءمتها للغرض الذي تعد من أجله ، وبذلك فالجودة مسألة نسبية وحدودها أن تكون الخدمة مقبولة من جانب العميل ومن حيث إشباعها لحاجته في حدود المقابل الذي يتحمله [2] .

المفهوم الثاني: بأن مفهوم الجودة قد تطور عبر الزمن ، فقد كان ينظر إليها البعض على أنها الكمال ولكن يعاب على هذا المفهوم أنه محدود الفائدة، وقد نظر إليها البعض الأخر على أنها شيئ غير ملموس ومعنوي. يعاب على ذلك أنه مفهوم غامض وغير واقعي ، في حين نظر إليها آخرون على أنها درجة الملاءمة للاستخدام .

---

1 -نعيم حسين دهشن القوائم المالية والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب، عمان الأردن، 1995.ص74

2- أحمد عبد المولي الصباغ ، الاطارالعام لرقابة جودة عملية المراجعة ، ورقة بحثية مقدمة الي مؤتمر : مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2003، ص2.

يتضح من ذلك أن مفهوم الجودة مرن ويتطور مع تطور العصور والأزمنة ويستجيب لمختلف المتغيرات ويتلاءم مع مجالات الاستخدام المختلفة ، كما انه يمكن أن يتضمن الكثير من المتغيرات التي تحقق الهدف من استخدامه .

وعليه مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعني ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية ، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها .

إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات المحاسبية على النحو التالي[1]:

الفرع الأول: الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، الحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.

وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فانه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من التيقن وعدم التأكد، لذا فانه غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

الفرع الثاني: المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الأشكال التالية:

أولا: المنفعة الشكلية

وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية.

ثانيا: المنفعة الزمنية

وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فان الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

ثالثا: المنفعة التقييمية والتصحيحية

وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

الفرع الثالث: الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية[2]

1- عبد الناصر نور، الفضل مؤيد، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2002، ص ص305- 306.

2- أسعد سمير مرشد، مفهوم الكفاءة والفاعلية في نظرية الإدارة العامة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الأول، 1988، ص 212.

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشاة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فان فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

الفرع الرابع: التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية ، أو كمدخلات لنماذج الاختيار من بين بدائل القرارات الإدارية.

الفرع الخامس: الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد لا تزيد عن قيمة المعلومات.

فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

وفي الأخير يمكن القول أن: توفير معايير عامة لقياس جودة المعلومات هو ذات أهمية كبيرة، لأن المعلومات بدون توفير هذه المعايير التي تحكم عملها وتجعلها مفيدة لعملية اتخاذ القرارات، فإن هذه المعلومات تفقد أهميتها، ويعتبر المنتج النهائي لعملية اتخاذ القرارات هي المعلومات الجاهزة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

الفرع السادس :المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية

1. **احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية).**

إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملاءمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملاءمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز ، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة؛ لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا – أو تمثيلا- للواقع الفعلي. [1]

1- أحمد المخادمة أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، في اتخاذ القرارات الاستثمارية "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، مجلة المنارة ، جامعة مؤتة ، المجلد13 ، العدد 02 ، 2007، ص 253

2. **احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية:** كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد .

3. **ليست كل المعلومات الملاءمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة** لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعد مفيدا وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار .

4. **كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها.** (اختبار التكلفة / العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5. قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6. بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدموا المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة، إلا أن عملية المقارنة سواًء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة[1].

1- أحمد المخادمة ،المرجع السابق ، ص 253

المبحث الرابع :القوائم المالية في نظام المعلومات المحاسبي

تمثل القوائم المالية المحصلة النهائية للنظام المحاسبي، فهي مخرجات النظام التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات مستخدميها ، ويعتبر معيار المنفعة من أهم المعايير التي تحكم العلاقة بين شكل ومضمون القوائم المالية واحتياجات متخذي القرارات، ولأن هذه الاحتياجات في تطور دائم ومستمر مستجيبة في ذلك للتطور والتغير في بيئة الأعمال، فالمعرفة المحاسبية لا تدخر جهدا في ملاحظة التطور في هذه الاحتياجات ويتبلور ذلك في التطور الدائم سواء لشكل أو مضمون تلك القوائم تحقيقا للمنفعة المستهدفة منها.

المطلب الأول : ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الجزء المحوري للتقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات، وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدين، ووسيلة رئيسية لإيصال المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية ، حيث تستطيع هذه الآخيرة التعرف على مختلف جوانب نشاط المؤسسة من خلال هذه القوائم والتقارير، وسنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم القوائم والتقارير المالية وماهية خصائصها النوعية، والحدود العامة لعرضها.

الفرع 01: القوائم والتقارير المالية

قبل البدء في تحديد ماهية القوائم المالية يجب توضيح مفهوم القوائم المالية والتقارير المالية، إذ أن هناك العديد من التعريفات لكلا المصطلحين بعضها يؤخذ بمفهوم ضيق وبعضها يؤخذ بمفهوم أوسع.

أولاً: تعريف القوائم المالية

تعد القوائم المالية من قبل المؤسسات الموجودة عبر العالم التي قد تبدو متشابهة من دولة لأخرى إلا أن هناك إختلافات و فروقا بينها بسبب الظروف و العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقانونية التي تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي، و هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف متعددة للقوائم المالية مما نتج عنه استخدام معايير متنوعة في الاعتراف و القياس لعناصر وبنود هذه القوائم

تعريف 01: « تعتبر وسيلة إتصال مرتبة وموضوعة بصورة رسمية تعكس الوضع المالي للمؤسسة ، ولكي يوضع أي عنصر ضمن القوائم المالية ويمكن قياسه بصورة كافية مثل الأصول و الخصوم و المصاريف و الإيرادات ، يجب أن تكون قيدت في الدفاتر من خلال مبدأ القيد المزدوج ، كما يجب أن تتمتع بالخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة »[1].

1- محمود محمد عبد ربه ، العلاقة بين تقارير مراقبي الحسابات وكفاءة الأسواق المالية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة 2006 ، ص 153

تعريف 02:« القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، وتمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية ». [1]

تعريف 03 : « هي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية». [2]

وتشمل القوائم المالية عادة « قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة حقوق الملكية ». [3]

وانطلاقا مما سبق، نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن القول، أن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي، و هي الوسيلة الرئيسية التي من خلالها توصل المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزودهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي وتساعدهم في اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية.

ثانياً: تعريف التقارير المالية

في بداية ظهور المحاسبة كان ينظر إلى القوائم المالية بأنها تعبر تعبيرا كافيا عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية، حيث تعبر بوضوح عن واقع المؤسسة دُونما حاجة إلى أية معلومات إضافية، ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي وتعقد العمليات الاقتصادية، اتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية والمبنية على البيانات المدونة في السجلات المحاسبية يشوبها الكثير من القصور، الأمر الذي لا يمكن قارئ القوائم المالية من فهمها دون فهم الافتراضات التي بنيت عليها والطرق التي اتبعت في قياسها.

تضَم التقارير المالية كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال التي يحتم على المؤسسة تقديمها دورياً أوتقديمها طوعاً سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى[4] .

1- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 207.

2- فالتر ميجس و روبرت ميجس، "المحاسبة المتوسطة"(ترجمة أحمد حامد حجاج) ، دار المريخ، الرياض، 2003، ص43

3- كمال الدين مصطفى الدهراوي، "المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007، ص 13.

4- محمد أحمد لعظمة ، يوسف عوض العدلي ، المحاسبة المالية ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1986 ، ص42 .

لذلك بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات للقوائم المالية[1].

كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة[2] ".

مما سبق، نستنتج أن مفهوم التقارير المالية أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية، بحيث يشمل أي معلومة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي كما أن القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، حيث تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية .

كما تجدر الملاحظة أن التقارير المالية بما تحتويه من معلومات محاسبية لا تمثل المصدر الوحيد للمعلومات المتاحة للمستخدمين الخارجيين فالعديد من هؤلاء المستخدمين الخارجيين – مثلا المحللين الماليين – يقومون بتجميع معلومات أخرى غير المعلومات المحاسبية ، مثل معلومات عن الحالة الإقتصادية العامة و القطاع الإقتصادي الذي ينتمي إليه المنشأة [3].

الفرع الثاني : مسؤولية إعداد القوائم المالية:

مهنيا ينظر للقوائم المالية على أنها مسؤولية إدارة المنشاة و أنها جزء من منظومة الإفصاح المالي وتشمل التشكيلة الكاملة لها قائمة الدخل و قائمة التغيرات في حقوق الملاك و قائمة التدفقات النقدية و قائمة المركز المالي والإيضاحات المتممة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ من هذه القوائم، هذا ويمكن أن تشمل منظومة الإفصاح المالي أيضا جداول ومعلومات إضافية مرافقة مبنية على القوائم المالية أو مشتقة منها ويكون المتوقع أن تقرأ معها ويمكن أن تشتمل هذه الجداول الإضافية على معلومات مالية عن قطاعات المنشأة وأثر تغيرات الأسعار على بنود معينة في القوائم المالية.

الفرع الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها في إعداد القوائم المالية

لكي تحقق القوائم المالية الفائدة لمستخدميها، يجب أن تراعى في إعدادها مجموعة من الاعتبارات أهمها ما يلي[4]:

1- تيجاني بالرقي، مرجع سبق ذكره ، ص132

2- طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 35-36.

3- رضوان حلوه حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

4- محمد مطر، تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد 20، العدد 02، الأردن، ص116.

1- التحقق من توافر الشروط الشكلية لإعداد هذه القوائم، كالحرص مثلا على إيضاح اسم الشركة وشكلها القانوني وتاريخ القائمة وكذلك الفترة المالية التي تغطيها تلك القوائم.

2- الحرص على إعدادها بموجب المفاهيم والمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها.

3- أن يتم تصنيف وعرض المعلومات المحتواة في تلك القوائم على أسس منطقية تسهل مهنة المحلل المالي في اشتقاق المؤشرات الملاءمة ومن ثم تفسير هذه المؤشرات.

4- أن يراعى في عملية دمج بنود هذه القوائم مبدأ الأهمية النسبية (المادية)، بحيث يتم الإفصاح في بند منفصل عن كل معلومة تعتبر مادية أو جوهرية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم.

5- أن يتم عرض المعلومات في تلك القوائم، بكيفية تيسر قابليتها للمقارنة ويتطلب الأمر تعديل عناصر قائمتي الدخل والمركز المالي بمقدار التغير الحادث في القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك من خلال الفترات المالية التي يسودها معدلات مرتفعة من التضخم الاقتصادي .

6- التأكد من المعلومات التي تعرضها هذه القوائم تتمتع بالمواصفات الرئيسية الواجب توافرها فيها مثل: (الموضوعية، المصداقية، الملائمة، الشمول، الإفصاح الكافي).

الفرع الرابع :أهداف القوائم المالية

إن الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، وكيف تكون البيانات التي تحتويها هذه القوائم مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

فمن الناحية التاريخية مَر الاهتمام بتحديد أهداف التقارير المالية بثلاث مراحل هي[1]:

المرحلة الأولى (1900- 1933) :

اهتمت هذه المرحلة بأهداف الإدارة، حيث كانت وجهة نظر الإدارة هي المسيطرة على تحديد أهداف المحاسبة وتقاريرها المالية، وكان الإفصاح السائد يتمثل في تنفيذ المتطلبات القانونية للوفاء بالتزاماتها تجاه المُلاك.

المرحلة الثانية (1933- 1973): وركزت هذه المرحلة اهتماماتها بوجهة نظر الاتحادات المحاسبية والمهنية، كالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) والمجمعات العلمية كالجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)، وتحت سلطة ضغط لجنة تبادل الأوراق المالية (SEC)، وهذا لغرض حماية المحاسب تجاه ضغوط الإدارة وحماية مدقق الحسابات الخارجي من المساءلة التي يتعرض لها، وبالتالي تأثر أهداف التقارير المالية بوجهة نظر المحاسب والمدقق.

1- شارف خوجة الطيب، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"، الملتقى الوطني الأول حول " مستجدات الألفية الثالثة " المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007، ص ص 08-09 .

المرحلة الثالثة (بعد 1973) :

وفيها تطور الأمر إلى الأخذ بوجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، حيث نصت التوجيهات إلى مراعاة مصلحة المستخدمين الخارجيين، وهو ما يطلق عليه بالمدخل النفعي أو مدخل فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات.

وفي هذا المجال قامت الجهات المهنية والمحاسبية بالعديد من الدراسات المتعلقة بتحديد أهداف التقارير المالية، ولعل أهمها قيام لجنة (Trueblood) المكلفة من طرف (AICPA) بإصدار تقرير شامل مكون من اثني عشر هدفا تكون في مجموعها هيكلا متسقا له عدة مستويات متدرجة من العموميات إلى الخصوصيات، كما قامت هيئة (FASB) بإصدار مذكرة من ثلاثة أجزاء بعنوان "الإطار النظري للمحاسبة المالية والتقرير المالي عن عناصر القوائم المالية وقياسها".

وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الأهداف التي تم ذكرها ضمن هذه الدراسات:

1- الأهداف المحاسبية كما جاءت في تقرير لجنة Trueblood

كَون المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1971 لجنة عرفت باسم (Trueblood) نسبة إلى رئيسها "روبرت تروبلاد" (Trueblood Robert)، كان هدفها دراسة القوائم المالية وقد كلفت هذه اللجنة بما يلي:

- تحديد الفئات التي تحتاج إلى القوائم المالية .
- تحديد المعلومات التي يحتاجونها والتي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة.
- تحديد إطار العمل المطلوب لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها .

وقد أصدرت هذه اللجنة دراسة نهائية تحت عنوان (أهداف القوائم المالية) سنة 1973، وجاءت هذه الدراسة شاملة لموضوع الأهداف وما يتعلق بها حيث تضمن أثني عشر هدفا للقوائم المالية وهي[1]:

الهدف(01): تزويد مستخدمو القوائم المالية بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛

الهدف(02): خدمة المستخدمين الذين تتوافر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة أو مصدر محدود للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمؤسسة؛

الهدف(03): تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد؛

الهدف(04): تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة؛

الهدف(05): تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لها؛

1- رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي (مدخل نظرية المحاسبة)، مرجع سبق ذكره ،ص135.

الهدف(06): تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقييم نتيجة المؤسسة، ويجب الإفصاح عن الفروض الأساسية المعتمدة في ذلك؛

الهدف(07): تقديم قائمة عن المركز المالي تفيد في التنبؤ والمقارنة ، حيث تقدم معلومات تخص العمليات والأحداث التي قامت بها المؤسسة، وعرض أصول وخصوم هذه المؤسسة؛

الهدف(08): تقديم قائمة عن الدخل تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، ويجب التقرير عن صافي النتيجة لدورات الكسب التامة وأنشطة المؤسسة عن العمليات القابلة للتحقق غير التامة والتي هي قيد الإتمام؛[1]

الهدف(09): تقديم قائمة عن الأنشطة المالية تفيد في التنبؤ والمقارنة، ويجب أن تقرر هذه القائمة بشكل رئيسي عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة، ويجب أن تقرر عن المعطيات التي تتطلب حدا أدنى من الرأي والتفسير من قبل معد هذه القائمة؛

الهدف(10): التزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المفيدة في عملية التنبؤ، خاصة المعلومات التي تزيد من قابلية الاعتماد والوثوق بالتنبؤات المالية للمستخدمين؛

الهدف(11): إلزام المنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح بتقديم المعلومات المفيدة في تقييم فعالية إدارة الموارد لتحقيق أهداف المنظمة؛

الهدف (12): التقرير عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس أو التي تلعب دورا مهما في وسطها الاجتماعي.

ويمكن ترتيب الأهداف الإثنى عشر السابقة ترتيبا هرميا في ستة مستويات حسب الشكل الموالي.

1- المرجع السابق ،ص135.

الشكل رقم(1-5): الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير Trueblood

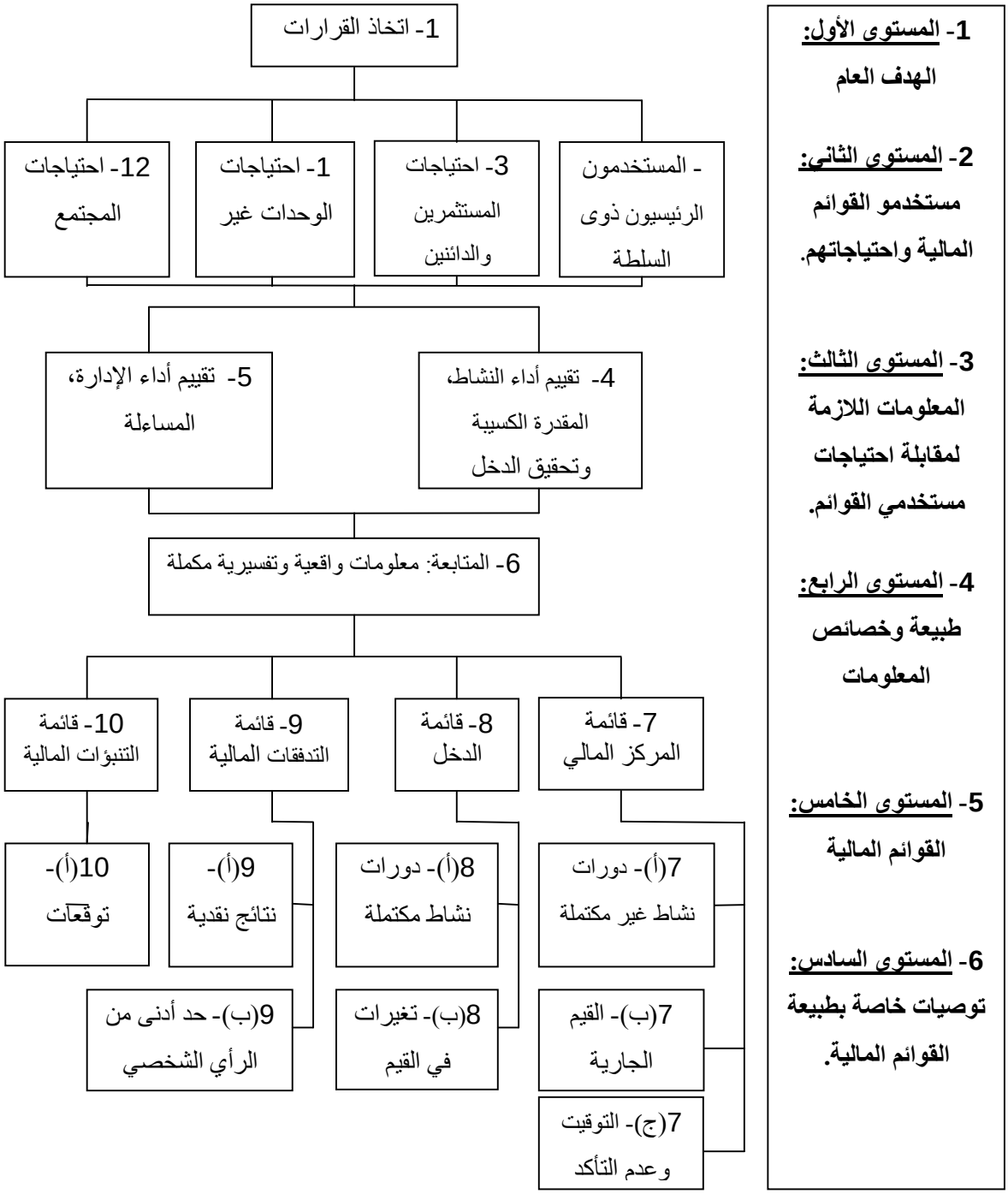

المصدر: رضوان حلوة حنان، " تطور الفكر المحاسبي"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2001 ، ص139 .

2- الأهداف المحاسبية كما جاءت في تقرير لجنة FASB :

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) تقريرا عام 1978 حول أهداف التقارير المالية في الوحدات الهادفة للربح، والذي اعتمد بصورة كبيرة على تقرير Trueblood، وقد صنفت هذه الأهداف إلى: [1]

2-1- الأهداف الرئيسية :

وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين والدائنين؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، حيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والتدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة وكذلك تقدير إمكانياتها المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي.

على ضوء ما سبق، فإن الأهداف الرئيسية حاولت الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمستخدمي القوائم المالية وطبيعة القرارات التي يتخذونها، وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات وليست لخدمة احتياجات فئة دون الأخرى.

2-2 - الأهداف الفرعية

وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها، ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين المجهودات والإنجازات ويسمح بتنبؤات سليمة؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال، أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه إنفاقها؛
- توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها؛
- توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.

1- شارف خوجة الطيب، "مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية"، الملتقى الوطني الأول حول " مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007، ص12 .

نستنتج أن الأهداف الفرعية يمكنها توفير بيانات صالحة للاستخدام في القرارات المتعلقة بالمجالات التالية: التغير في المركز المالي، الموارد الاقتصادية، التدفقات النقدية، النتيجة وعناصرها، الحكم على أداء الإدارة، اتخاذ القرارات ذات المنفعة للمساهمين و مساعدة المستخدمين في فهم المعلومات المالية.

مما سبق، يمكن إبراز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة عناصر أساسية:

- **أداة اتصال:** حيث تعمل القوائم المالية على توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المالية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنه، أي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها من جهة، ووسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والزبائن والبنوك من جهة أخرى .
- **وسيلة لتقييم الأداء:** حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها، والحكم على المركز المالي للمؤسسة، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها وكيفية استخدام مواردها.
- **وسيلة في اتخاذ القرارات:** حيث تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، وتساعد الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في اتخاذ العلاقات المختلفة.

المطلب الثاني :عناصر القوائم المالية

القوائم المالية تعكس الآثار المالية للعمليات والأحداث الأخرى عن طريق وضعها في مجموعات عامة وفقا لخصائصها الإقتصادية، وهذه الخصائص هي عناصر القوائم المالية، والعناصر التي ترتبط مباشرة بقياس المركز المالي في الميزانية هي الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية، وعرّفت هذه العناصر كمايلي[1]:

الفرع الأول: عناصر القوائم المالية

1- الأصول:هي « منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي » [2]

وتشمل الأصول:

- الأصول المتداولة(النقدية، إستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون، مدفوعات مقدما)؛
- الأصول الطويلة الأجل (الإستثمارات الطويلة الأجل،الأصول الملموسة وغير الملموسة وأخرى).

1 - رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية** - الدورة المحاسبية – دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ،ص ص62- 64 ؛

2- عباس محمود الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص 234.

2-الإلتزامات :« هي عبارة عن تضحيات مستقبلية محتملة لمنافع اقتصادية نشأت نتيجة التزام قائم بالفعل على المنشأة نتيجة لأحداث أو عمليات تمت في الماضي وذلك عن طريق تحويل أصول أو خدمات إلى وحدات اقتصادية أخرى نتيجة العمليات التبادلية حصلت ببن المنشأة ة الغير».

وتشمل الإلتزامات:

-الإلتزامات المتداولة:الذمم الدائنة،القروض القصيرة الأجل الجزء المستحق من القروض الطويلة.

- الإلتزامات الطويلة الأجل: السندات، إلتزامات أخرى ...

3- حقوق الملكية: وفقا لفرض إستقلالية الوحدة الإقتصادية عن ملاكها فإن للمنشأة إلتزامات تجاه ملاكها بإسم حقوق الملكية(للفرد أو الشركاء أو المساهمين)، وتمثل حقوق الملكية مطالبات على صافي أصول المنشأة لأن حق الملكية هو الحق المتبقي بعد سداد المنشأة لإلتزاماتها تجاه الغير.

وتشمل حقوق الملكية **:(**رأس المال، الأرباح المحتجزة، الإحتياطات**)** [1]**.**

4- الدخل: وفقا لإطار عمل لجنة معايير المحاسبة الدولية الدخل « هو الزيادات في المنافع الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات إلى الداخل أو زيادة في الأصول أو نقص في الإلتزامات، والتي تؤدي إلى الزيادة في حقوق الملكية من مصادر غير تلك المتعلقة بمساهمات الملاك المشاركين»[2].

5- الإيرادات: « وهي التدفقات الداخلة إلى الوحدة ، أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لخصومها (أو كليهما معاً) التي تنشأ عن انتاج و بيع السلع وتأدية الخدمات للغير أو أي أنشطة أخرى مما يشكل الأعمال الرئيسية المعتادة و المستمرة »[3] .

توجد عدة تعاريف متشابهة توضح أن الإيراد هو الإنتاج الذي تحققه المنشأة، ووفقا لتعريف لجنة المفاهيم والمعايير المحاسبية التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية في عام 1957، الإيراد هو التعبير النقدي عن مجموع المنتجات أو الخدمات التي سلمتها المنشأة إلى عملائها خلال فترة معينة من الزمن أما نشرة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (3)، الإيرادات عبارة تدفقات داخلة – تشمل أصولا أوصافي أصول- إلى المنشأة نتيجة بيع السلع أو إنجاز الخدمات أو الأنشطة الرئيسية الأخرى للمنشأة.[4]

1- حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره ، ص102 .

2- طارق حماد عبد العال، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول (عرض القوائم المالية)، الدار الجامعية الإسكندرية 2002-2003، ص 166.

3- عباس محمود الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص245.

4 - إلدون . س. هندريكسن، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، النظرية المحاسبية، الإسكندرية مصر، الطبعة الرابعة 2008، ص310 .

6- المصروفات : «هي النقص في المنافع الإقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق خارج من الأصول، أو استنزافها أو تحمل إلتزامات، بما يؤدي إلى نقص حقوق الملكية خلافا لما يتعلق بمساهمات المشاركين في الملكية».

بمعنى آخر المصروفات هي « التدفقات الخارجة أو أي إستخدام لأصول الوحدة الإقتصادية أو حدوث إلتزامات عليها، والتي تحدث خلال فترة زمنية معينة نتيجة إنتاج أو بيع سلع أو تقديم خدمات، أو إنجاز أي أنشطة أخرى تمثل عمليات أساسية للوحدة ».[1]

7-المنافع (الأرباح): « تمثل زيادة في حقوق المالكين (صافي الأصول) الناتجة عن العمليات العرضية أو الفرعية أو عن أي عمليات أخرى أو أحداث وظروف تؤثر على الوحدة المحاسبية خلاف تلك التي تتمثل في الإيرادات أو استثمارات أصحاب رأس المال »[2] .

8-الخسائر:« تمثل نقص في حقوق المالكين (صافي الأصول) من معاملات خارجية أو حديثة لمنشأة ما من كل المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر على المنشأة خلال الفترة ماعدا تلك التي تنتج عن مصاريف أو توزيعات للمالكين» .

الفرع الثاني: الاعتراف بعناصر القوائم المالية وأساليب قياسها

أولا: معايير الاعتراف بعناصر القوائم المالية[3]

الاعتراف هو عملية إدراج في الميزانية العمومية أو في بيان الدخل بند يفي بتعريف البند ويستوفي شروط الاعتراف.

فالاعتراف ينطوي على وصف البند في صورة لفظية وكذلك بمقدار في إجماليات الميزانية و يخضع الإعتراف للمعايير التالية[4] :

1- العنصر معرفا :

يشير هذا المعيار إلى إمكانية قبول العنصر قبولا عاما كأحد مكونات القوائم المالية (تسجيله فيها) والعنصر المعرف هو العنصر الذي يشكل المفاهيم الأساسية لمستوى الإطار النظري للمحاسبة، والذي يستمد من الفروض والمبادئ الأمر الذي يؤدي إلى توحيد الإجراءات والطرق المحاسبية.

2- قابلية العنصر للقياس :

---

1 - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، سمير كامل محمد، المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000،ص27 .

2- عباس محمود الشيرازي، مرجع سبق ذكره، ص: 245.

3- قادري عبد القادر(2009)، القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية، ص ص 87- 88.

4- حيدر محمد علي بني عطا، مرجع سبق ذكره،ص ص58 -60.

يتم التعبيرعن العنصر المعرف في القوائم المالية بوحدات عددية كالأرقام المالية تعكس قيمة العنصر وواقعه، كأن نعبرعن المخزون السلعي بمقدار500 وحدة نقدية، والعنصر الذي يمكن قياسه يمكن أن يسجل في القوائم المالية ويعبرعنه بالوحدات النقدية لتعكس منافعه الإقتصادية عكس العنصر الذي لايمكن قياسه.

3- إتصاف العنصر بالموثوقية:

الموثوقية تعني خلو المعلومات المحاسبية من التحيز والأخطاء إلى حد معقول وتمثل عرضا صادقا وأمينا للمعلومات المحاسبية، فالمسألة واجبة وضرورية لتقييم صحة ومحتويات المعلومات المحاسبية وتزداد قيمة الموثوقية للمعلومات المحاسبية كلما كانت قابلة للصحة والتحقق ومحايدة وتعرض بشكل عادل وأمين.

4- ملاءمة العنصر:

تشير الملاءمة إلى قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرارات المستخدم والتأثير عليه لما هذه المعلومات المحاسبية من قدرة تنبؤية عن آثار الأحداث الإقتصادية، والعنصر الذي يعترف به في القوائم المالية يجب أن يحقق ويتصف بخاصية الملاءمة لأغراض خدمة متخذي القرارات، فالملاءمة أساس المعلومات المحاسبية لما لها من تأثير فعال على متخذي القرارات الإستثمارية والائتمانية.

ثانيا: أساليب قياس عناصر القوائم المالية

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في عرضه لإطار إعداد القوائم المالية القياس: هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها القوائم المالية، وهذا يتطلب اختبار أساليب معينة للقياس، ويتم استخدام، وفيما يلي عرض بعض أساليب القياس في القوائم المالية[1]:

1- التكلفة التاريخية: تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع، أو ما يعادله، أو بالقيمة العادلة، لما دفع مقابلها، وذلك في تاريخ شراءها، وتسجل الخصوم بالمبالغ المستلمة في مقابل التعهد أو في بعض الحالات كما هو الحال بالنسبة لضرائب الدخل بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة للوفاء بالالتزام تبعا لمجريات العمل العادية .

2- التكلفة الجارية: تسجل الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي كانت ستدفع مقابل حيازة أصل مشابه أو معادل حاليا، وتظهر الخصوم بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو النقدية المعادلة التي يتطلب الأمر سدادها فيما لو تم الوفاء بالتعهد حاليا.

3- القيمة القابلة للتحصيل (قيمة التسوية): تظهر الأصول بالمبالغ النقدية أو النقدية المعادلة التي يمكن تحصيلها حاليا من بيع أصل خلال عملية تصفية منظمة، وتظهر الخصوم بالقيم المستحقة الأداء

1- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 114- 115.

وتمثل المبالغ غير المخصومة النقدية أو النقدية المعادلة التي يجب دفعها للوفاء بالخصوم تبعا لمجريات العمل العادية.

4- القيمة الحالية: تظهر الأصول بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الداخلة المستقبلية التي يتوقع أن ينتجها البند تبعا لمجريات العمل العادية، وتظهر الخصوم بالقيمة الحالية المخصومة لصافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقع احتياجها للوفاء بالخصوم تبعا لمجريات العمل العادية.

الفرع الثالث: الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية

هي الفرضيات التي يتم إعداد القوائم المالية بموجبها، ولتحقيق أهداف القوائم المالية يجب أن تعد تلك القوائم وفق الفرضيتين التاليتين[1]:

أولا: فرضية أساس الاستحقاق[2]

يجب على المنشأة لإعداد قوائمها المالية بموجب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أو لم يتم أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض وتطبيق أساس الاستحقاق يؤدي إلى تحقيق أهداف القوائم المالية الممثلة في تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها خلال فترة زمنية.

ثانيا: فرضية الاستمرار

عند إعداد القوائم المالية بإتباع معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يتم افتراض أن المنشأة مستمرة إلى أجل غير محدد في المدى المستقبلي المنظور، وعند وجود شكوك حول استمرارية المنشأة أو أن لدى إدارة المنشاة نية لتصفية المنشاة أو تقليص أعمالها بشكل جوهري، عندما يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد المتعلقة بعدم الاستمرارية ولا يتم إعداد القوائم المالية على أساس أنها مستمرة بل على أساس آخر مثل أساس التصفية مثلا.

3- أنواع القوائم المالية وعناصرها :

القوائم المالية أنواع عدة وأهمها قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لما يحتويانه على معلومات مالية بالإضافة إلى قائمة التدفقات النقدية وكشف حقوق الملكية ولكن كل واحدة تضم معلومات مختلفة عن الأخرى.

المطلب الثالث :أنواع القوائم المالية:

1- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 13.

2- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره ، ص ص 12-13 .

الفرع الأول : قائمة المركز المالي

تعرف أيضا بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية وهي « القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المنشأة(حقوق الملكية و الإلتزامات) وإستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول) »[1] وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية (12/31/ن)، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للشركة في ذلك التاريخ، وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة فيمكن أن تعد على هيئة تقرير(قائمة الوضع المالي) أوعلى هيئة حساب (الميزانية العمومية)، إلا أن الشكل الأول يوفر أساس جيد للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها.

الفرع الثاني : قائمة الدخل

« عبارة عن كشف يبين إيرادات ومصاريف المشروع خلال السنة المالية، من خلاله يتم التوصل إلى نتيجة نشاط الوحدة الإقتصادية في نهاية السنة المالية»[2]، وهو كشف مهم بالنسبة لمالكي المشروع ودائنيه وبقية المهتمين بالمشروع، وتأتي أهميته من أن نجاح المشروع أو فشله يعتمد على قدرته على تحقيق إيرادات تفوق المصاريف، فعندما تتوفر أصول المشروع ويبدأ بعمله فإن الإيرادات والمصاريف هي موارد التدفق النقدي للمشروع، وأن صافي الدخل هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات.

وتسمى قائمة الدخل بحساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي الجديد الذي كان من المنتظر تطبيقه مع بداية جانفي 2010، وهو عبارة عن بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربحا أو خسارة[3].

من أجل التوصل إلى نتيجة أعمال المشروع يتم إعداد قائمة الدخل بالخطوات التالية [4]:

1- معرفة صافي المبيعات .

---

1 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص37 .

2 - طلال الججاوي، ريان نعوم، المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية، دار جهينة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2005، ص ص 248-249 .

3 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قرار تحديد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، مؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، ص 24 .

4 - عليان الشريف، رياض الحلبي، فائق شقير أحمد الجعبري، رشاد العصار، مبادئ المحاسبة المالية، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن 2000، ص260.

2- معرفة تكلفة المبيعات .

3- الفرق بين صافي المبيعات و تكلفتها يكون هو مجمل الربح .

4-تطرح المصاريف التشغيلية والإدارية من مجمل الربح ليكون الباقي هو صافي الربح من نشاط المشروع .

5- إذا كانت هنالك إيرادات أخرى تضاف إلى صافي الربح الناتج من الخطوة السابقة (الرقم 4).

الفرع الثالث : قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدي تبين رصيد النقدية من خلال كشف النقد المستلم والنقد المدفوع خلال فترة ويمكن القول بأن الهدف الأول من إعداد التدفقات النقدية هو تقديم معلومات مفيدة عن المقبوضات والمدفوعات التي تمت خلال الفترة المالية، وأن الهدف الثانوي هو تقديم معلومات حسب الأساس النقدي عن أنشطة المنشأة المختلفة سواء كانت الأنشطة التشغيلية أو الإستثمارية أوالتمويلية[1]، فالبيانات الواردة في قائمة التدفقات النقدية تفيد جهات عديدة مثل المستثمرين والملاك والدائنين وبعض الجهات الحكومية وغيرها حيث أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات حول عدة نقاط من أهمها :

- معرفة مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية.

- معرفة قدرة المنشأة على دفع حصص الأرباح ومقابلة إلتزاماتها في مواعيد إستحقاقها.

- معرفة الأسباب التي أدت إلى الإختلاف بين صافي الربح المحاسبي وصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وكيفية الإنتقال من أحدهما لآخر، إذ أن البعض يهتم بمعرفة صافي الربح لأنه يعكس نجاح أو فشل عمل المشروع من فترة لأخرى، في حين يهتم البعض الآخر بمعرفة حركة النقدية في المنشأة حتى لو كانت تحقق ربحا أو خسارة .

الفرع الرابع : قائمة التغير في حقوق الملكية

تعد قائمة التغير في حقوق الملاك عن الفترة المحاسبية لتفصح عن المعلومات الخاصة بكل من حقوق الملاك بداية الفترة، الإضافات إلى حقوق الملاك خلال الفترة مثل زيادة رأس المال، نتيجة الفترة من صافي دخل أو صافي خسارة، وأيضا أسباب التخفيض في حقوق الملاك خلال الفترة مثل المسحوبات والتوزيعات على الملاك، وأخيرا رصيد حقوق الملاك نهاية الفترة [2].

1 - عبد الناصر إبراهيم نور، و آخرون، أصول المحاسبة المالية، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص282 .

2 - عبد الوهاب نصر علي ، مرجع سبق ذكره، ص37 .

فالمعيار المحاسبي الدولي رقم(01) IAS يشترط على المؤسسة أن تقوم بعرض التغير في حقوق الملكية كعنصر منفصل في القوائم المالية وهي القائمة الثالثة في القوائم المالية لشركات الأموال(وتضم رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب رأس المال المحتسب)[1].

الفرع الخامس : الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

حسب المعيار الدولي الأول يتطلب أن تتضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية معلومات خاصة بمايلي[2]:

- أساس إعداد القوائم المالية؛
- السياسات المحاسبية الأساسية المستخدمة؛
- المعلومات المطلوبة عن طريق معايير المحاسبة الدولية الأخرى التي لم يتم عرضها في مكان أخر في القوائم المالية؛
- معلومات إضافية لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية ولكنها تعتبر ضرورية لأغراض العرض العادل.

كما يتطلب المعيار الدولي الأول عرض تلك المعلومات بطريقة منهجية ومنظمة وبطريقة تتسم بأنها مرجعية للبنود ذات الصلة في صلب القوائم المالية.

وائم المالية يجب أن يحقق ويتصف بخاصية الملاءمة لأغراض خدمة متخذي القرارات، فالملائمة أساس المعلومات المحاسبية لما لها من تأثير فعال على متخذي القرارات الإستثمارية والائتمانية.

المطلب الرابع : العلاقة بين القوائم المالية ومستخدميها

من خلال عرضنا لأهم القوائم المالية ومكوناتها، لاحظنا أن هناك قيم بعض العناصر يتم احتسابها وتسجيلها في قائمة ما اعتمادا على عناصر قائمة مالية أخرى، أي أن هناك ترابط وتكامل بين القوائم المالية الأساسية.

الفرع الأول :ترابط القوائم المالية

إن العلاقة بين القوائم المالية الأساسية (الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وقائمة تغيرات حقوق الملكية) مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض، بمعنى أن تلك القوائم تخضع لنفس عملية القياس، نلاحظ أن نتيجة كشف الدخل ربح/خسارة تنقل لتظهر في كشف حقوق الملكية ورصيد

1 - سالمي محمد الدينوري، ص 44 .

2- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، القياس والإفصاح و التقرير المالي عن الإلتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية الإسكندرية،2007، ص191 .

حقوق الملكية في نهاية المدة يظهر في قائمة الميزانية، وكشف التدفق النقدي يبين أسباب التغير بالنقد خلال الفترة ورصيد النقد نهاية الفترة يتفق مع رصيد النقد في الميزانية[1]، كما يوضحها الشكل التالي :

الشكل (1-6):أنواع الحسابات وتدفقها نحو القوائم المالية

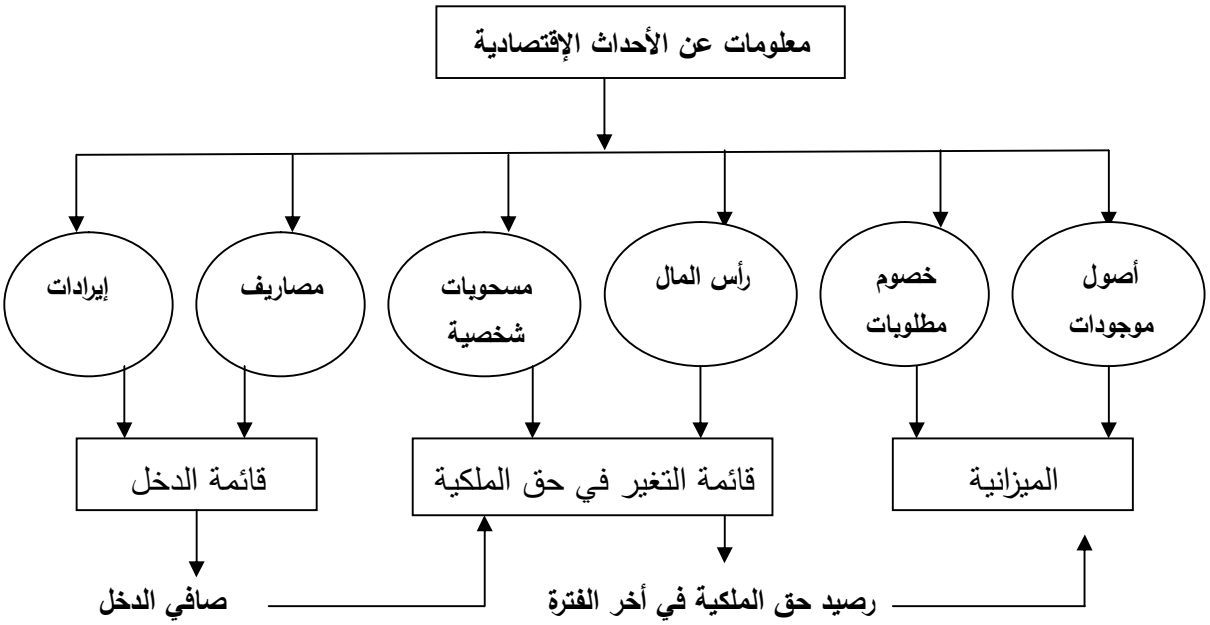

المصدر: رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع الأردن2009 ص69.

لذا نستنتج أن القوائم المالية للمؤسسة هي مجموعة مترابطة بشكل أساسي مع بعضها البعض، ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، حيث تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث المؤثرة في المؤسسة لتلبي الأغراض المتعددة لمستخدمي هذه القوائم في اتخاذ قراراتهم المختلفة، ومن هذا المنطلق نجد أن مبدأ الترابط ينطلق من فرض التوازن المحاسبي التقليدي.

الفرع الثاني: تكامل القوائم المالية

إضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها، فإن هذه القوائم هي أيضا مكملة لبعضها البعض، فلا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وتكمن أهمية تكامل هذه القوائم أثناء عملية التحليل المالي لها، حيث نجد مؤشرات التحليل المالي لا تعتمد فقط على الربط بين بنود القائمة الواحدة بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في القوائم الأخرى.

ويمكن عرض بعض حالات التكامل بين القوائم المالية الأساسية فيما يلي[2]:

1 - طلال الججاوي، ريان نعوم، مرجع سبق ذكره، 264.

2 - رضوان حلوة حنان، ، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية ، مرجع سبق ذكره ، ص 231 .

- تتضمن قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن الهيكل المالي التمويلي للمؤسسة، وبالتالي يمكن استخدام تلك المعلومات في تقييم مدى السيولة والمرونة التمويلية، لكن هذه القائمة لوحدها لا تعطينا صورة كاملة عن هذه الأوضاع إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع قائمة التدفقات النقدية؛

- تقدم قائمة الدخل معلومات هامة عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح، ولكن هذه المعلومات تكون ذات مضمون أشمل وأعمق إذا ربطت بالمعلومات الواردة في قائمة المركز المالي بغرض التوصل إلى مؤشرات تقييم الأداء وتحديد القدرة الربحية للمؤسسة .

- إن قائمة التدفقات النقدية تقدم لنا معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية التاريخية في السنة ذات العلاقة،ومع ذلك تبقى تلك المعلومات التاريخية ذات فائدة محدودة في مجال التنبؤ، فالتدفقات خلال الفترة الحالية تتأثر بنشاط الفترات السابقة وتؤثر في الفترات المقبلة، لذلك فإن إضافة المعلومات التي تقدمها قائمة الدخل تزيد من إمكانية التنبؤ بشكل أفضل .

- تقدم قائمة التغيرات في حقوق الملكية معلومات مفيدة عن بعض مصادر التغير في عناصر قائمة المركز المالي، لكن تصبح تلك المعلومات أكثر فائدة إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم الأخرى، مثل مقارنة توزيع الأرباح مع النتيجة الصافية للفترة، أو مقارنة عمليات زيادة أو تخفيض رأس المال مع التدفقات الخاصة بالاقتراض أو سداد القروض في قائمة التدفق النقدي. ويمكن توضيح العلاقة بين القوائم المالية الأساسية من خلال الشكل الآتي:

الشكل رقم (1-7): العلاقة بين القوائم المالية الأساسية

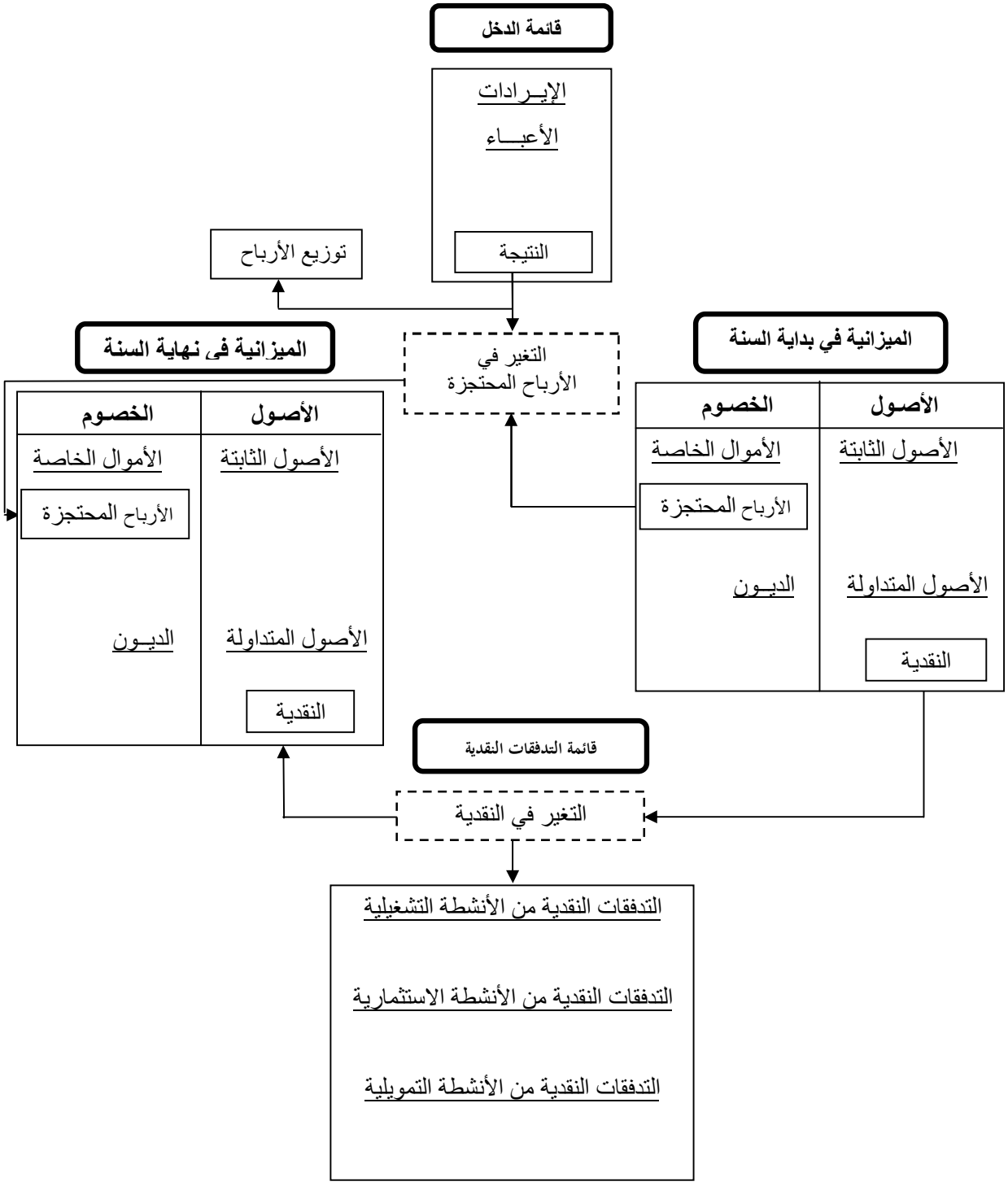

المصدر : طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية،مصر، 2005، ص134

وبناء على ما سبق، نستنتج أن علاقة التكامل بين القوائم المالية تتجسد في بعض المعلومات التي تتدفق من قائمة إلى أخرى حيث نجد:

- الميزانية تتوسط كل من قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، حيث نحتاج إلى ميزانيتين لدورتين متتاليتين وقائمة دخل من أجل بناء أو تشكيل قائمة تدفقات نقدية لدورة معينة .
- النتيجة الصافية النهائية في قائمة الدخل ستظهر كأحد بنود قائمة التغيرات في حقوق الملكية
- النتيجة النهائية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ستظهر كأحد بنود قائمة المركز المالي؛
- الرصيد النقدي الصافي لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر كأحد بنود أصول قائمة المركز المالي.

الفرع الثالث : مستخدمو القوائم المالية

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات كمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي[1]:

1- المستثمرون الحاليون والمحتملون

وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها، حيث تتمثل أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمر في:

- اتخاذ قرار شراء أو بيع أسهم المؤسسة؛
- تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية؛
- تقييم كفاءة إدارة المؤسسة، وسيولتها ومستقبلها ومقارنة أسهمها مع أسهم باقي المؤسسات.

2- الموظفون

يعتبر الموظفون مورد المؤسسة الهام حيث تتبني عليهم استمرارية المؤسسة وأدائها لأعمالها بما يشعرهم بالأمن والرضا الوظيفيين، لذلك فهم يحتاجون إلى معلومات تتعلق بمدى التحسن الوظيفي في المستقبل ، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالبهم.

3- المقرضون

يمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضين سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية، ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير، كذلك قدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض وفوائدها في مواعيد استحقاقها.

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره ، ص ص 4-5 .

4- الموردون والدائنون

تعتبر هذه الفئة مصدر لتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، والنسب المتعلقة بمعدلات دوران المخزون للتأكد من استمرارية المؤسسة وكفاءتها وربحيتها.

5- الزبائن

يعتبر الزبائن مصدر الإيرادات، حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

6- الحكومة بأجهزتها المختلفة

تعتبر المؤسسات بالنسبة للحكومة من الدعائم الرئيسية التي تستند إليها في تمويل خططها من خلال الضرائب، وتحقيق الأهداف الاجتماعية كالتشغيل والتقليل من نسب البطالة والفقر، لذلك فالحكومة تحتاج إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى التزام المؤسسة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب ومدى المساهمة العامة للمؤسسة في الاقتصاد الوطني.

7- الجمهور

للجمهور اهتمامات مختلفة بالمؤسسات ، منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعي والتنموي، ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استنادا إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات و إلى معلومات حول التطورات الحديثة لثروة المؤسسة وتنوع نشاطاتها في الإقتصاد المحلي[1] .

وما يجدر ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المؤسسة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هذه الفئات والتي لم يرد ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض القوائم المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية: إدارة المؤسسة، المحللون والمستشارون الماليون، السوق المالي، المنافسون والمحامون.

وعلى العموم يمكننا تقسيم المستخدمين الذين لهم مصلحة في الحصول على المعلومات المالية لاستخدامها في ترشيد قراراتهم المختلفة إلى ثلاثة أصناف هي:

- فئات من داخل المؤسسة: وتتمثل في الجهاز الإداري والموظفون؛
-

1- **Normes comptables internationales 1995**, éditions comptables Malhesrbes,1994, page 30. Robert Obert, Op. Cit. Page 71.

-

فئات خارجية لها علاقة مباشرة بالمؤسسة: وتمثل المستخدمين الذين لهم علاقة مباشرة حالية أو مستقبلية بالمؤسسة، مثل المساهمين والمستثمرين، المقرضين، الموردين، الزبائن والحكومة؛

- فئات خارجية لها علاقة غير مباشرة بالمؤسسة: وهي فئات تمثل حلقات المجتمع التي يهمها الاطمئنان على صحة المواطن وأمن المجتمع وسلامته، وتضم أفراد المجتمع، مراكز حماية البيئة ومكافحة التلوث، منظمة حقوق الإنسان والنقابات المهنية كالأطباء والحقوقيين والمحاسبين وغيرهم من الفئات الأخرى .

يمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

جدول رقم (1-3): يبين مختلف مستخدمي القوائم المالية

المستخدمون	حاجتهم من المعلومات
المستثمرون(الملاك) والمديرين	تقييم الربحية والخطر،و كذا إتخاذ القرارات.
الموظفون	الإستقرار و الربحية.
المقرضون	إحتمال سداد المبالغ المقترضة والفوائد عند الإستحقاق.
الموردون ودائنين آخرين	إحتمال أن تسدد المبالغ عند الإستحقاق.
الزبائن	إستمرارية النشاط .
الحكومات	تخصيص الموارد و إحترام الإلتزام بالمعلومات.
الجمهور	المساهمة في الإقتصاد المحلي، العمالة المولدة، نماء ورفاهية المؤسسات.

المصدر: جمعة هوام، المحاسبة المعمقة، وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2010/2009، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010 ،ص31 ؛

خلاصة الفصل الأول:

إن الدور الذي تلعبه المحاسبة ضمن مختلف المجالات في تطوير المشاريع الاقتصادية، ذات الطابع الحيوي، ويتجلى هذا في ما تقوم عليه من مجموعة من الأسس والمبادئ التي تطورت عبر السنين ،أدت إلى تفرعها إلى عدة فروع منها: المحاسبة المالية، المحاسبة التحليلية، المحاسبة الضريبية... الخ، إضافة إلى إعطاء صورة للغير تمكن من معرفة درجة القدرة الاقتصادية.

ويعتبر نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة هو مفتاح أساسي لنجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها المؤسسة وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عمليات التنسيق والدعم المعلوماتي للعمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية، بالإضافة إلى أنه وسيلة اتصال بين أطراف المؤسسة من جهة ومن جهة أخرى دوره في تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة بالمعلومات المحاسبية المفيدة.

إن جودة المعلومات المحاسبية التي تعتبر كمخرجات لنظام المعلومات المحاسبي بعد تغذية البيانات ومعالجتها وفق دورة البيانات والمعلومات المحاسبية وإخراجها، تعتمد بشكل أساسي على جودة وكفاءة التصميم لنظام المعلومات المحاسبية.

إن مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية واثر كفاءة التصميم لنظام المعلومات في تعزيز وتحسين قدرتها على اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تحديد أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تعد من الصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير المالية مفيدة للمستخدمين الداخليين والخارجيين، والتي يمكن تحديدها في مجموعتين رئيسيتين: الخصائص النوعية الأساسية: الملاءمة الموثوقية، والخصائص النوعية الثانوية: الثبات، القابلية للمقارنة، بالإضافة إلى مجموعة من المحددات: التكلفة، الفائدة، الأهمية النسبية.

القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي، حيث هي الوسيلة الرئيسية التي من خلالها توصل المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزودهم بمعلومات ضرورية ملاءمة لأغراض التقرير المالي وتساعدهم في اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية .

الفصل الثاني:

الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في ظل IAS/IFRS و SCF

تمهيد

تعتبر المحاسبة نظام معلومات لقياس وإيصال نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسات إلى فئات عديدة من أصحاب المصالح، مترجمة بشكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المنشآت الاقتصادية من أحداث متتالية ، ويعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج تلك الأحداث لهؤلاء المستخدمين، لدعم قرارتهم خصوصا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل.

حظي مفهوم الإفصاح باهتمام خاص في الدوائر المحاسبية سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى الممارسات المهنية، فتجد أن معظم معايير المحاسبة الدولية أو المحلية استهلت بصورة أو بأخرى بمعيار الإفصاح، حيث يكاد يكون المعيار الأول والرئيسي في كافة مجموعات المعايير المحاسبية، كما أن النظام المحاسبي .

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى التعرف أكثر على عملية الإفصاح المحاسبي وذلك من خلال التطورات التي مرت بها تاريخيا، وكذلك أنواع الإفصاح ثم طرق وأساليب الإفصاح ومن خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي

المبحث الثاني : الافصاح فى ظل معايير المحاسبة الدولية

المبحث الثالث: المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية المفصح عنها.

المبحث الرابع : النظام المحاسبي المالي SCF و متطلبات الإفصاح الدولي .

المبحث الأول : ماهية الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دورا هاما في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية ، والتي تستخدم لأغراض عدة منها : إتخاذ قرارات الإستثمار و الإئتمان في المنشأت كذلك يساهم في تحقيق فاعلية وكفاءة إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة على مستوى المنشأة وعلى المستوى القومي للإقتصاد القومي .

المطلب الأول : مفهوم الإفصاح وتعريفه

الفرع الأول : مفهوم الإفصاح

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى عام 1837 حيث نشرت " Railway Magazine p.2" مقالة عن الإفصاح و ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل ستة شهور بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح و رأس المال و الاهتلاكات و تقييم الموجودات[1].

هذا و قد تزايدت أهمية مبدأ الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة منذ بداية الستينات من هذا القرن عندما تحولت عما يطلق عليه الباحثون مدخل الملكية إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين فبدخول هذه الحقبة التاريخية تحولت الوظيفة المحاسبية من نظام لمسك الدفاتر وحماية الملاك إلى دورها كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات لمناسبة لصنع القرارات، و لكي تقوم المحاسبة بدورها الجديد ارتقى شأن كثير من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كان من بينها مبدأ الإفصاح ، كما صاحب هذا التطور في المحاسبة انفتاح المحاسبين على فروع المعرفة الأخرى كانفتاحهم مثلا على النظرية الحديثة للمعلومات التي قدمت للمحاسبين كثيرا من الأدوات و المؤشرات التي استفادوا منها في مجالات شتى عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح.

و من جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات و المفاهيم التي تحكم مقومات و آليات هذه الأسواق كنظرية المحفظة مثلا Portfolio Theory و فرض السوق المالي الفعال ذلك ما أكد مرة أخرى أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدرا رئيسا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق، لكن عام 1974 شهد حدثين بارزين تركا آثارا كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات في ميزانيات المؤسساتالأمريكية تجلت في سمتين رئيستين هما اتساع نطاق الإفصاح ليشمل معلومات كانت إدارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات في حين تمثلت السمة الثانية بتحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل المساهمين، و المستثمرين، و المقرضين.

[1] R. Brief R. « Accountants Responsibility in Historical Perspective" The Accounting Resview, Vol. 50, No. 2 1975, p2.

هذا و قد تولت الجمعيات المهنية العالمية للمحاسبة و التدقيق في الوقت الحاضر تطور مبادئ المحاسبة الدولية حيث أصدرت عدة جمعيات مهنية العديد من المبادئ المحاسبية للإفصاح[1].

الفرع الثاني : تعريف الإفصاح

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة , وذلك نتيجة لاختلاف مصالح الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات فكل طرف ينظر إلى المعلومات من وجهة نظره الخاصة .

فقد يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدققي الحسابات , كما أن وجهة نظرهما معا قد لا ترضي المستثمرين والمساهمين المستخدمين لها , وقد لا تتفق وجهة نظر كل هؤلاء مع رأي الجهات الرقابية والإشرافية الرسمية وشبه الرسمية مثل البنوك المركزية والمجامع المهنية المتخصصة[2] ، ومن هنا يصبح من الصعب إيجاد مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة . [3]

ويمكن هنا استعراض بعض التعاريف التي تناولت الإفصاح :

- « الإفصاح هو تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد » .[4]

- « الإفصاح هو تقديم المعلومات المحاسبية إلى المهتمين بشكل قوائم وبيانات تختلف باختلاف المنفعة المنشودة والتي تتأثر باختلاف الأطراف المستفيدة من تلك المعلومات من جهة وباختلاف مستواهم الثقافي ومعرفتهم بحقيقة الظروف الاقتصادية من جهة أخرى »[5].

- كما عُرِّف الإفصاح المحاسبي على أنه « شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية » [6] .

1- محمد مطر و آخرون، "الإفصاح في ميزانيات البنوك"، مجلة البنوك في الأردن، العدد الثامن/ أيلول 1991،ص ص2386-2387.

2- مصطفى جاموس, قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سوريا , مجلة جامعة دمشق , المجلد الأول , العدد الأول , 1999 , ص 242 .

3- محمد عطية مطر وآخرون , نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات , دار حنين , الأردن , 1996, ص 369 .

4- محمد رضوان حلوة حنان, نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية ، مرجع سبق ذكره , ص 212 .

5- حسين القاضي . مأمون حمدان, ص200 .

6- الشيرازي مهدي عباس، مرجع سبق ذكره ، ص322

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.والمستفيدون من القوائم المالية على

اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الرابع) أي إن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب.

كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل – قائمة المركز المالي – قائمة التدفقات النقدية).

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم. فإدارة المنشأة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات ينظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات، وينظر رجال الأعمال إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصلحته.

ومن الباحثين من يربط بين درجة الإفصاح وتخفيض حالة عدم التأكد لدى المستفيدين من خلال نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع ، سواء كانت معلومات كمية أو معلومات أخرى تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته وتخفض من حالة عدم التاكد لديه عن الإحداث الاقتصادية المستقبلية.[1]

ونظرا لعدم الاتفاق على مفهوم واحد بشأن الإفصاح فقد ظهرت الكثير من التفسيرات المرافقة له , حيث نجد أنه من النادر ورود كلمة الإفصاح بمفردها بل غالبا ما تقترن بألفاظ أخرى .

نخلص من ذلك إلى أن الإفصاح كمفهوم نسبي يحقق كثيرا من المزايا للمستثمرين و الدائنين و إدارة المشروع و غيرهم من المستفيدين، يقتضي إعلام متخذي[2] القرارات الاقتصادية بالمعلومات المهمة، و يهدف إلى ترشيد عملية اتخاذ القرارات و الاستفادة من استخدام الموارد بكفاءة مما ينعكس بالتالي على زيادة درجة الثقة ، ويختص بالمعلومات سواء تلك التي في القوائم ذاتها أو في الأساليب المكملة الأخرى لتقديم المعلومات المالية .

1- محمود إبراهيم عبد السلام تركي, تحليل التقارير المالية , جامعة الملك سعود , الرياض , 1993 , ص 25 .

2- محمد عبد السلام، علاقة الربط بين نظرية الاتصالات و مبدأ الإفصاح الكامل في المحاسبة ، مجلة الإدارة، العدد الرابع، أبريل 1984، ص ص51-59.

إلا أن هناك من يخالف هذا الرأي و يقف ضد الإفصاح عن المعلومات المهمة بالتقارير المالية خوفا من حصول المشروعات المنافسة على هذه المعلومات أو اكتشاف المحللين الماليين لبعض المزايا لصالح المستثمرين أو مطالبة اتحادات العمال ببعض المزايا لصالح العاملين، و قد أمكن الرد على ذلك على أساس أن المعلومات التي تخشى المشروعات الإفصاح عنها خوفا من المنافسة قد يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى خارج المشروع بالإضافة إلى أنه قد يحدث أن تؤدي زيادة درجة الإفصاح في التقارير المالية إلى تحسين درجة التفاوض و المساومة مع اتحادات العمال و الموظفين[1].

المطلب الثاني : المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية :

1 . تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية

2 . تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية

3 . تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها

4 . تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

5 . توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .[2]

أولا . تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية :

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات , فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة ويعتبر تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ركن أساسي من أركان تحديد إطار الإفصاح المناسب ، إلا أن عملية تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم صعبة وذلك بسبب تعددهم وتنوع اهتماماتهم واحتياجاتهم , فقد وصف أحدهم مستخدمي القوائم المالية من حيث عددهم وتعقيد اهتماماتهم بمثلث في رأسه مجموعة صغيرة من المحللين المتخصصين جدا تسمح لهم خبرتهم ومعرفتهم بتحليل مفصل للمعلومات , وفي قاعدته الملايين من المستثمرين الأفراد الذين لا تتوفر لديهم مثل تلك الخبرات .

ونظرا لتعدد الأطراف أو الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية فإن معدي التقارير أمام خيارين رئيسيين عند إعدادهم للتقارير :

الخيار الأول : إعداد تقرير مالي واحد وفق نماذج متعددة حسب تعدد احتياجات الفئات التي ستستخدم هذه التقارير . ولكن هذا أمر صعب ولا يتفق مع مبدأ الجدوى الاقتصادية للتقارير التي تؤكد على أن تكلفة المعلومات يجب أن لا تزيد عن العائد المتوقع منها

1- Eldon Hendriksen, Accounting Theory, NewYork : R.D.Irwin, 1992, P514.

2- محمد عطية مطر وأخرون , مرجع سبق ذكره , ص 371

الخيار الثاني : أن يتم إعداد تقرير مالي واحد لكنه متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين الحاليين والمحتملين . وأيضا هذا الخيار غير واقعي ويصعب تطبيقه لأنه سيجعل التقارير المالية كبيرة الحجم ومفرطة جدا في التفاصيل .

ونتيجة لهذه المشكلة فقد اقترح الباحثون تحديد مستخدم مستهدف وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الأفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية . ولكنهم اختلفوا في تحديد هوية هذا المستخدم فمنهم من يرى بأن يكون المستثمر العادي , ومنهم يرون بأن يكون المحلل المالي , وقد اعتمد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (ICAPA) في تحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لا يكون محصورا بفئة وحيدة بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير .

وقد استقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة على تحديد احتياجات مشتركة للمستخدمين الرئيسين للقوائم المالية وبالتالي يمكن إعداد قوائم مالية ذات غرض عام وفي نفس الوقت تتضمن معلومات ملائمة لهذه الاحتياجات المشتركة مع التركيز على احتياجات ثلاث فئات رئيسية وفق ترتيب للاولويات وهي : الملاك الحاليون و الملاك المحتملون و الدائنون . [1]

ثانيا . أغراض استخدام المعلومات المحاسبية :

عند تحديد كمية المعلومات المحاسبية التي يجب نشرها وعرضها بالقوائم المالي , فإن المحاسبين يتبعون العرف المحاسبي أخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية .

إلا أنه هناك عدد كبير من الاستخدامات للقوائم المالية , فقد تستخدم كأساس للقرارات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية من الأطراف الداخلية ولأجل القرارات الاستثمارية والتمويلية من قبل الأطراف الخارجية, وكذلك من أجل الأغراض الضريبية وغيرها , هذا ويتصف مستخدموا القوائم المالية والبيانات المحاسبية من خارج المنشأة بأن لديهم نطاقا واسعا ومتضاربا من المصالح , ولكل طرف من هذه الأطراف هدف معين من تحليل وتفسير القوائم والبيانات المالية , حيث تختلف الحاجة للمعلومات ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات , فهناك من يهدف إلى معرفة وتحديد نتائج الأعمال التي حصلت في الماضي , ومنهم من يريد أساسا يبني عليه التقديرات أو التكهنات المستقبلية من أجل المفاضلة بين البدائل المتاحة والمتنافسة [2]

ومن هنا تبرز أهمية ملاءمة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للأغراض التي تستخدم من أجلها , إذ يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو خاصية الملائمة . قبل تحديد ما إذا كانت معلومة معينة ملائمة أو غير ملائمة لا بد من أن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم

1- محمد عطية مطر وأخرون , مرجع سبق ذكره , ص ص 272 - 273 .

2- نعيم حسني دهمش , مرجع سبق ذكره , ص 11 .

فيه . إذ أن ملاءمة معلومة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل , وهذا ما أكد عليه (shwyder) في تعريفه لخاصية ملاءمة المعلومات حيث قال: " تعتبر معلومة ما ملائمة لمستخدم معين , إذا كان من المتوقع لهذا المستخدم الاستفادة من تلك المعلومة في غرض معين " .

وحيث أن الأهمية النسبية تعتبر بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها , تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها . لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من جهة ثانية . [1]

ويمكن تحديد الغرض الأساسي من المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية , ومن الأمثلة على ذلك : [2]

1 . تحديد متى يتم الشراء أو الاحتفاظ باستثمار في حقوق الملكية أو بيعه

2 . تقييم مدى قيام الإدارة بمسئولياتها

3 . تقييم قدرة المنشأة على سداد وتوفير منافع أخرى لموظفيها

4 . تقييم الأمان المتوفر للأموال التي أقرضت للمنشأة

5 . تحديد السياسات الضريبية

6 . تنظيم نشاطات المنشأة

7 . إعداد واستخدام إحصائيات الدخل القومي

ثالثا . تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها :

من المعروف أن الهدف الرئيسي من الإفصاح هو إشباع حاجات مستخدمي القوائم والتقارير المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية وبالتالي فإن تصرفات هؤلاء المستخدمين ستتأثر بكمية ونوعية هذه البيانات والمعلومات التي تم الإفصاح عنها ، وعند تحديد كمية المعلومات المحاسبية التي يجب نشرها وعرضها بالقوائم المالية , فإن المحاسبين يتبعون الممارسة العامة (العرف المحاسبي) أخذين بعين الاعتبار المتطلبات القانونية .

ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها في :

1 . معلومات كمية (مالية) :

1- محمد عطية مطر وأخرون , مرجع سبق ذكره , ص ص 374 - 375

2- أحمد محمد نور , المحاسبة المالية القياس والتقييم والافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية , الدار الجامعية , الاسكندرية , 2000 , ص 34

يمكن تحديد أربع مجالات أساسية يتم من خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية قائمة الدخل , قائمة التغير في حقوق الملكية , وقائمة التدفقات النقدية , حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنشأة ، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقى استجابة دائمة من قبل المستفيدين .

2 . المعلومات غير الكمية (غير المالية) :

يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل وصفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالأرقام (المبالغ النقدية) الظاهرة في القوائم المالية إذ أن هذه المعلومات غالبا ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية , ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال القوائم المالية الرئيسية ومن خلال قوائم مالية ملحقة أو الملاحظات الهامشية بالإضافة إلى تقرير الإدارة . [1]

ويقول هندركسون « تعتبر المعلومات غير الكمية ملاءمة والإفصاح عنها مثمرا إذا كانت مفيدة في عملية اتخاذ القرارات ». [2]

ولا بد من الإشارة إلى أن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها سواء في صلب القوائم المالية أو كملاحظات وإيضاحات خارج القوائم المالية تخضع لمجموعة من المبادىء والافتراضات التي تشكل قيودا على نوعية وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم .

فمبدأ التكلفة التاريخية كأساس لإثبات وتقييم الأصول سوف يجعل مصداقية المعلومات التي تعرضها القوائم المالية في فترات التضخم عرضة للشك والتساؤل . كما أن مفهوم الأهمية النسبية مثلا يفرض على المحاسب لدى إعداد القوائم المالية دمج بعض البنود وفقا لاعتبارات أهمها الحجم أو الوزن النسبي للبند مما يؤدي في بعض الأحيان إلى دمج بنود تكون مهمة من وجهة نظر بعض مستخدمي القوائم المالية بالرغم من انخفاض حجمها النسبي .[3]

إن ملاءمة المعلومات للإفصاح عنها مرتبط بمدى فهمها وصلاحيتها لاتخاذ القرارات فهي تتأثر بمجموعة من المتغيرات منها مكانة الشركة ومركزها المالي ومتطلبات الجهات الرسمية وقوة الاقتصاد القومي فضلا عن خبرة ومهارة مستخدمي القوائم المحاسبية إلى جانب خبرة وفهم المحاسب الذي يقوم بإعدادها . [4]

1- ايناس عبد الله حسن , مرجع سبق ذكره , ص 25

2- الدون س . هندركسون , مرجع سبق ذكره , ص 772.

3- محمد عطية مطر وأخرون , مرجع سبق ذكره , ص 376 .

4 - ايناس عبد الله حسن , مرجع سبق ذكره , ص 25 .

وفي النهاية يمكن القول أن كمية المعلومات تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد في عملية اتخاذ القرارات في حين أن قيمة المعلومات تمد متخذ القرارات بإقناع كافي عن نتائج القرار مما يزيد قدرته على قراءة الإفصاح المحاسبي والاستفادة مما يحويه من معلومات .[1]

رابعا . تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

إن الإفصاح المناسب يتطلب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بطرق يسهل فهمها , وترتيب وتنظيم المعلومات بصورة تركز فيها على الأمور الجوهرية , وبشكل عام يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم في صلب القوائم المالية , أما المعلومات الأخرى وخصوصا التفاصيل , فيتم الإفصاح عنها إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بالقوائم أو في جداول مكملة أو كشوف تلحق بها , كما يتطلب الأمر أحيانا الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها في أماكن متعددة في البيانات المالية إذا كانت مهمة . [2]

ويمكن تبويب الطرق الشائعة للإفصاح على النحو التالي :

1 . القوائم المالية :

يجب أن تظهر أكثر المعلومات المحاسبية أهمية وملاءمة في صلب القوائم المالية وتشمل القوائم المالية الأساسية التالية : قائمة الدخل , قائمة المركز المالي , قائمة التغير في حقوق الملكية , قائمة التدفقات النقدية . ويدرج في هذه القوائم البنود التي تتوفر فيها قابلية القياس بدرجة كافية من التأكد وكذلك الملاءمة وقابلية الاعتماد . ويعتبر هذا الأسلوب أقوى أشكال الإفصاح , ويعد التبويب داخل القوائم المالية أحد الأشكال الهامة للإفصاح .[3]

2 . المعلومات التي توضع بين أقواس :

قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند أخر في نفس القائمة أو قائمة أخرى , أو إجراء شرح مختصر لقيد معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الملاحظات ويتم ذلك باستخدام المعلومات التي توضع بين الأقواس .

3 . الملاحظات الهامشية :

يعتبر استعمال الملاحظات الهامشية تطورا ملموسا في اتجاه الإفصاح الكافي لما توفره من معلومات تعجز عن توفيرها القوائم المالية , حتى أن هندركسون أطلق على هذه الحقبة بحقبة الهوامش .[4]

1- محمد سمير الصبان وأخرون , المحاسبة المتوسطة ,قواعد القياس والإفصاح والتحليل (مدخل نظري تطبيقي) , الدار الجامعية , الإسكندرية , 1997 , ص 20 .

2- محمد عطية مطر وأخرون , مرجع سبق ذكره , ص 380 .

3- طارق عبد العال حماد , مرجع سبق ذكره , ص 53 .

4 - هندركسون , مرجع سبق ذكره , ص 787. 92

تعتبر هذه الملاحظات جزءا مكملا للقوائم المالية , وتشمل توضيحات للبنود المعروضة في القوائم المالية كشرح للسياسيات المحاسبية المتبعة في تقويم الأصول الثابتة واستهلاكها وطرق تقويم المخزون والعناصر المحتملة وعدد الأسهم المصدرة , وشرح للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية .

ولا يشترط في هذه الملاحظات والإيضاحات أن تكون مقاسة كميا بل يمكن أن تكون سردية و وصفية أو إنشائية .

4 . القوائم والجداول الملحقة :

قد تظهر بعض بنود القوائم المالية بصورة مجملة في معظم الأحيان , وبالتالي يكون من الضروري تفصيل هذه البنود , ويمكن أن يتم ذلك من خلال القوائم والجداول المرفقة . حيث تتضمن هذه القوائم جداول تحليلية لبعض إجماليات الأصول والخصوم , وقوائم تبين أثر تغيرات الأسعار وكذلك المعاملات مع الجهات الحكومية

5 . قوائم الإدارة :

تتضمن خطاب مجلس الإدارة إلى المساهمين وتوقعات الإدارة المستقبلية والأهداف التي تسعى لتحقيقها كما تتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل .

6 . تقرير مراجع الحسابات :

إن تقرير المراجع الخارجي ليس مكانا أو وسيلة للإفصاح عن المعلومات المالية الخاصة بالمنشأة , ولكنه يؤدي دوره كطريقة للإفصاح عن الأنواع التالية من المعلومات : [1]

- الأثر المهم نسبيا لنتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة عن تلك الطرق المقبولة عموما .
- الأثر المهم نسبيا لنتيجة التحول من استخدام طريقة محاسبية مقبولة عموما إلى طريقة أخرى
- اختلاف في الرأي بين المراجع والعميل بالنسبة لقبول طريقة أو أكثر من الطرق المحاسبية المستخدمة في التقارير .

ويرى الباحث أن لمراجعي الحسابات دور رئيسي في إطار الإفصاح المالي، فبحكم مهمتهم القانونية فهم مطالبون بحث مديري الشركات على ضرورة تقديم المعلومة الصحيحة الكاملة والسريعة للمساهمين , كما أنه على الشركة العمل على ضمان إستمراريتها من خلال الحفاظ على مساهميها وذلك ليس عبر توفير المعلومة فقط بل عبر السعي إلى توفير المعلومة الأفضل .

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:[2]

1- هندركسون , مرجع سبق ذكره , ص 795 .

2 - محمود ابراهيم عبد السلام تركي, مرجع سبق ذكره , ص ص 32 ، 33 .

جدول رقم (2-1) يوضح طرق الإفصاح ومتطلباته والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1- القوائم المالية	* وتشتمل على قوائم أساسية وهي : - قائمة الدخل . - قائمة المركز المالي . وكذلك قوائم إضافية وهي: - قائمة التغير في المركز المالي. - قائمة الأرباح الموزعة . - قائمة التدفق النقدي	* تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وأيضا ما يتعلق بالتبويب والتوحيد والأرقام المقارنة عن فترتين ماليتين .
2- مذكرات	* وتكون أسفل القوائم المالية وتشتمل على : - طرق تقويم المخزون . - طريقة الاستهلاك المطبقة . - الالتزامات المحتملة . -احداث وقعت بعد إعداد الميزانية . - اثر التحويلات للعملات الاجنبية . - التغير في السياسات المحاسبية . - تفصيل لحقوق الملكية . - معالجة مصروفات الإصلاح والصيانة	* وهذه المذكرات تعتبر جزءاً مكملاً للقوائم المالية ، وتشتمل على بيانات مالية غير واردة بها .
3- تقرير مراجع الحسابات الخارجي	* أهم ما يتضمنه : - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية . - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية . - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية . - نتيجة الفحص المستندي والفني للعمليات المالية	* يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية وعلى ضوء هذا التقرير تتحدد مسئولية المراجع تجاه الغير
4- الإيضاحات	* توضح ما يلي : - أية ضمانات على أحد الأصول - سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية . - سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية	* تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها
5- جداول إحصائية	* أهم هذه الجداول : - تحليل الأصول والاستهلاك . -تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير. - بيان المبيعات وتكلفة المبيعات .	* توضح للقارئ نتيجة المشروع بصورة مختصرة
6- تقرير الإدارة	* وتشتمل على : - معلومات عن أهداف المشروع - النشاط الحالي والمستقبلي المخطط له. - أحداث غير مالية قد تؤثر في المشروع في المستقبل. - الطاقة الإنتاجية . - مشكلات خاصة بالإنتاج	* يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر في المشروع مستقبلاً وتفيد في التنبؤ.

المصدر: محمود إبراهيم عبد السلام تركي, تحليل التقارير المالية , جامعة الملك سعود , الرياض , 1993 , ص 25 .

يتضح من الجدول السابق أن طرق الإفصاح ومتطلباته العامة من معلومات مالية أو غير مالية تعتبر كنموذج للإفصاح يمكن الاسترشاد به للحكم على مدى كفاءة المعلومات الواردة في التقارير المالية ، كما إن استخدام أية طريقة من الطرق السابقة يتوقف على درجة الإفصاح المرغوب فيها وأهميتها .

خامسا . توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى تكون المعلومات ملاءمة يجب أن تقدم في الوقت المناسب , أي أن تتوفر المعلومات لدى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات .ورغم انه من المعتاد إنتاج وعرض القوائم المالية بعد انتهاء السنة المالية إلا أن إنتاج وعرض قوائم مالية ربع سنوية يؤدي إلى درجة عالية من الملاءمة نظرا لأن مستخدم تلك القوائم يستطيع أن يستفيد من هذه المعلومات الربع سنوية للوصول إلى توقعات سريعة.[1]

كما أن إصدار التقارير المالية السنوية في وقتها المناسب ضرورة تؤكد عليها مهنة المحاسبة والتشريعات المالية . حيث أن جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) أعلنت أن توقيت التقارير هو عنصر حيوي من عناصر الإفصاح المناسب . [2]

كما شدد مجلس المبادئ المحاسبية في البيان رقم (04) الصادر عنه بتاريخ 1997 على أهمية عنصر توقيت الإفصاح في النص التالي " يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر وذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره"

كما يرى مطر [3] أنه يجب الموزانة بين عامل السرعة في توفير الإفصاح من جهة ، وعامل الدقة وإكتمال المعلومات الموضح عنها من جهة أخرى.

كما تجدر الإشارة أن الإفصاح المحاسبي يمكن إستخدامه عبر الأنترنات كأداة حديثة لتوفير المعلومات للأطراف المستخدمة للمعلومات المالية ، حيث ساهم الأنترنات بقسط كبير في تطوير طرق الإفصاح عن البيانات المالية وغيرالمالية من قبل الشركات إلى جانب تخفيض قدر لا يستهان به في الوقت حتى تتاح البيانات لكل الأطراف .

ويرى الباحث أن تحقيق الغاية من المحاسبة يتوقف على مدى إمداد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المحاسبية في الوقت المناسب لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية , حيث أن تأخر تقديم القوائم المالية في المواعيد المحددة يؤدي إلى أن تكون غير مفيدة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تفقد ملاءمتها .

1 - أحمد محمد نور , مرجع سبق ذكره , ص 45 .

2 - عبد الحي مرعي،محمد الصبان،محمد الفيومي،أصول القياس و الاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية،1988 , ص 159 .

3 - محمد عطية مطر وآخرون , نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات , مرجع سبق ذكره, ص .369

المطلب الثالث : أنواع الإفصاح [1]

إن التطور في الفكر المحاسبي يظهر اتجاهاً متزايداً نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف ، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح ، لذلك لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئة المستفيدة منها .

لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي:

1. الإفصاح الكامل:

يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم .

2. الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. [2]

3. الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد .

4. الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها. إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات

1- لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم مكية، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية [على الخط]، 2010، المجلد 29، العدد 1.

2 - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ، ص447

.

المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية.

5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

يتمثل في الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية [1]من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية ، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله ، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى .

6. الإفصاح الوقائي:

يقوم هذا النوع على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن[2] والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين .

7- الإفصاح التفاضلي:

بينه حنان " إذ أن التسمية نفسها تفصح عن المضمون حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على " التفاضل " أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو " التفاضل. "

أي أن مؤيدي " الإفصاح التفاضلي " يفترضون مستثمراً أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي الذي تفترضه مهنة المحاسبة.

ولكن بصورة عامة فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة ما زال محل خلاف وهو إجراء غير مقبول عموماً[3].

في الواقع العملي وبعيداً عن التحيز لا بدَّ من الإفصاح عن كافة المعلومات بشكل موضوعي من خلال القوائم الأساسية ودون تبني وجهة نظر معينة

المطلب الرابع : أهداف الإفصاح و أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح

الفرع الأول : أهداف الإفصاح

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من اجل:[4]

1- الشيرازي مهدي عباس، مرجع سبق ذكره ، ص322.

2- المرجع السابق ، ص330.

3 - محمد رضوان حلوة حنان, مرجع سبق ذكره , ص 212 .

4 - أحمد بلقاوي، تعريب رياض العبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص .260

1- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية .

2- وصف العناصر المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشاة مقابل الديون .

3- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين و الدائنين لتقييم المخاطر و الإحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها .

4- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات .

5- لتقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية .

6- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على إستثماراتهم .

الفرع الثاني : أسباب الزيادة في متطلبات الإفصاح :

وتتمثل أهم تلك الأسباب في الآتي[1]:

1- **تعقد بيئة الأعمال :** مع زيادة تعقيد و تعاظم العمليات و الأحداث الإقتصادية في بيئة الأعمال وصعوبة تلخيص هذه الأحداث في تقرير مختصر ومن هذه الأحداث الإستئجار و إندماج الأعمال ، المعاشات ، الإعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة ونتيجة ذلك تستخدم الملاحظات بصورة مكثفة في شرح هذه الصفقات وآثارها المستقبلية .

2- **الحاجة لمعلومات فورية** : فهناك طلب الآن اكثر من أي وقت مضى من قبل المستخدمين لمعلومات تتعلق بالبيانات الفترية و معلومات حالية و تنبؤية كما أن هيئة سوق المال ؟أصبحت توصي بنشر التنبؤات المالية التي تجنبها بعض المحاسبين .

3- **المحاسبة كاداة للاشراف و الرقابة** :حيث تعتقد الجهات الحكومية ان تقديم المزيد من المعلومات و الافصاح العام عن منشات الاعمال من الامور الجوهرية لضبط حركة النشاط الاقتصادي تجنب حدوث هزمات مالية مثل ازمة شركة الطاقة الامريكية (انرون).

المطلب الخامس : التكاليف والعوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي عدة تكاليف و عوامل قد تؤثر في درجته في ظل ظروف معينة

الفرع الأول : تكاليف الإفصاح

إن قرارات الإفصاح تتأثر بالتكاليف المرتبطة بالإفصاح وهي كالتالي[2]:

1 - دونالد كيسو، جيري ويجانت، ترجمة كمال الدين سعيد، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر والتوزيع، 1983 ص128

2 - أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سبق ذكره ، ص 112 .

1 - تكاليف التجميع والتشغيل:

وهي التي يتحملها كل من معدي ومستخدمي المعلومات المالية ، وغالبا ما تكون هذه التكاليف كبيرة وتختلف من شركة إلى أخرى ومن مستخدم إلى أخر وتتوقف على عدة عوامل أهمها حجم الشركة ونوع الإفصاح .

2- التكاليف الناتجة عن الدعاوي القضائية: [1]

إذا ما قامت شركة بالإفصاح اختياريا عن تنبؤاتها بالدخل المتوقع، وكانت هذه التنبؤات مفرطة في التفاؤل، فان المستثمرين يمكنهم مقاضاة تلك الشركة أو إدارتها لتعويضهم عن الخسائر التي تعرضو ا لها نتيجة اعتمادهم على التنبؤات الخاطئة ، ولا شك أن هذا النوع من التهديدات قد يدفع الإدارة إلى التقليل من الإفصاح.

3- التكاليف السياسية:

تلعب الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التقليدية للشركات دوراً هاماً في تحديد الإجراءات السياسية التي تتخذ إما في صالح هذه الشركات أو غير صالحه ا، فالشركات التي تظهر قوائمها المالية أرباحاً خيالية غالبا ما تكون محط أنظار واهتمام السياسيين والعاملين والجمهور العام ، وتتعرض للنقد من هذه الجهات وغالبا ما ينتهي الأمر إلى تعرض هذه الشركات لإجراءات سياسية من شأنها الحد من أرباحها أو تقليل معدل نموها مثل فرض ضرائب استثنائية على أرباحها أو تحديد أسعار بيع منتجاتها بمعرفة الأجهزة الحكومية ، وتسمى تلك الإجراءات وما يترتب عليها من التزامات وأعباء بالتكاليف السياسية.

4- التكاليف المترتبة على التأثير السلبي للإفصاح على الموقف التنافسي للشركة:

يعتقد الكثير من المدراء أن التوسع في الإفصاح يؤثر على الموقف التنافسي للشركة ويحملها تكاليف إضافية إذا ما قامت الشركات المنافسة باستخدام هذا الإفصاح لصالحها، ومن الأمور الحساسة في مجال الإفصاح تلك المعلومات المتعلقة بالبحوث والتطوير وكذا المنتجات الجديدة، ولاشك أن الشركة التي تتفوق على منافسيها في هذين المجالين تواجه أصعب القرار ات عندما ترغب في زيادة رأسمالها.فمن ناحية لا يقبل المستثمرين على المساهمة في الإصدار الجديد إلا إذا قامت الشركة بتقديم المعلومات التفصيلية الخاصة بالبحث والتطور أو بالمنتجات الجديدة.

ومن ناحية أخرى فإن توفير تلك المعلومات قد يخدم المنافسين حيث يساعدهم على مراجعة وتوجيه خطط التطوير الخاصة بهم مما يضعهم في موقف تنافسي أفضل.إلا أنه من الملاحظ في الآونة الأخيرة أن

1 - المرجع السابق ، ص 113 .

التقدم العلمي في مجال الحاسبات ونظم المعلومات بالإضافة إلى تعدد مصادر المعلومات قد ساعد الشركات على الاحتفاظ بقاعدة غنية لمصادر المعلومات عن كل ما يفعله المنافسين وفي ظل هذه الظروف فإن التكاليف التي تتحملها الشركة نتيجة التوسع في الإفصاح تكون أقل أهمية.وبناءاً على ما سبق فإن الباحث يرى أن الفائدة المتوخاة من إفصاح الشركات عن بياناتها المالية تتمثل في المصداقية والثقة من قبل المساهمين والذي بدوره يعزز ويقوي نظام الرقابة الداخلية مما يعزز مكانتها في السوق المالي والمنافسة والاستمرارية بالرغم من أن للإفصاح تكاليف سواء قضائية أو سياسية أو ناتجة عن التشغيل والتجميع أو غيره .

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح

هناك عدة عوامل تؤثر في عملية الإفصاح المحاسبي، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عاملين رئيسيين وهما:

أولا: العوامل الداخلية

حيث يمكن تقسيم العوامل الداخلية إلى عدة عوامل أهمها:

1.عوامل تتعلق بالمعلومات

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها، ومدى توفر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها ، مثل أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين من التقارير المالية، وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة إلى قابليتها للتحقق و المقارنة .

كذلك هناك عامل يتعلق بكلفة المعلومات أو اقتصاد المعلومات، وهو محدد رئيس لمستوى الإفصاح في القوائم المالية، ويقصد به أن تفوق المنفعة من المعلومة تكاليف إعدادها وتوفيرها لمستخدمي التقارير المالية بشكل مناسب .

2.عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية[1].

هناك عدة عوامل ترتبط بالوحدة الاقتصادية مثل حجم المشروع، عدد المساهمين، صافي الربح...إلى غير ذلك من العوامل ، وقد تؤثر هذه العوامل في درجة الإفصاح في ظل ظروف معينة و يبدو ذلك فيما يلي :

أ. **حجم المشروع:** إن إعداد واستخراج المعلومات المحاسبية بشكل دقيق وتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها، يحتاج إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد التقارير المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة

1- محمد أبو نصار وآخرون، أهمية التقارير المالية المرحلية لشركات المساهمة الصناعية الأردنية بالنسبة لقرارات المستثمر في بورصة عمان، بحث مقدم لملتقى (إدارة المعرفة في العالم العربي)، جامعة الزيتونة، الأردن، 2004 ، ص 11

عن كشف جميع المعلومات عن المشروع للشركات المنافسة الأخرى، وتكاليف ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمر، وقد وجدت علاقة موجبة بين حجم أصول المشروع ودرجة الإفصاح في التقارير المالية في عدد من الدراسات الميدانية، وقد يرجع ذلك إلى أن تكلفة إعداد ونشر المعلومات المحاسبية متدنية نسبيا في المشروعات الكبيرة إذا ما قورنت بالمشروعات الصغيرة الحجم[1].

ب. عدد المساهمين: تبين وجود علاقة أيضا بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أساس أن زيادة عدد المساهمين تؤدي إلى طلب المزيد من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، من جانب المساهمين أو من ينوب عنهم من المحللين أو سماسرة الأوراق المالية .

ج. إدراج المؤسسة بسوق الأوراق المالية: إن لهذا العامل أثر مباشر في زيادة حجم الإفصاح، حيث تقوم المؤسسات المدرجة بسوق الأوراق المالية، والتي يتم التعامل في الأسهم والسندات التي تصدرها بملء عدد من النماذج والإيضاحات عن أهداف المؤسسة ونشاطها ونتائج أعمالها، وبهذا تكون تحت ضغط لزيادة حجم الإفصاح في التقارير المالية وتحسينها والالتزام بتعليمات الإفصاح التي يحددها السوق المالي .

د. المدقق الخارجي: يكون في العادة للمدقق الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات المؤسسة تأثير على درجة الإفصاح للمؤسسة، وهذا يكون من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة، أو قواعد تفرضها قوانين المهنة التي ينتمي إليها .

. عوامل أخرى

توجد هناك عوامل داخلية أخرى قد تؤثر في درجة الإفصاح أهمها (صافي ربح المشروع، رغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات...الخ

ثانيا: العوامل الخارجية[2]

لعل من ابرز العوامل الخارجية المؤثرة في عملية الإفصاح مايلي:

1- نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم

لابد أن تعطي المؤسسة اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في تلك المؤسسة، ومما لاشك فيه فإن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف نوعية النظام الاقتصاديوالسياسي السائد في كل دولة مجموعة من الأطراف المهتمين بالمؤسسة حيث حدد[1] "foster" :

1- المرجع السابق، ص 11.

2- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005 ص ص586-593 .

(حملة الأسهم الحاليين والمحتملين، المديرين، العمال، المقرضين، الزبائن، الحكومة)[1].

في حين حدد مجلس معايير المحاسبة المالية المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية في :

(المستثمرين الحاليين والمحتملين، الدائنين، مستخدمين آخرين مهتمين باتخاذ قرارات رشيدة في مجالات الاستثمار والإقراض وقرارات أخرى) .

وبناءا على لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فإن المستخدمين الرئيسيين للقوائم المالية هم:

(حملة الأسهم والدائنون الحاليون والمتوقعون والعمال ومجموعات أخرى مهمة من المستخدمين تشمل الممولين واتحاد التجار والمحللين الماليين والإحصائيين والاقتصاديين والضرائب والسلطات التنظيمية) .

أما فيما يخص الدول النامية فإن المستخدم الرئيسي للقوائم المالية هي الحكومة بقي أن نشير إلى أن طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية تختلف باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة، كنتيجة للتحول السريع نحو العولمة في الأنشطة التجارية والاستثمارية وكذلك زيادة الوعي والاهتمام بالآثار السلبية للشركات على البيئة المحيطة ، أدى إلى إلزام الشركات بزيادة الإفصاح المحاسبي ونوعيته

2- الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح[2].

إن الجهات المنظمة والمسؤولة عن وضع وتنظيم إصدار معايير الإفصاح تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبناة في كل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي لا توجدبها لجنة المعايير المحاسبية المالية (ASB)، أو هيئة معايير المحاسبة فنجد ان خطة المحاسبة الوطنية هي المصدرالمهم للوائح المحاسبة وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي يتبع الحكومة .

ففي فرنسا تحتوي الخطة على ثلاثة أنواع من المعايير وهي، المعايير الإجرائية والمعايير الخاصة بالقياس ومعايير الإفصاح ، حيث أن هذه الأخيرة تهتم بعملية وصف ونشر وعرض المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية .

أما في ألمانيا واليابان فإن المتطلبات القانونية هي التي تحدد المعالجات المحاسبية للعمليات في حين الدول التي تتبع المدخل التنظيم الذاتي فإن المنظمات المهنية وهيئة تبادل الأوراق المالية تلعب دورا مهما في تحديد درجة ومعايير الإفصاح كما في الولايات المتحدة الأمريكية.أما في المملكة المتحدة بالإضافة إلى الهيئات المهنية وهيئات تبادل الأوراق المالية (SEB) فإن قانون الشركات يؤثر كذلك على ممارسات الإفصاح.

1 - المرجع السابق ، ص586.

2- عادل نقموش2010 ، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الإستثمار في بورصة الجزائر ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الأغواط ، ص .31

حيث يمكن تفسير التأثير المهم لي (SEB) في المملكة المتحدة(SEC) في الولايات المتحدة الأمريكية على عمليات الإفصاح بالقوائم المالية للمؤسسات من خلال الأسواق المالية، فبسبب المنافسة بين المؤسسات للحصول على الموارد المالية اللجوء للأسواق المالية، ومنه جلب مستثمرين جدد لهذه المؤسسات مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الإفصاح .

3 -المنظمات والمؤسسات المالية

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، ومن أمثلة هذه المنظمات:

أ. الجمعية الاقتصادية الأوربية (EEC) [1]:

تضم هذه المنظمة مجموعة من دول الاتحاد الأوربي حيث ،أصدرت هذه الجمعية سلسلة من التوجيهات تتعلق بالإفصاح، هذه التوجيهات لا تمثل قوانين للدول الأعضاء ولكنها عبارةعنORDERS وذلك لمحاولة تكييف قوانينها بما يتلاءم وما تصدره الجمعية من توجيهات ، فعلى سبيل المثال كان التوجيه الرابع المتبنى في عام 1978 يتعلق بمحتوى أهداف وبشكل الجلسات ويشتمل على أقسام خاصة بالإفصاح، حيث ركز التوجيه الرابع بشكل كبير على الإفصاح القطاعي للدول الأعضاء حيث كان الاختلاف كبير بينهم.

ب. منظمة الأمم المتحدة (UN) [2]:

إن تأثير الأمم المتحدة على الإفصاح على المستوى الدولي كان من ، خلال مؤسساتها "Commission on Transactional Corporation Economist and Social Council التابعة للأمم المتحدة حيث عينت COMMISSION مجموعة من الخبراء المتمرسين في مجال المحاسبة الدولية والذين بدورهم أصدروا تقريرهم في عام 1977 والذي تم تعديله بعد ذلك .

ج. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) :

تضم هذه المنظمة مجموعة من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان واستراليا ونيوزيلندا، حيث أصدرت سنة 1976 قواعد تتعلق بالحد الأدنى من الإفصاح الذي يكون مقبولا من قبل المجلس الوزاري للمنظمة، وفيما يخص بالتعليمات القطاعية أصدرت الهيئة توصيات تتعلق بالإفصاح وفقا للمناطق الجغرافية والنشاطات الرئيسية في كل مجال [3]:.

1 - حكمت أحمد الراوي ، مرجع سبق ذكره ، ص62 .

2- محمد المبروك أبو زيد مرجع سبق ذكره ، ص ص14-15 .

3- المرجع السابق، ص ص14-15 .

د. لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) : حيث تتكون هذه اللجنة من 100 دولة من دول العالم، حيث أصدرت العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية لفهم الأسس التي أعدت عليها القوانين وتضيق هوة الاختلافات، ففي عام 1989 طورت اللجنة إطار عام لإعداد وعرض القوائم المالية تم نشره ويتضمن ما يلي :

- توجيه وإرشاد واضعي المعايير المالية.
- مساعدة المعدين والمراجعين والمستخدمين في تفسير المعايير المحاسبية الدولية.
- تحديد المفاهيم المرتبطة بإعداد وعرض القوائم المالية إلى المستخدمين الخارجيين.

إن هذه اللجنة تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدار من المعايير المحاسبية، ومن بين التوصيات بمعيارها الأول ما يلي :

يجب أن تفصح القوائم المالية إفصاحا واضحا عن كل السياسات المحاسبية التي تم استخدامها .

الإفصاح عن السياسات المحاسبية المهمة والتي تم استخدامها يجب أن يكون جزءا مكملا للقوائم المالية وإن تم الإفصاح عن تلك السياسات في مكان واحد ..

المعالجات الخاطئة والغير السليمة لعناصر الميزانية وقائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر أو أي قوائم مالية أخرى لا تعالج أو تصحح بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة أو بيانات تفسيرية.

وقد أصدرت اللجنة في حدود الواحد و الأربعين (41) معيار محاسبي دولي يتعامل مع مواضيع تؤثر على القوائم المالية للمؤسسات [1] .

1- طارق عبد العال حماد ، التقارير المالية ، مرجع سبق ذكره، ص.19

المبحث الثاني : الافصاح فى ظل معايير المحاسبة الدولية

أولت معايير المحاسبة الدولية إهتمام كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومات المحاسبية حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية ، وبالطبع فإن جميع معايير المحاسبة الدولية تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة ومن أهم المعايير التى تناولت الافصاح المحاسبى مايلي : معيار المحاسبة الدولية رقم (1)- عرض القوائم المالية، معيار المحاسبة الدولية رقم رقم (24)- الافصاح عن الأطراف ذوى العلاقة ، معيار المحاسبة الدولية (30)- الافصاح فى القوائم المالية للبنوك والمنشات المماثلة الذي حل محله المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم(07)" الأدوات المالية" وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

وفيما يلى نتناول النقاط الرئيسية للمعايير المحاسبية التى تخص الافصاح .

المطلب الأول : عرض القوائم المالية (IAS 01)

إن متطلبات الإفصاح المحاسبي تقتضي ضرورة إعداد مجموعة من القوائم المالية في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، حتى تقلل من درجة التباين في المعلومات أو ما يسمى بحالة احتكار المعلومات، مما يكون له آثار ملموسة في تحقيق التكافؤ والعدالة لدى المستخدمين، ونتيجة لذلك حرصت لجنة معايير المحاسبة الدولية **(IASC)**على إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (**IAS 01)**

"عرض القوائم المالية" المعدل عام 1997 والذي أصبح ساري المفعول على القوائم المالية في الأول من يوليو 1998. وقد عدل هذا الأخير ليفرض تطبيقه ابتداء من 01 يناير 2005. وقد تناول القواعد المنظمة للإفصاح في التقارير المالية كما جاءت في المعيار المحاسبي الدولي رقم **(IAS 01)** ما يلي[1]:

الفرع الأول: قائمة المركز المالي(الميزانية)

تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للوضع المالي حيث أنها تحتوي على ملخص لنشاط المؤسسة وقوتها ومدى تطورها ، وهي تحتوي على موجودات وحقوق المؤسسة من جهة، ومطالبها والتزاماتها من جهة أخرى، فهي تهدف إلى قياس ثروة المؤسسة و الإفصاح عنها في وقت معين [2] عادة يمثل السنة (*12* شهر) إلا في حالات استثنائية .

[1] - المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، (عمان، 2006).

[2]- Jean – François Regnard, lire un bilan c’est simple, (Paris : Chiron ,2007) P. 37.

يجب على المنشأة عادة أن تقوم بعرض ميزانية مبوبة، تفصل ما بين الأصول المتداولة والأصول غير المتداولة والالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة (تعتمد على طول الدورة التشغيلية للمؤسسة) وإذا استند العرض على السيولة فانه يتم فقط عندما ينتج عنه التزويد بمعلومات موثوقة وأكثر ملائمة، وعند ذلك يمكن إلغاء التصنيف على أساس التداول وغير التداول.

وتنص القواعد الخاصة بالإفصاح في الميزانية العمومية [1]:

1 - التمييز بين المتداولة وغير المتداولة:

يشترط معيار المحاسبة الدولي أن تعرض الأصول المتداولة وغير المتداولة والخصوم المتداولة وغير المتداولة منفصلة في صلب الميزانية العمومية، ويصنف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية:

أ .عندما يتوقع أن يتحقق نقدا أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

ب .عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة.

ج .عندما يتوقع أن يتحقق خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية العمومية.

د .عندما يكون نقدا أو أصلا معادلا للنقد ولا يوجد قيودا على استعماله.

وتصنف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة، وتشمل الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة والأصول التشغيلية والمالية التي هي بطبيعتها طويلة الأجل.

أما الخصوم فإنها تصنف على أنها متداولة في الحالات الآتية:

أ .عندما يتوقع تسديده أثناء الدورة التشغيلية العادية للمؤسسة.

ب .عندما يكون ناشئا عن أغراض المتاجرة.

ج .عندما يستحق التسديد خلال 12 شهرا من تاريخ إعداد الميزانية العمومية.

د .لا يكون للمؤسسة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من اثني عشر شهرا من إعداد الميزانية

وتصنف جميع الالتزامات الأخرى على أنها التزامات غير متداولة.

2 -المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية:

يجب أن تحتوي الميزانية العمومية في صلبها كحد أدنى على البنود التالية:

الممتلكات والمصانع والمعدات، الاستثمارات العقارية، الأصول غير الملموسة، الأصول المالية، المخزون، الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى والنقد ومعادلات النقد، الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى،المخصصات، الالتزامات المالية، الالتزامات والأصول الضريبية الحالية، حقوق

1- محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، ، ص366

الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية،رأس المال المصدر والاحتياطات الموزعة على حاملي حقوق الملكية.

3- المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية أو في الإيضاحات[1]:

أ .تصنيفات جزئية للبنود المعروضة كتصنيف بنود الممتلكات والمصانع والمعدات، إما حسب نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم(16) IAS .

ب .تصنف الذمم المدينة إلى مدينين تجاريين وأعضاء آخرين في المجموعة، وذمم مدينة على أطراف ذات علاقة ودفعات مقدمة ومبالغ أخرى.

ج .يصنف المخزون حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (2) IAS .

د .تصنف المخصصات والاحتياطات وعلاوة الإصدار مع وصف لطبيعة وغرض كل احتياطي ضمن حقوق المالكين.

هـ .الإفصاح عن الأمور الآتية بالنسبة لكل فئة من رأس المال المساهم:

-عدد الأسهم المصرح بها.

-عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل، وعدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل.

-القيمة الاسمية لكل سهم أو أن الأسهم ليس لها قيمة اسمية.

-مطابقة عدد الأسهم غير المسددة في بداية كل فترة مالية وفي نهايتها.

-الحقوق والامتيازات والقيود الخاصة بكل فئة بما في ذلك القيود على توزيع أرباح الأسهم وإعادة تسديد رأس المال.

-الأسهم التي تمتلكها المؤسسة ذاتها أو فروعها أو مؤسسات زميلة.

لم يتضمن المعيار إلزاما بشكل معين لقائمة المركز المالي، فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل جدول .

4- شكل قائمة المركز المالي[2]

لم يتضمن المعيار المحاسبي الدولي(IAS 01) إلزاما بشكل معين لقائمة المركز المالي فقد يتم عرضها على شكل قائمة أو يتم عرضها على شكل ميزانية، ويمكن أن تأخذ القائمة احد الأشكال التالية لعرض بنود القوائم المالية:

1- عرض الأصول المتداولة ثم الأصول غير المتداولة، ثم يتم عرض الالتزامات المتداولة ثم عرض الالتزامات غير المتداولة ثم حقوق الملكية؛

1- المرجع السابق ، ص368 .

2- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، IAS/ IFRS ، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2007 ، ص 119.

2- عرض الأصول غير المتداولة ثم الأصول المتداولة، ثم يتم عرض الالتزامات غير المتداولة ثم الالتزامات المتداولة ثم حقوق الملكية؛

3- عرض صافي الأصول (الأصول - الالتزامات)، حيث تمثل القيمة المتبقية حقوق الملكية؛

4- العرض وفقا لمدخل التمويل الطويل الأجل (الأصول الثابتة + الأصول المتداولة – الحسابات الدائنة قصيرة الأجل = الدين طويل الأجل + حقوق الملكية).

5- العرض وفقا لمدخل رأس المال العامل: حيث يتم عرض الأصول المتداولة ويطرح منها الالتزامات المتداولة للوصول إلى رأس المال العامل، ثم يتم إضافة الأصول غير المتداولة وطرح الالتزامات طويلة الأجل للوصول إلى صافي الأصول أو حقوق الملكية.

الجدول رقم (2-2) يوضح قائمة المركز المالي (الميزانية) حسب IAS 01 :

الأصول	ن	ن-1
الأصول المتداولة:		
المخزون	××	××
الذمم التجارية المدينة	××	××
الذمم المدينة الأخرى	××	××
المصاريف المدفوعة مقدما	××	××
النقد والنقد المكافئ	××	××
مجموع الأصول المتداولة	××	××
الأصول غير المتداولة:		
الممتلكات والمصانع والمعدات (بالصافي)	××	××
الشهرة	××	××
الأصول غير الملموسة الأخرى	××	××
الاستثمارات في الشركات الزميلة	××	××
الاستثمارات المحتفظ بها للبيع	××	××
مجموع الأصول غير المتداولة	××	××
إجمالي الأصول	××	××
الخصوم	**ن**	**ن-1**
الالتزامات المتداولة		
الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى	××	××
قروض قصيرة الأجل	××	××
الجزء المتداول من قروض طويلة الأجل	××	××
ضريبة مستحقة الدفع (الجارية)	××	××
مصاريف مستحقة الدفع	××	××
مجموع الالتزامات المتداولة	××	××
الالتزامات غير المتداولة:		
قروض طويلة الأجل	××	××
التزامات ضريبية مؤجلة	××	××
مخصصات طويلة الأجل	××	××
مجموع الالتزامات غير المتداولة	××	××
مجموع الالتزامات	××	××
حقوق الملكية:		
حقوق الملكية التي تعزى لحملة أسهم الشركة الأم	××	××
رأس مال الأسهم	××	××
فائض إعادة التقييم	××	××
احتياطي قانوني (إجباري)	××	××
الإرباح المحتجزة	××	××
حقوق الأقلية	××	××
مجموع حقوق الملكية	××	××
مجموع حقوق الملكية والالتزامات	××	××

Source : International Accounting Standards Board. International Financial Reporting Standards (IFRS), London, International Accounting Standards Board, 2008, Available on: www.cma.com,

(18 / 09/ 2010).

الفرع الثاني: قائمة الدخل

تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة[1]، وتهدف إلى تزويد المهتمين بالقوائم المالية بما يمكنهم من معرفة الكفاءة الاقتصادية للوحدة وكذا المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل[2].

فهي عبارة عن كشف بإيرادات المؤسسة خلال فترة زمنية والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات وفقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها [3]، ويعرف الدخل بأنه الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية ماعدا المساهمات التي تتم من قبل الملاك [4]، وعرفت الإيرادات حسب مجلس معايير المحاسبة المالية بأنها" التدفقات الداخلة إلى الوحدة المحاسبية ، أو أي زيادة في أصولها أو تخفيض لالتزاماتها أو كليهما معا، والتي تنشأ خلال الدورةعن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات، أو أية أنشطة أخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية "أما المصروفات فهي عبارة عن" التدفقات الخارجة من الوحدة المحاسبية، أو أي نقص في أصولها أوزيادة في التزاماتها أوكليهما معا ، والتي تنشأ خلال الدورة عن إنتاج السلع أو بيعها وتأدية الخدمات أو أية أنشطةأخرى ناجمة عن الأعمال الرئيسية المعتادة والمتكررة في الوحدة المحاسبية"[5].

ثانيا: المعلومات التي يتوجب عرضها في صلب قائمة الدخل

أوجب المعيار عرض بنود قائمة الدخل بشكل مفصل في حالة كون الأهمية النسبية للبند عالية، إما بالنسبة للحد الأدنى للبنود الواجب عرضها في قائمة الدخل فتتمثل في الآتي[6]:

- الإيراد؛
- مصاريف التمويل؛
- نصيب من الربح والخسارة في المنشآت الزميلة والعقود المشتركة التي تمت المحاسبة عنها وفق طريقة حقوق الملكية؛
- مصروف الضريبة؛

1- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص 45.

2- دونا لد كيزو، مرجع سبق ذكره ، ص: 168.

3- محمود أحمد ابراهيم، المحاسبة المالية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن، 1998 ، ص45 .

4-Jean – Jacques Julian , les normes comptables internationales IAS/IFRS , édition foucher 2008, p22.

5-.رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره ، ص88 .

6- طارق حماد عبد العال، التقارير المالية ، مرجع سبق ذكره، ص: 321.

- مبلغ واحد يتضمن كل من:

* ربح أو خسارة العمليات المتوقعة بعد خصم الضرائب؛

* الربح أو الخسائر بعد خصم الضريبة الضرائب المعترف بها عند قياس القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع أو عند التصرف في الأصول أو مجموعة (مجموعات) التصرف المشكلة للمجموعة الموقوفة؛

ب .المعلومات التي يجب عرضها في صلب بيان الدخل أو في الإيضاحات:

إذا كانت بنود الدخل والمصروفات مادية قيمتها مهمة نسبيا يتطلب المعيار IAS1 الإفصاح عن حجمها وطبيعتها بشكل منفصل ومن أمثلة هذه البنود:

- عمليات خفض **أو** زيادة قيمة الأصول أو المخزون .
- عمليات إعادة هيكلة أنشطة المؤسسة .
- عمليات التخلص من بعض الأصول.
- عمليات التخلص من الاستثمارات .
- تسويات المنازعات القضائية .

ثالثا: طرق عرض المصروفات عند إعداد قائمة الدخل[1]

بموجب المعيار(IAS 01) يجب تصنيف المصاريف وتحليلها إما حسب وظائفها(مواد أولية، مصاريف الموظفين، الاهتلاكات)، أو حسب الوظائف(تكلفة المبيعات، مصاريف بيع ومصاريف إدارية). في حالة استخدام المنشأة تصنيف المصاريف حسب الوظائف يتوجب في هذه الحالة الإفصاح عن طبيعة بنود المصاريف في كل وظيفة مثل تحليل المصاريف البيعية إلى اهتلاك ورواتب وإيجار، إضافة إلى انه يجب اختيار الأسلوب الذي يقدم معلومات موثوقة وأكثر ملائمة والذي يعتمد على كل من العوامل التاريخية والصناعية وطبيعة المنشأة .

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف المصاريف حسب الوظائف هي الأكثر شيوعا واستخداما من قبل الشركات في معظم دول العالم[2] ، ويظهر في الجدول التالي:

1- محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، مرجع سبق ذكره ، ص370 .

2- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص: 51- 52.

الجدول رقم (2-3) يوضح قائمة الدخل حسب طبيعة المصروفات لما جاء في المعيار IAS 01:

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في 31 /12 /20xx	ن	ن-1
الإيرادات من النشاط التشغيلي		×××
مكاسب وإيرادات أخرى		×××
المجموع:	(××)	×××
التغيرات في مخزون البضائع الجاهزة والعمل قيد الانجاز	(××)	
المواد الخام والمستهلكات المستخدمة	(××)	
تكاليف منافع الموظفين	(××)	
مصاريف الاهتلاك والإطفاء	(××)	
المصاريف الأخرى (الانخفاض في قيم الأصول)	(××)	(×××)
مصاريف التمويل		×××
إجمالي المصاريف		×××
حصة المنشأة في أرباح المنشآت التابعة والزميلة		(××)
ربح الفترة قبل الضريبة		×××
مصروف ضريبة الدخل		
ربح الفترة يوزع بين:		
مالكي الشركة القابضة		
حصة الأقلية		

المصدر : محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية– الجوانب النظرية والعملية- مطابع الدستور التجارية، عمان الأردن، 2008 ؛ ص 51 .

الجدول رقم (2-4) يوضح قائمة الدخل حسب وظيفة المصروفات لما جاء في المعيار IAS 01:

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في 31 /12 /20xx	
الإيرادات من النشاط التشغيلي	xxx
تكلفة المبيعات	xxx
إجمالي الربح	xxx
مكاسب وإيرادات أخرى	(xxx)
مصاريف التوزيع	(xxx)
المصروفات الإدارية	(xxx)
المصروفات الأخرى	(xxx)
مصاريف التمويل	xxx
حصة المنشأة في أرباح المنشآت التابعة والزميلة	xxx
ربح الفترة قبل الضريبة	(xxx)
مصروف ضريبة الدخل	xxx
ربح الفترة يوزع على:	
مالكي الشركة القابضة	
حصة الأقلية	

المصدر : محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية– الجوانب النظرية والعملية- مطابع الدستور التجارية، عمان الأردن، 2008 ؛ ص 51 .

الفرع الثالث: قائمة التغيرات في حقوق الملكية

أوجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 01) الشركات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم المالية الأخرى، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة، إضافة إلى بنود الأرباح والخسائر التي تعتبر جزءا من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل.

أولا: مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية[1]

تحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية:

1- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره ، ص 126.

1- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها.

2- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.

3- التعرف على بنود الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل الأرباح والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

ثانيا: المعلومات التي يتوجب عرضها في صلب التغيرات في حقوق الملكية

يجب أن تتضمن قائمة التغيرات في حقوق الملكية ما يلي:

- صافي ربح أو خسارة الفترة؛
- بنود الدخل والمصاريف الواجب الاعتراف بها حسب معايير المحاسبة الدولية في قائمة التغير في حقوق الملكية؛
- إجمالي الدخل والمصاريف للفترة الجارية محسوبا عن طريق الفرق بين البند أ و ب أعلاه؛
- اثر التغير في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء المحاسبية وحسب ما هو مطلوب في معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS 08)؛
- العمليات الرأسمالية مع المالكين؛
- رصيد الأرباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة.

تقسيم محتويات قائمة التغيرات في حقوق الملكية بين الفئات المختلفة من حملة الأسهم، بحيث يظهر التغير لكل فئة من رأس المال ورأس المال الإضافي والاحتياطات.

الجدول رقم (2-5) يوضح قائمة التغيرات في حقوق الملكية حسب IAS 01:

	أسهم رأس المال	أرباح غير موزعة	ترجمة العمليات الأجنبية	أصول مالية متاحة للبيع	فائض إعادة التقييم	حصة الأقلية	إجمالي حقوق الملكية
الرصيد في 01/01 / (ن)	×	×	(×)	×	-	×	×
التغيرات فيالسياسات المحاسبية	-	×	-	-	-	×	×
الرصيد مجددا	×	×	(×)	×	-	×	×
التغيراتفي حقوق الملكية بالنسبة للسنة (ن)	-	(×)	-	-	-	-	(×)
توزيعات أرباح	-	×	×	×	×	×	×
إجمالي الدخل الشامل للسنة							
الرصيد في 12/31/ (ن)	×	×	×	×	×	×	×
التغيراتفي حقوق الملكية بالنسبة للسنة (ن+1)	×	-	-	-	-	-	×
أسهم رأس المال المصدرة	-	(×)	-	-	-	-	(×)
توزيعات أرباح	-	×	×	(×)	×	×	×
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	×	-	-	×	-	-
تحويل إلى الأرباح غير الموزعة	×	×	×	×	×	×	×
الرصيدفي12/31/ (ن+1)							

Source : International Accounting Standards Board. International Financial Reporting Standards (IFRS), on line, Previous reference, p: 953.

المطلب الثاني : قائمة التدفقات النقدية (IAS 07)

لقد تطرق المعيار المحاسبي الدولي (IAS 07) " قائمة التدفقات النقدية " والتي تم تخصيصه فقط لهذه القائمة إلى عرض معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية والنقدية المعادلة لمنشأة ما عن طريق قائمة تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، والتي يتم تصنيفها إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية .[1]

الفرع الأول: المقصود بالنقدية المعادلة وما في حكمها[2]

أولا: النقدية المعادلة

هي الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية محددة الكمية وتتميز بقرب فترة استحقاقها بما يؤدي ذلك إلى انخفاض المخاطر المتعلقة بتغير قيمتها.

ثانيا: ما يدخل في حكم النقدية المعادلة

- الودائع تحت الطلب؛
- الاستثمارات التي تكون فترة استحقاقها ثلاثة أشهر فأقل من تاريخ الاقتناء مثل الاستثمارات المقتناة للمتاجرة؛
- المبالغ المقترضة من البنوك كسحب على المكشوف والتي يتم سدادها بناء على طلب البنك؛
- استثمارات الملكية التي تكون معادلة للنقدية مثل: الأسهم الممتازة المقتناة والتي تكون فترة إطفاءها ثلاثة أشهر على الأكثر؛
- الأوراق التجارية.

الفرع الثاني : بنود قائمة التدفقات النقدية

يجب أن تفصح هذه القائمة التدفقات النقدية خلال الفترة وعرضها وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما يلي :

أولا: الأنشطة التشغيلية

وهي النشاطات الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي في المنشأة، بالإضافة إلى النشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية، وتشمل النشاطات التشغيلية ما يلي:

- المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات؛
- المقبوضات النقدية من العمولات والإتاوات والرسوم والإيرادات الأخرى؛

1- Jean-Jacques Julian , op.cit, p29 .

2- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص: 130.

- المدفوعات النقدية للموردين مقابل شراء بضائع والحصول على الخدمات؛
- المدفوعات النقدية للموظفين أو بالنيابة عنهم؛

ثانيا: الأنشطة الاستثمارية[1]

وهي النشاطات المتعلقة باقتناء الأصول غير المتداولة والتخلص منها، إضافة للاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة، وتعتبر النشاطات التالية من أهم النشاطات الاستثمارية:

- شراء الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى؛
- المتحصلات النقدية من بيع الممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى؛
- المدفوعات والمقبوضات النقدية من جراء بيع وشراء الأسهم وسندات المنشآت الأخرى؛

ثالثا: الأنشطة التمويلية[2]

وهي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات حقوق الملكية والاقتراض للمنشأة، وهو النشاط المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول (قروض أو إصدار أسهم).

ومن أمثلة التدفقات النقدية الناشئة عن النشاطات التمويلية ما يلي[3]:

- المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى؛

- المدفوعات النقدية نتيجة شراء أو استرجاع أسهم المنشاة المصدرة؛

الفرع الثالث : طرق عرض قائمة التدفقات النقدية[4]

يوجد طريقتان مقبولتان في هذا المعيار(IAS 07) لعرض قائمة التدفقات النقدية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، والاختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في طريقة احتساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهم مشابه في كلتا الحالتين، وبالتالي يتوجب على المنشاة عرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

باستخدام إما:

أولا: الطريقة المباشرة يتم الإفصاح بموجبها عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية ولجمالي المدفوعات النقدية خلال الفترة، ويشجع المعيار(IAS 07) المنشآت على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية باستخدام الطريقة

1- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص 132.

2- كمال الدين مصطفى الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص125.

3-محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص ص 99-98

4- المرجع السابق ، ص 99 .

المباشرة حيث أن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة عن تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوافر بمقتضى الطريقة غير المباشرة، إلا أن المعيار أشار إلى أن استخدام الطريقة غير المباشرة يعتبر أسلوب مقبول.

الجدول رقم (2-6) يوضح قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الطريقة المباشرة) حسب IAS 01:

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الطريقة المباشرة)		
المتحصلات النقدية من بيع البضاعة	××	
توزيع الأرباح المحصلة	××	
النقدية المتوفرة من أنشطة التشغيل		××
المدفوعات النقدية للموردين	(××)	
المدفوعات النقدية لمصروفات التشغيل	(××)	
المدفوعات النقدية لضرائب الدخل	(××)	
النقدية المدفوعة لأنشطة التشغيل		(××)
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		××

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص 526.

ثانيا: الطريقة غير المباشرة[1]

يتم بموجبها تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الأصول والمطلوبات المتداولة خلال السنة المالية، وبإضافة قيمة اهتلاك الأصول غير المتداولة ومبلغ إطفاء الأصول غير الملموسة وأي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، وكذلك المكاسب أو الخسائر الناجمة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو الاستثمارات المالية ، وتظهر في الجدول التالي :

1- طارق حماد عبد العال، التقارير المالية ، مرجع سبق ذكره، ص: 527.

الجدول رقم (2- 7) يوضح قائمة التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الطريقة غير المباشرة) حسب IAS 07:

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل (الطريقة غير المباشرة)	المبالغ
صافي الدخل قبل الضرائب	××
يتم تسويتها بـ:	
الاهتلاك أو الاستهلاك	××
الخسائر غير المحققة لأسعار الصرف	××
مصروف الفوائد	××
ربح التشغيل قبل تغيرات رأس المال العامل	××
الزيادة في حسابات المدينين	××
النقص في المخزون	(××)
الزيادة في حسابات الدائنين	××
النقدية المتولدة من التشغيل	××
الفوائد المدفوعة	(××)
ضرائب الدخل المدفوعة	(××)
صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل	××

المصدر: طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أسس الإعداد والعرض والتحليل، مرجع سبق ذكره، الجزء الأول، ص: 527.

المطلب الثالث: الإفصاح حسب محتوى المعيار"IAS 24" الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار " IAS24" " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة "للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة وسوف نبين فيما يلي محتويات هذا المعيار.

الفرع الأول :نطاق المعيار IAS 24

قبل أن نتطرق إلى نطاق المعيار يجب أن نوضح بعض المصطلحات وذلك كما يلي [1]:

1- **الأطراف ذات العلاقة: هي الأطراف التي يكون فيها لطرف معين القدرة على السيطرة على طرف آخر** أو ممارسة تأثير هام أو سيطرة مشتركة عليه، و ذلك فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.

2- **العمليات بين الأطراف ذات العلاقة :**هي تحويل موارد وخدمات والتزامات بين الأطراف ذات العلاقة بغض النظر عمن يتحمل السعر، ويمكن أن تحدد السعر بإحدى الطرق التالية:

أ .**سعر البيع :**أي يحدد السعر وكأن الطرف ذات العلاقة كأي طرف خارجي يتم البيع إليه.

ب .**سعر إعادة البيع :**وهو السعر الذي يقوم الطرف ذات العلاقة المستلم للموارد والبضائع بإعادة البيع فيه على طرف خارجي.

ج .**سعر التكلفة :**و يتم بيع إلى الطرف ذات العلاقة بسعر التكلفة، دون إضافة أي هامش ربح إلى هذا السعر.

د .**سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح معين** :و ذلك بإضافة هامش ربح معين إلى التكلفة.

هـ .**الموظفون الإداريون الرئيسيون :**هم الأشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن التخطيط والإدارة وضبط نشاطات المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك جميع المدراء سواء كانوا تنفيذيين أو غير ذلك.

و .**السيطرة :**سلطة إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة بهدف الحصول على منافع نشاطاتها.

ز .**السيطرة المشتركة :**اتفاق تعاقدي على اقتسام السيطرة.

ح .**التأثير الهام** :هي صلاحية وسلطة المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية لمؤسسة ما، ولكنها ليست سيطرة أو تحكم على تلك المؤسسات.

3- **نطاق المعيار**:

يتم تطبيق معيار المحاسبة الدولي24 IAS في ما يلي[2] :

أ .تحديد و تعريف الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات المتبادلة.

ب .تحديد الأرصدة المعلقة بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة الخاصةبها.

ج .تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود في النقطتين السابقتين مطلوبا.

د .تحديد الإفصاحات التي ينبغي القيام بها حول تلك البنود.

1- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص: 246.

2- مأمون حمدان، المعيار المحاسبي الدولي IAS 24 .جمعية المحاسبين القانونيين السورية، سوريا، 2008 .

الفرع الثاني : معايير تحديد الأطراف ذات العلاقة

يجب التعرف على المعايير المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة، لبيان متى يمكن اعتبار الأطراف على علاقة ببعضها البعض، وبالتالي وجوب الالتزام بإفصاحات معينة من خلال قوائمها المالية، ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي [1]:

1- يكون الطرف على علاقة بالمؤسسة:

أ . إذا كان الطرف بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر:

- يسيطر على المؤسسة أو يخضع لسيطرتها، أو يخضعان لسيطرة مشتركة وهذا يشمل المؤسسات الأم المؤسسات التابعة، والمؤسسات المماثلة (والتي تتعلق بامتلاك مؤسسة ما بما نسبته % 50 أو أكثر من حقوق الملكية في مؤسسة أخرى، وبذلك تكون للمؤسسة المالكة قدرة على السيطرة والتحكم بالسياسات والقرارات التشغيلية والمالية وكافة الأمور الأخرى التي تتعلق بالمؤسسة.

- له مصلحة في المؤسسة تخوله بوجود تأثير هام أو فعال عليها، والتأثير الفعال أو الهام هو التأثير الذي تنفذه المؤسسة عندما تملك % 20 إلى % 50 من أسهم مؤسسة أخرى مع عدم وجود سيطرة، ويكون التأثير على السياسات التشغيلية والمالية.

- له سيطرة مشتركة على المؤسسة كما هو الحال في العقود المشتركة .

ب . إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة زميلة كما هي معرفة بالمعيار IAS28 المتعلق بالاستثمارات في المؤسسات الزميلة.

ج . إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن عقد مشترك والتي تكون فيه المؤسسة كمتعاقد) كما هو منصوص عليه في المعيار IAS31 المتعلق بالمصالح في العقود المشتركة.

د . إذا كان الطرف ذات العلاقة واحد من الموظفين الإداريين الرئيسيين للمؤسسة أو مؤسستها الأم.

هـ . إذا كان الطرف ذات العلاقة هو فرد مقرب لعائلة الشخص المذكور في (أ) ، (ج) .

و .إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن مؤسسة مسيطر عليها أو مشترك في السيطرة عليها أو تتأثر إلى حد كبير بقوة تصويت هامة في تلك المؤسسة بشكل مباشر أو غير مباشر مع أي شخص مذكور في (د) ، (هـ) ، (و) .

ز .إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن خطة منافع ما بعد الخدمة لمصلحة موظفي المؤسسة أو أي مؤسسة أخرى تكون على علاقة بالمؤسسة.

1- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص ص 247- 248.

ولا يمكن اعتبار الحالات التالية ذات علاقة:

-مؤسستان لهما نفس المدير أو المدير الرئيسي.

-متعاقدان لهما سيطرة مشتركة على عقد مشترك.

-الممولين، الاتحادات التجارية، الهيئات والوكالات الحكومية في علاقتها العادية بالمؤسسة.

-العميل المنفرد، المورد، صاحب حق التأليف، الوكيل العام والذين تتعامل معهم المؤسسة من منطلق الاستقلالية الاقتصادية.

الفرع الثالث :متطلبات الإفصاح وفق المعيارIAS24

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي24 **IAS** الإفصاح عما يلي[1] :

1- الإفصاح عن العلاقات بين المؤسسات الأم والمؤسسات التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتفصح المؤسسة عن اسم المؤسسة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي، و في حالة عدم قيام أي منهما بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر مؤسسة أم تقوم بذلك.

2 -تفصح المؤسسة عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل من منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع طويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة، والدفع على أساس الأسهم.

3 -في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة تفصح المؤسسة عن طبيعة العلاقة، ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة المعلقة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة بمبلغ الأرصدة المعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

4 -يتم تقديم الإفصاحات عن المؤسسة الأم والمؤسسات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على المؤسسة و المؤسسات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تشارك فيها المؤسسة، وموظفي الإدارة الرئيسية للمؤسسة أو مؤسستها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

المطلب الرابع : الإفصاح حسب محتوى المعيار7 IFRS الأدوات المالية – الإفصاحات

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات

1- .محمد مطر، وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص ص 380 -381 .

المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS 32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS 30 القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد والذي سيتم تناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول نطاق المعيار IFRS 7 :

قبل أن نتطرق إلى نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 " الأدوات المالية – الإفصاحات " ارتأينا أن نعرف بعض المصطلحات الواردة فيه و ذلك كما يلي[1]:

1.**الأداة المالية :**أي عقد يؤدي إلى نشوء أصل مالي لمؤسسة ما، أو أداة حقوق ملكية أو التزام مالي لمؤسسة أخرى.

2.**الأصل المالي :**هو أي أصل يكون عبارة عن:

أ .نقد.

ب .أداة حق ملكية لمؤسسة أخرى.

ج .حق تعاقدي لقبض نقد أو أصل مالي من مؤسسة أخرى، أو حق تعاقدي لمبادلة أصول مالية أو التزامات مالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون ايجابية.

د .عقد قد تتم تسويته من خلال أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة وغير مصنف على أنه أداة حق ملكية للمؤسسة وتشمل هذه العقود:

-عقود ليست مشتقة وتتضمن التزام تعاقدي للمؤسسة لاستلام عدد متغير من أدوات ملكيتها.

-عقود مشتقة سيتم تسويتها من قبل المصدر بأي طريقة باستثناء تبادل قيمة نقدية محددة أو أصل مالي معين مقابل عدد محدد من أدوات الملكية لخاصة بالمؤسسة.

3.**الالتزام المالي:**

أ .التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر لمؤسسة أخرى، أو لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع مؤسسة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية.

ب .عقد سيتم تسويته أو قد يتم تسويته باستخدام أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة.

4.**المشتقات المالية:**هي أدوات مالية تنتج عن عقود تتم مع الغير وتتصف بما يلي:

أ .تتغير قيمتها بتغير البند المتفق عليه في العقد مثل :سعر الفائدة، أسعار سعر صرف العملة.

ب .لا تحتاج إلى صافي استثمار أولي عند إبرام العقد أو يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد.

ج .سيتم تسويتها في المستقبل.

1- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، 2008 ، ص 635 .

د .من أمثلتها العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المقايضة، عقود الخيار.

5.هدف المعيار[1] IFRS 7 :

هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي7 IFRS بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بطريقة تسمح لمستخدمي تلك القوائم من:

أ .تقيم الأهمية للأدوات المالية على الوضعية المالية والأداء المالي للمؤسسة.

ب .إبراز المعلومات المتعلقة بالمخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة والطريقة التي يمكن إدارتها هذه المخاطر.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي7 IFRS الأدوات المالية – الإفصاح مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS39او IAS32 .

6.نطاق المعيار7 IFRS:

يجب أن يطبق المعيار من قبل جميع المؤسسات ولكافة أنواع الأدوات المالية باستثناء ما يلي[2] :

أ. الحقوق في المؤسسات التابعة والحليفة والمشاريع المشتركة والتي يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار IAS27،IAS28، IAS31

ب. حقوق والتزامات الموظفين الناتجة عن خطط منافع الموظفين بموجب معيار المحاسبة الدولي IAS19 .

ج. عقود التعويض المحتملة الناتجة عن اندماج الأعمال بموجب معيار الإبلاغ المالي الدوليIFRS3 .

د. عقود التأمين المعرفة بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS4 .

هـ. الأدوات المالية، العقود والالتزامات المتعلقة بعمليات التسديد على أساس السهم بموجب معيار الإبلاغ المالي الدوليIFRS 2 .

الفرع الثاني متطلبات الإفصاح وفق IFRS7

يتطلب معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 مايلي[3]: :

1. يجب على المؤسسة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الأصول المالية، الالتزامات المالية، وحقوق الملكية) والإفصاح على مستوى الفئة عن المعلومات التالية:

1- المرجع السابق ، ص783 .

2- . معيار التقرير المالي الدولي " 07 الأدوات المالية – الإفصاح- "

3- محمد أبو نصار، جمعة حميدات،مرجع سبق ذكره ، ص 635 .

أ. الإفصاح عن طبيعة ومقادير التدفقات النقدية وظروف عدم التأكد المحيطة بها والمتعلقة بالأدوات المالية.

ب. أسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية المختلفة المتعلق بالأدوات المالية، بما في ذلك تحديد القيم العادلة لهذه الأدوات.

إضافة إلى ما سبق هناك إفصاحات أخرى مطلوبة بموجب المعيار IFRS 7 هي :

أ. معلومات عن أهمية الأدوات المالية.

ب .معلومات عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تظهر بسبب الأدوات المالية، ويشمل ذلك سياسة التحوط المستخدمة والمخاطر التي يتوقع أن تنتج عن التعامل بالأدوات المالية سواء تم عرض هذه الأدوات في الميزانية أو لم يتم عرضها.

1- الإفصاحات المتعلقة بأهمية الأدوات المالية:

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات، تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم الأهمية للأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وذلك كما يلي:

أ .الميزانية:

- الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية لكل فئة كما هي معرفة في المعيار IAS 39
- الأصول المالية والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر موضحة بشكل منفصل، المقتناة لأغراض المتاجرة والمحددة كذلك عند الاعتراف المبدئي بها.
- الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية، وذلك في حالة قيام المؤسسة بإعادة تصنيف أصل مالي من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفئة أو العكس.
- الاستثمارات المقتناة لحين استحقاقها.
- الأصول المتاحة للبيع.
- القروض والذمم.
- الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتغيرات في القيمة العادلة.
- إفصاحات عن البنود التي لم يتم الاعتراف بها وتشمل تحويلات الأصول المالية والتي لا يجوز الاعتراف بها محاسبيا في ظل المعيار IAS 39 بهاحيث يتم الإفصاح عن طبيعتها والمخاطر المتعلقة بها .
- معلومات عن الأصول المالية وغير المالية المرهونة والمقتناة كضمان.
- تسويات لحسابات سائر الديون المعدومة . 125

- الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة.
- مخالفات شروط اتفاقيات القروض.

ب .قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية:

- يتم الإفصاح عن بنود الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر.
- السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية و التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية
- الإفصاح عن محاسبة التحوط (نوع التحوط) .
- القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بالمقارنة مع القيمة الدفترية

وصف كيفية تحديد القيمة العادلة، معلومات تفصيلية إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية.

2- الإفصاح المتعلق بالأدوات المالية:

يجب على المؤسسة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تسمح لمستعملي القوائم المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية في تاريخ الإبلاغ المالي ويشمل ذلك ما يلي[1]:

أ . **الإفصاحات النوعية** :وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية، عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها وهي:

-التعرض للمخاطر لكل نوع من الأدوات المالية.

-أهداف الإدارة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة هذه المخاطر.

-التغيرات من الفترات السابقة.

ب . **الإفصاحات الكمية :**وهي معلومات عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الإدارة بها، وتتضمن هذه الإفصاحات ما يلي:

-ملخصا لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ.

-إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

-تركز المخاطر سواء على أساس جغرافي، أو على عملاء معينين أو في أسواق معينة، أو على أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية، ويرتبط ذلك بسياسة التنويع.

.3إفصاحات أخرى مطلوبة[2]:

سوف نوضح بعض الإفصاحات المتعلقة بالبنود التي وردت إجمالية في الفروع التي سبق وأن تطرقنا لها كما يلي:

1- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص ص306 - 307 .

2- المرجع السابق ، ص ص787 -788 .

أ . **مخاطر السيولة** :هي المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على تدبير الأموال النقدية اللازمة للوفاء بالالتزامات ويطلق عليها بمخاطر التمويل وتتطلب الفقرة 39 من المعيارIFRS الإفصاح عن ما يلي :

- تحليل لتواريخ استحقاق المطلوبات المالية القائمة.
- وصف لكيفية إدارة مخاطر السيولة لتلك المطلوبات.

ب .**مخاطر السوق** :هي المخاطر التي تكون فيها القيمة العادلة، أو التدفقات النقدية للإدارة المالية، ستتغير بسب التغيرات في الأسعار السوقية، ويجب الإفصاح كما يلي:

- تحليل الحساسية لكل نوع من أنواع مخاطر السوق التي قد تتعرض لها المؤسسة، كما في تاريخ القوائم المالية مع بيان أثر هذه المخاطر على قائمة الأرباح والخسائر وحقوق الملكية، ويعني تحليل الحساسية تحليل مدى تأثير معدلات أسعار فائدة افتراضية مختلفة على محفظة الأوراق المالية: [1]
- الأساليب والفرضيات المستخدمة في إعداد تحليل الحساسية .
- التغيرات التي طرأت على الأساليب والفرضيات المستخدمة مقارنة بالفترات السابقة وأسباب هذه التغيرات.

ومن الطرق التي يمكن استخدامها لتحليل الحساسية طريقة القيمة المرجحة بالمخاطر والتي تظهر العلاقة المتبادلة بين متغيرات المخاطر مثل معدلات الفائدة، معدلات أسعار الصرف، واستخداماتهاا في إدارة المخاطر المالية.

ج .**مخاطر الائتمان :**هي المخاطر التي تتعلق بعدم القدرة على الوفاء بقيمة الأداة المالية التي تمثل الالتزام المالي في تاريخ استحقاقها ويجب الإفصاح لكل فئة من الأدوات المالية عما يلي:

- الحد الأقصى للمبلغ الذي قد تتعرض له المؤسسة لمخاطر الائتمان بتاريخ القوائم المالية دون الأخذ بعين الاعتبار أيي ضمانات بحوزة المؤسسة.
- وصف للضمانات الموجودة بحوزة المؤسسة مقابل تلك الأدوات.
- الإفصاح عن المزايا الائتمانية للأصول المالية.

د .**مخاطر التدفقات النقدية :**وهي المخاطر المتعلقة بالتغيرات في التدفقات النقدية المرتبطة بالأداة المالية نتيجة لعوامل مختلفة.

هـ .متطلبات الإفصاح المتعلقة بتحوط التدفق النقدي :

وتشمل ما يلي:

- الفترات التي سيحدث فيها التدفق النقدي ومتى ستؤثر هذه التدفقات عل الربح والخسارة.
- وصف لأي عمليات تم التحوط لها مسبقا ولا يتوقع حدوثها.

1 - مرجع سبق ذكره ، ص 790 - 791 .

- المبلغ المعترف به في حقوق الملكية خلال الفترة.
- المبلغ المحول من قائمة حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح والخسائر للفترة المذكورة.

و .**محاسبة التحوط :** على المؤسسة الإفصاح وبشكل منفصل لكل نوع من أنواع التحوط المذكورة في معيار المحاسبة الدولي39 IAS كما يلي:

- وصف لكل نوع من أنواع التحوط.
- وصف للأدوات المالية المخصصة كأدوات تحوط والقيم العادلة لها بتاريخ التقارير المالية.
- طبيعة المخاطر المتحوط لها.

ز .**التحوط :**

هو وسيلة لإدارة المخاطر يتم من خلالها استخدام مشتقة مالية واحدة أو أكثر من ذلك، أو أدوات تحوط أخرى لمواجهة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لأصل أو التزام مالي، لأي عملية مستقبلية و في هذا الصدد يجب التمييز بين أداة التحوط والبند المتحوط له.

ح .أداة التحوط :وتتمثل في المشتقات المالية.

ط. البند المتحوط له: هو أصل أو التزام أو تعاقد مؤكد أو صافي استثمار في عملية جانبية يعرض المؤسسة إلى مخاطر التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها [1] .

ولقد تم التطرق إلى كثير من المصطلحات الرئيسية في المعيار IAS39 المتعلق بالأدوات المالية الاعتراف والقياس، ويأتي تركيز المعيار IFRS 7 على الإفصاحات عن المخاطر المتعقلة بالأدوات المالية، كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، نظرا للتوسع الكبير في التعامل بالأدوات المالية، وما تشكله هذه الإفصاحات سواء كانت كمية أو نوعية من زيادة المعلومات عن الأدوات المالية ووضوحها وشفافيتها، والتي تمكن المستفيدين وأصحاب العلاقة من اتخاذ قراراتهم برشد وعقلانية، خاصة بعد ظهور مشاكل عدة ناتجة عن عدم كفاية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، والمتعلقة بالأدوات المالية للتعامل مع المخاطر المحيطة بها.

1- .محمد أبو نصار، مرجع سبق ذكره ، ص ص663 - 664

المبحث الثالث: المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية المفصح عنها

تزايد الاهتمام بالوظيفة الإعلامية للمحاسبة مع ظهور نظرية الاتصالات، ونظرية الاستثمارات الحديثة، التي تقوم على فروض السوق الكفء ونظرية محفظة الأوراق المالية ،ونموذج تسعير الأصل الرأسمالي ونموذج السوق، مما ترتب عليه زيادة الطلب على المعلومات المحاسبية، ولقد أكدت الكتابات والأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية، باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملاءمة والحداثة.

المطلب الأول: دور الإفصاح في تعظيم جودة ومحتوي التقارير المحاسبية

تقسم الوظيفة المحاسبية إلى قسمين القياس والتوصيل، إلا انه لا يمكن فصل كل منهما عن الآخر حيث تتوقف جودة ومصداقية التوصيل المحاسبي على دقة التوصيل وسلامة القياس، كما تتحد أسس ومعايير القياس في ضوء أهداف ومنهج التوصيل والبعد الإعلامي للوظيفة المحاسبية.

الفرع الأول: مفهوم المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المحاسبي قيمة ما يحتويه التقرير من معلومات اقتصادية، من وجهة نظر مستخدم هذا التقرير، في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمؤسسة، مثل القرارات التي يتخذها المستثمرون بشأن توظيف أموالهم فيها، أو قرارات المقرضين بشأن منحها التسهيلات المصرفية والائتمانية [1]، وتتحد قيمة المعلومات المحاسبية، بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل، وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات.

وعليه يتم التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (التكلفة، العائد)، و المشار إليه في الفصل الأول ، إلا أن تقدير تكلفة المعلومات يمكن أن يتم بدقة، لكن تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة، نظرا لتعدد الاستعمالات .

إن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها وهناك ثلاث عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار هي : [2]

- منفعة المعلومات.
- درجة الرضا على المعلومات ك المعلومات على عدة مستويات.
- درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات.

1- .محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المهنية، ص 317 .

2- بوعيشة مبارك، هبة بوشوشة، دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن،- 3-5 نوفمبر 2009 ، ص 04

ولكن الحصول على تلك المعلومات يتطلب تكلفة، وعندما تزيد تكلفة الحصول على المعلومات عن قيمة هذه المعلومات فإننا نكون أمام بديلين[1]:

- زيادة قيمة المعلومات من خلال زيادة درجة صحتها، أو من خلال زيادة المنافع المتحصل عليها من المعلومات.
- تدنيه التكلفة من خلال تخفيض درجة صحة المعلومات، أو من خلال التقليل من المنافع المستمدة من هذه المعلومات.

ويجمع الباحثون على أن مصالح فئتي المستثمرين والمقرضين تعد الدالة الأساسية، التي يتم الاسترشاد بها في تقييم المحتوي الإعلامي للبيانات المالية المنشورة، بصفتها أكثر الفئات استخدامات للبيانات المحاسبية بشكل عام، وتقوم القاعدة الأساسية التي تحكم بناء هذه الدالة على مبدأين أساسيين هما:

- أن الفائدة المحققة لمستخدم التقرير المالي بما تحويه من معلومات تزيد بزيادة قيمة المعلومات المحتواة فيه.
- أن المحتوي الإعلامي للتقرير المالي ممثلا بقيمة ما يحتويه من معلومات اقتصادية تزيد بزيادة معدل التغير الحادث في قيم البنود المكونة للتقرير وذلك على مدار الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير.

ومن أجل فهم المحتوى الإعلامي للتقارير المالية نأخذ كمثال دراسة Beaver 1968 حول محتوى المعلومات في الربح المحاسبي[2] التي تعتبر من أهم الدراسات في هذا المجال والتي ركزت على اتجاه عائد السوق للأسهم وليست على إشارة العائد فقط، كما في دراسة Bell et Brown قد افترض أنه لو كانت المعلومات المحاسبية متمثلة في رقم الربح المحاسبي مفيدة للمستثمرين، فإن درجة التباين لعائد السوق لسهم في أسبوع الإعلان عن الربح المحاسبي يفوق هذا التباين في غير أسبوع الإعلان عن الربح وقد استنتج Beaver أن الإعلان عن الربح المحاسبي السنوي يحتوي على معلومات ملائمة لتقييم المؤسسة.

وقد قام عدد من الباحثين بتطبيق نفس منهج البحث الخاص بدراسة Beaver لاختبار محتوى المعلومات للتقارير الربع سنوية، وكذلك لاختبار محتوى المعلومات لتنبؤات الإدارة وقد توصلت هذه البحوث إلى النتائج التالية:

- التقارير السنوية والربع سنوية تقدم معلومات مفيدة للمستثمرين.

1- بوعيشة مبارك، مرجع سبق ذكره ، ص 04

2- كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006 ، ص 19

- هناك مصادر أخرى غير التقارير السنوية وربع السنوية يحصل المستمرين من خلالهاعلى المعلومات.
- تعكس أسعار الأسهم المعلومات التي تحتويها التقارير المحاسبية قبل نشرها بوقت كافي.
- يزيد محتوى المعلومات التي تقدمها التقارير السنوية، إذا لم يسبقها نشر تقارير مرحلية (ربع سنوية) أو إذا لم يكن هناك مصادر بديلة للمعلومات.

وهكذا فإن معلومة ما تكون مفيدة وذات قيمة للمتعاملين في أسواق المال، فقط إذا ما أدى توفرها في السوق على حدوث استجابة لها على أسعار الأسهم وحينئذ يصبح لهذه المعلومة قيمة أو محتوي إعلامي، وتحدد فرضية السوق الكفء ثلاثة مستويات من الكفاءة هي: [1]

أ .**المستوى الضعيف :**ضمن هذا المستوى من الكفاءة فإن أسعار الأسهم الحالية أو الجارية في السوق تعكس فقط المعلومات المتوفرة للمستثمرين عن اتجاه الأسعار التاريخية للأسهم نفسها.

ب .**المستوى شبه القوي :**وضمن هذا المستوى من الكفاءة، فإن أسعار الأسهم الحالية أو الجارية، تعكس بالإضافة إلي المعلومات التاريخية المعلومات الجارية أيضا، ولكن بشرط أن تكون هذه المعلومات عامة ومتاحة لجميع المتعاملين فيه بدون استثناء.

ج .**المستوى القوي :**في حدود هذا المستوى ستعكس الأسعار الحالية أو الجارية للأسهم جميع المعلومات التاريخية والجارية وبنوعيها العامة والخاصة، وهي المعلومات التي تتوفر استثناء لبعض المتعاملين في السوق.

وأكثر المستويات الثلاثة ارتباطا بالمعلومات المحاسبية والإفصاح المتوفر فيها هو المستوى الثاني، باعتبار أن المعلومات العامة التي تكون عادة متاحة لجميع المتعاملين في هذا السوق هي البيانات المحاسبية المنشورة.

الفرع الثاني :صعوبات إعداد واستخدام المعلومات المحاسبية :

إن الاستعراض لطبيعة المعلومات التي تحتاجها الإدارة والأطراف الأخرى، يمكن تبويبها إلى مجموعتين الأولى المعلومات الحالية الواردة في التقارير التقليدية، والثانية المعلومات المستحدثة المطلوب توافرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، ويواجه كلا المجموعتين عددا من التحديات عند إعداد واستخدام المعلومات المالية الواردة بها، ويتطلب الأمر من المحاسبين باعتبارهم المعدين لها، ومن المديرين باعتبارهم المستخدمين لها، التعرف على طبيعة هذه التحديات وتحديد أساليب مواجهتها.

يمكن رصد أربع مشكلات أساسية في مجال تقييم المعلومات المحاسبية، التي تتضمنها التقارير المحاسبية الحاليةهي [2]:

1- عاطف وليم اندراوس، أسواق الأوراق المالية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007 ، ص15

2- .محمود السيد الناغي، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية، المكتبة العصرية، مصر، 2002 ، ص ص147 -

1- عجز المعلومات الحالية عن مقابلة التغيرات في النظم التصنيعية والبيئية[1]:

إن ظهور تقنيات وأساليب متقدمة في التصنيع، ترتب عنه تغيرات في عمليات الإنتاج في معظم المؤسسات، بما يساعد على تحقيق أهداف الجودة والمرونة في مقابلة احتياجات العملاء، ومثل هذه التغيرات سببت عدد من المشاكل من أهمها الاستثمار في التقنية المتقدمة، وكيفية حساب تكاليف الإنتاج وكيفية تعديل نظم الرقابة ومقاييس الأداء لتزويد المديرين لاحتياجاتهم من المعلومات، وأصبح الاعتقاد قائما بأن نظم مقاييس الأداء ورقابة التكاليف لا توفر المعلومات المناسبة لرقابة الأنشطة في المؤسسات التي تعمل في بيئة صناعية متقدمة.

إن نظم المحاسبة الإدارية التقليدية تتجه للتركيز على التقرير عن تكاليف العمل المباشر والكفاءة، في الوقت الذي توجه فيه اهتماما قليلا إلى الرقابة على تكاليف المواد والتكاليف الإضافية، هذا فضلا أن التركيز على التكلفة فقط دون العوامل الأخرى تجعل لدى المديرين والموظفين دافعا للتركيز بشكل أساسي على التكلفة، وتجاهل العوامل الأخرى الهامة مثل التسويق والاعتبارات الإدارية والإستراتيجية.

2- حدود الاستفادة من نظم تكاليف الإنتاج التقليدية:

تقوم المؤسسات اليوم بإنتاج عدد كبير من المنتجات، والعمل المباشر يمثل فقط جزءا صغيرا من التكاليف الكلية في الوقت الذي زادت فيه أهمية التكاليف الإضافية، ويصعب مع هذا الموقف تبرير تحميل التكاليف الإضافية على أساس تكاليف العمل المباشر، مثل هذا الموقف يتطلب توفير معلومات أكثر دقة حول خليط الإنتاج والقرارات الأخرى ذات التأثير على ربحية المؤسسة.

3- أصبحت المحاسبة الإدارية نظاما فرعيا للمحاسبة المالية:

إن الممارسة الحالية للمحاسبة الإدارية، جعلت منها نظاما فرعيا للمحاسبة المالية أكثر من كونها أداة توفير معلومات إضافية لخدمة الإدارة، و إن التكاليف المحسوبة على أساس مبادئ المحاسبة المالية، يمكن أن توفر بشكل تقريبي مقبول تحميل التكاليف بين تكلفة المبيعات والمخزون لأغراض التقارير المالية الخارجية ولكن ليس مناسبا لأغراض الاستخدام الداخلي في جميع الأحوال.

4- الاهتمام قليل بالبيئة الخارجية:

وضعت المحاسبة الإدارية نفسها في مأزق، عندما ركزت اهتمامها نحو المقارنات الداخلية للتكلفة والإيرادات وأولت اهتماما أقل لاعتبارات البيئة الخارجية، والتي تعمل خلالها المؤسسة، وقد ترتب عن ذلك أن زادت الآراء والحاجة إلى أهمية أن تتولى المحاسبة الإدارية إعداد تقارير معلومات إضافية.

1- .محمود السيد الناغي، المرجع السابق ، ص ص147 - 148

الفرع الثالث : الاعتبارات العامة لعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية

حدد المعيار المحاسبي الدولي الأول بعض الاعتبارات العامة لضمان تحقيق العرض العادل للبيانات المحاسبية وزيادة قيمتها لدى مستخدميها وتشمل ما يلي [1]:

أ . التمثيل الصادق والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية:

يجب أن تعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بعدالة المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة، ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار العمليات والأحداث الأخرى على حسابات المؤسسة ذات العلاقة، وكذلك توفر الشروط التي تقتضيها المفاهيم المحاسبية وطرق الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وتعاريفها، ويفترض عند إعداد القوائم المالية استنادا إلى معايير المحاسبة الدولية، ضرورة أن تؤدي إلى قوائم مالية تحقق التمثيل العادل، ولكن إذا كان الالتزام بهذه المعايير مضللا بحيث يكون متعارضا مع أهداف القوائم المالية المنصوص عليها في إطار إعداد وعرض القوائم المالي،ة فيمكن الخروج عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وفي سبيل ذلك يجب تفعيل الإدارة لحكمها الشخصي، بما يؤدي إلى تحقيق التمثيل الصادق والعرض العادل للمعلومات المالية الموثوقة والصحيحة.

ب . فرضية الاستمرار:

تعتبر فرضية استمرارية المؤسسة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها، فالمؤسسة التي تعد قوائمها على أساس هذه الفرضية، وتختلف عن المؤسسة التي تقوم بإعداد قوائمها المالية على أساس التصفية الذي يستند على عدم قدرة المؤسسة على الاستمرارية، وبذلك فيجب على المؤسسة تقييم مدى قدرتها على الاستمرار، والإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المؤسسة غير قادرة على الاستمرار، وإذا تبين للإدارة أن المؤسسة غير قادرة على الاستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس فرضية الاستمرارية، وفي هذه الحالة يتطلب المعيار IAS 1 إدراج مجموعة من الإفصاحات تتعلق بالظروف التي أدت إلى عدم قدرة المؤسسة على الاستمرار.

ج . **المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق:**

من متطلبات المعيار IAS 1 أن تقوم المؤسسة بإعداد قوائمها المالية على أساس الاستحقاق، والذي يعترف بالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك بالإيرادات والمكاسب التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضها أولم يتم، ويتعلق أساس الاستحقاق بالاعتراف ببنود

1- خالد جمال الجعارات، مرجع سبق ذكره، ص ص48 - 49 .

الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية استنادا إلى طرق الاعتراف التي تضمنها الإطار المفاهيمي، أما قائمة التدفقات النقدية فلا تعد على أساس الاستحقاق كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية.

د . الاتساق أو الثبات:

يعني الاتساق الثبات في استخدام نفس الأسس والمبادئ من فترة لأخرى، وفيما يتعلق بالقوائم المالية فالاتساق يرتبط بالعرض والتصنيف لبنود القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية، وأسلوب إعدادها، ويجب الثبات باستخدام ذات طريقة العرض والتصنيف إلا إذا كان التغير مبررا بتغير الظروف، متطلبا جديدا لمعايير التقارير المالية الدولية، أو يؤدي إلى معلومات أكثر دقة وموثوقية، وأهمية الاتساق تكمن في قابلية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمقارنة، فإذا تم تغيير أسلوب العرض والتصنيف فيجب إعادة عرض المعلومات المقارنة على الأسس الجديدة.

هـ .الأهمية النسبية ومستوى التجميع:

تعني الأهمية النسبية اعتبار بند معين هام نسبة إلى بنود أخرى، ويترتب على ذلك اختلاف في المعاملة المحاسبية أو طريقة العرض، وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض يعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية، ويمكن تجميع البنود غير المتماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية.

و . المقاصة:

تعني المقاصة إظهار البنود على أساس القيمة الصافية الناتجة عن طرحها من بعضها البعض، كإظهار صافي الإيرادات بعد طرحها من المصروفات، وهذا يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح والبعد عن الشفافية، وينص المعيار IAS 1 على عدم جواز إجراء مقاصة بين بنود الأصول والالتزامات، أو بين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كان ذلك مطلوبا أو جائزا بموجب معيار من معايير التقارير المالية الدولية .

ز . المعلومات المقارنة:

تتعلق المعلومات المقارنة بالتزويد بمعلومات عن فترة أخرى، وذلك تطبيقا لخاصية قابلية المقارنة، والتي تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة، بقوائم مالية لفترة أو فترات مالية أخرى سابقة للمؤسسة ذاتها أو بقوائم مالية لمؤسسات أخرى، ولا يمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعدادها باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمبدأ الثبات أو الاتساق، ومن أجل تسهيل عملية المقارنة للقوائم المالية التي تعود لنفس المؤسسة، فيتطلب المعيار الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل القيم التي تتضمنها القوائم المالية والملاحظات إلا إذا تطلب معيار آخر غير ذلك.

ويجب أن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف، بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو أعيد تصنيفها، فيتطلب إدراج إفصاحات كما يلي:

- طبيعة عمليات إعادة التصنيف.
- قيمة كل بند أو فئة معينة من البنود التي تمت إعادة تصنيفها.
- أسباب إعادة التصنيف.

المطلب الثاني : الإفصاح لضمان الشفافية في المعلومات المحاسبية

يعد الإفصاح و الشفافية من أهم المبادئ التي توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في سنة 1999 لتطبيق الحوكمة [1]، واليمن شأنها تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

الفرع الأول :مفهوم الشفافية

يشير مصطلح الشفافية إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة[2] .

فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبط بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية[3] تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح .

لقد كشفت الأزمات المالية والانحرافات التي تمت في المؤسسات الكبرى، الحاجة الماسة إلى تدعيم مفاهيم لإفصاح والشفافية والمساءلة والنزاهة وحوكمة المؤسسات، وترسيخ تطبيقها حتى تحول دون تكرار مثل هذه الأزمات، فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية التي تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة

1- محمد حسن يوسف،محددات الحوكمة ومعاييرها مع اشارة إلى نمط تطبيقها في مصر ، بنك الاستثمار القومي ،2007 ، على الرابط الالكتروني التالي : www.saaid.net تم الاطلاع يوم 18/ 10 / 2011

2- مصطفي حسن بسيوني السعدني، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 5 سبتمبر 2007 ، ص ص 4-5 .

قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة و كافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، ممايؤثر على جودة المعلومات، فقد يتعمد البعض إلى انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين ، ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقةEnron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء.

فالإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

الفرع الثاني: الملاءمة والموثوقية في تحسين فعالية الإفصاح

تهدف الملاءمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم و إدراك محتواها، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبيIAS 1 في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي IAS7 ، IAS24 ، أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن

التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي IAS 1 إلى المصداقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة IAS 1 على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاءإصدار المعيار الدولي IAS31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم .

الفرع الثالث : دور الإفصاح في تطوير مناهج التقارير المالية :

نتيجة للتطور الاقتصادي الذي شهدته الدول، وتحول العديد منها إلى إتباع نظم اقتصادية تعمل وفقا لآليات السوق وقوى العرض والطلب، وحاجات المستثمرين إلى المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتعلقة بالمفاضلة بين أنواع الاستثمارات المختلفة والعائد والمخاطرة من كل منهما، أصبحت التقارير المالية من حيث اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها لا تفي بحاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، مما ترتب عليه ضرورة تطوير إجراءات الاتصال وإعادة النظر في طرقها ومدي كفاءتها في توصيل المعلومات المحاسبية، وفي ظل تعدد المستفيدين من التقارير المالية وتباين[1] المعلومات التي يحتاجون إليها تعرض الفكر المحاسبي لثلاثة مناهج أساسية لإعداد التقارير المالية هي:

1 .منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام:

وهو منهج يهتم بإعداد تقارير مالية يمكن أن تفي باحتياجات قطاعات واسعة من المستفيدين، وبرغم شيوع استخدام هذا المنهج إلا أنه يثير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين باستخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

2. منهج التوسع في البيانات التي يتم التقرير عنها:

1- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص -170 -171

يهتم هذا المدخل بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر، ومثال ذلك تضمين القوائم المالية القيم الحالية والقيم الجارية للأصول إلى جانب القيم التاريخية ويثير هذا المنهج عدة تساؤلات بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها للتقارير المالية والأسلوب الملائم لاختبارها، حيث أن هناك حدود معينة لمقدرة المستخدمين بشأن إمكانية استيعاب المعلومات الإضافية واستخدامها، حيث يتطلب الأمر تقييم كل معلومة يقترح إضافتها للتقارير الماليةبهدف الوقوف على مدى مناسبتها لمختلف المستفيدين. [1]

3 .منهج تطوير التقارير المالية:

ظهر هذا المنهج نتيجة ضغوط الجهات العلمية المهتمة بالمحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على رغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين طلبا للمزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ويبدوا هذا التطوير من خلال ظهور العديد من القوائم أبرزها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية، القوائم المالية التنبؤية، القوائم المالية الموجزة، والقوائم المالية ذات أسس القياس المتعددة، وقد حدد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة عام 1984 مجموعة متكاملة من التقارير ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية هي القوائم المالية المرحلية والتقارير والقوائم الملخصة، التي تعد تدعيما للإفصاح المحاسبي، فضلا عن مجموعة أخرى من القوائم وأهمها قائمة القيمة المضافة، القوائم المعدلة بالتغير في مستويات الأسعار، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعين الإفصاح عنها بقائمة التوقعات المستقبلية وقائمة أهداف الوحدة، وقائمة بيان العمالة، وبذلك تتكامل تلك القوائم لتكون في مجموعها التقرير المالي للوحدات الاقتصادية والذي يتم من خلاله تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذ القرارات.

ولقد لعبت المعايير المحاسبية دورا هاما في تطوير تلك القوائم لأغراض زيادة اكتمال محتوي المعلومات ومستوى جودتها ونفعيتها.

المطلب الثالث: التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة المعلومات المحاسبية

نتيجة للضغوط من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة، ورغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ظهرت عديد من القوائم المالية أهمها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية الدورية، والتي أدت بدورها إلى اكتمال محتوى المعلومات وأثرت على درجة جودتها، ولا شك أن كافة تلك التقارير المالية تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام وبيانات، منها ما يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك القوائم أو ما يعرف بالإفصاح.

1- المرجع سابق، ص 171 .

الفرع الأول التقارير القطاعية :

تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمؤسسة، من أنها تظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، ومعلومات حول العملاء الرئيسيين لدى المؤسسة، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدموا التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، ويحدد المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير والإفصاح عنها حول القطاعات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار 30 /11/ 2006 ا المعيار IFRS 8 القطاعات التشغيلية الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي IAS 14 وهو ساري المفعول اعتبارا من 01/ 01/ 2009 والذي كان هدفه الأساسي الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها، وفيما يخص نطاق المعيار فإنه يطبق على ما يلي : [1]

1.القوائم المالية المنفصلة أو المنفردة للمؤسسة .

2.القوائم المالية الموحدة للمؤسسة الأم .

3.إذا قامت مؤسسة غير ملزمة بتطبيق هذا المعيار بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالقطاعات ولا تنسجم هذه الإفصاحات مع متطلبات هذا المعيار، فإنه لا يجوز وصف هذه المعلومات كمعلومات قطاعية.

4.إذا تضمنت التقارير المالية السنوية كل من البيانات المالية الموحدة للمؤسسة الأم والبيانات المالية المنفصلة للمؤسسة، فإن المعلومات حول القطاعات مطلوبة في القوائم المالية الموحدة فقط.

وقد حدد معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 8 القطاع التشغيلي بأنه ذلك الجزء من المؤسسة الذي يتصف بما يلي[2]:

أ .يمارس نشاط تجاري، يولد إيرادات، يتحمل مصاريف بما فيها الإيرادات والمصاريف الناتجة عن العمليات مع أجزاء المؤسسة الأخرى.

ب .يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي للمؤسسة.

ج .تتوفر معلومات منفصلة حول تلك القطاعات.

1- جمعة حميدات، التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية - 2009 معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم - IFRS 8جمعية المحاسبين .القانونيين الأردنيين،2009

2- المرجع السابق .

5. القطاعات المشمولة في التقارير المالية

يتطلب المعيار الإفصاح لكل فترة تعرض فيها القوائم المالية كما يلي:

* العوامل المستخدمة في تحديد قطاعات المؤسسة المشمولة في التقارير، بما في ذلك أساس التنظيم فيما إذا اختارت الإدارة تنظيم المؤسسة على أساس الفروقات في المنتجات والخدمات، أو المناطق الجغرافية أو خليط من تلك العوامل، وفيما إذا تم تجميع القطاعات التشغيلية.

* أنواع الخدمات والمنتجات التي يستمد كل قطاع تشغيلي مشمول في التقارير المالية إيراداته منها .

* معلومات حول الأرباح والخسائر المعلنة للقطاع التشغيلي، بما في ذلك الإيرادات والمصاريف المحددة المشمولة في الأرباح والخسائر لذلك القطاع، ومعلومات حول أصول والتزامات القطاع، وأسس القياس المستخدمة.

* مطابقات إجمالي إيرادات القطاع وإجمالي أرباح وخسائر القطاع المعروضة، وأصول والتزامات القطاع وبنود القطاع الهامة الأخرى مع المبالغ المقابلة لها للمؤسسة ككل، أي يجب إعداد مطابقة تسوية بين مبالغ قائمة المركز المالي للقطاعات المشمولة في التقرير المالي مع مبالغ قائمة المركز المالي للمؤسسة ككل وذلك بتاريخ عرض كل قائمة مركز مالي مع إعادة عرض بيانات الفترة السابقة.

الفرع الثاني: التقارير المالية المرحلية

تبرز في كثير من الأحيان الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترة معينة، تكون أقصر من الفترة المالية الواحدة، كإعداد قوائم مالية عن ربع أو نصف سنة، تسمى هذه التقارير بالتقارير المالية المرحلية أو المؤقتة، فالتقرير المالي المرحلي هو عبارة عن" تقرير مالي لفترة مرحلية يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة مرحلية، والفترة المرحلية هي فترة أقل من سنة مالية كاملة تقدم حولها التقارير المالية "، وقد تم التطرق لذلك بموجب المعيارالمحاسبي IAS 34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية، حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وتتبع أهمية التقارير المالية المرحلية في أنها تقوم بتقديم تحديث لآخر مجموعة من البيانات المالية السنوية، حيث تركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا تكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقا، كما تقوم بتحسين قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها، لم يحدد المعيار بشكل إلزامي المؤسسات التي تقوم بنشر تقارير ماليةمرحلية، وإنما ترك الحرية في ذلك للحكومات والجهات المنظمة لأسواق الأوراق المالية والهيئات المحاسبية، ولكنه يشجع المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية على تقديم تقارير مالية مرحلية في بداية النصف الأول من السنة المالية على الأقل، ومثل هذه التقارير يجب أن تكون متوفرة

خلال فترة أقصاها 60 يوم من بداية الفترة المرحلية [1]، أماإذا اختارت المؤسسة أو طلب منها نشر تقارير مالية مرحلية بموجب معايير المحاسبة الدولية، فهي ملزمة بالمعيار IAS34 وفيما يخص مكونات التقارير المالية المرحلية فيجب أن تحتوي كحد أدنى على ميزانية عمومية مختصرة، قائمة دخل مختصرة قائمة تدفقات نقدية مختصرة، قائمة مختصرة تبين إما كافة التغيرات في حقوق الملكية أو التغيرات في حقوق الملكية عدا المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين، إيضاحات تفسيرية مختارة وكحد أدنى تحتوي هذه الإيضاحات على ما يلي [2]:

1.بيان يفيد أن نفس السياسات المحاسبية، وطرق الحساب المتبعة في التقرير المالي السنوي، يتم إتباعها في التقرير المرحلي، وإذا تم تغيير هذه السياسات يجب إجراء وصف لها.

2. ملاحظات تفسيرية بشأن موسمية أو تكرار العمليات المرحلية.

3.طبيعة ومبلغ البنود التي تؤثر على عناصر الميزانية أو صافي الدخل أو التدفقات النقدية التي تعتبر غير عادية بسبب طبيعة أو حجمها أو عدد مرات حدوثها.

4.طبيعة ومقدار التغيرات في تقديرات المبالغ الواردة في التقارير السابقة سواء كانت مرحلية أو سنوية، إذا كان لهذه التغيرات أثر مادي في الفترة المرحلية الحالية.

5.إصدارات وإعادة شراء، وتسديدات الأوراق المالية الخاصة بالدين وحقوق الملكية.

6.أرباح الأسهم المدفوعة منفصلة للأسهم العادية والأسهم الأخرى.

7.الإفصاح عن بيانات القطاعات.

8.الأحداث المادية اللاحقة لنهاية الفترة المرحلية.

9.أثر التغير في تكوين المؤسسة أثناء الفترة المرحلية بما في ذلك دمج الأعمال وامتلاك أو بيع مؤسسات تابعة، والاستثمارات طويلة الأجل وإعادة الهيكلة.

10.التغيرات في المطلوبات أو الموجودات الطارئة منذ تاريخ ميزانية عمومية.

إذا قامت المؤسسة بنشر مجموعة كاملة من البيانات المالية في التقرير المرحلي عليها الامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية، أما إذا قامت بنشر مجموعة مختصرة من البيانات المالية في التقرير المرحلي فيجب أن تتضمن كحد أدنى العناوين والمجاميع الفرعية التي دخلت ضمن أحدث البيانات المالية السنوية، الإيضاحات التفسيرية المختارة حسب متطلبات IAS 34 كما يجب إدخال أية بنود أو إيضاحات إضافية إذا كان حذفها من شأنه أن يجعل البيانات المرحلية مضللة.

1- مدونة صالح القرا، المعيار المحاسبي الدولي 34 التقارير المالية المرحلية،2010/11/10، متاح الموقع www.sqarra.com .

2- مأمون حمدان، المعيار المحاسبي الدولي " 34 التقارير المالية المرحلية"، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، سوريا،2008 .

ينص معيار المحاسبة الدولي34 IAS على فائدة المعلومات الإضافية إذا كانت الأعمال موسمية عن طريق تشجيع الإفصاح بالنسبة لتلك الأعمال عن المعلومات لآخر 12 شهر، والإفصاح عن المعلومات المقارنة للفترة التي تسبق مدة 12 شهرا، بالإضافة إلى البيانات المالية للفترة المرحلية.

الفرع الثالث إفصاحات إضافية :

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

1.الإفصاح عن السياسات المحاسبية :

يجب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملاءمة وفقا لظروفها، وقد صدر في هذا الشأن الرأي المحاسبي رقم (22) عن مجلس المبادئ المحاسبية، والتفسير رقم (20) عن مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقا لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل، بدلا من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة، ونظراً لتعدد بدائل السياسات المحاسبية التي يمكن للإدارة أن تختار من بينها ، فهي مدعوة أن تختار السياسة الفضلى التي تعرض وضعها المالي ونتائج أعمالها بصورة صحيحة في ضوء الظروف المحيطة ، وبشكل يوفر أكثر المعلومات إفادة لمستخدمي البيانات المالية للمنشأة[1] .

2.الإفصاح عن التغيرات المحاسبية :

يفترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها، ونتيجة تعدد بدائل هذه المبادئ، فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما قد يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الدراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (22) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB والدراسات المحاسبية أرقام 111،95،73، 63 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB وقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

1- .محمد مطر وآخرون، التأصيل النظري للممارسات المهنية، ص 317 .

3.الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار:

يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغليبا لمعيارالقابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية [1] .

4.الإفصاح عن الالتزامات العرضية :

أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أتها غير مؤكدة، وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية ما يلي:

أ .الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة.

ب .قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى.

ج .التعهدات التعاقدية.

د .التعهد بضمان السلع المباعة.

هـ .الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة

و .الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصومة.

ز .الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

إذن وحسب تصورنا فإن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد، يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع.

1- .وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، مرجع سبق ذكره ، ص57

المبحث الرابع : النظام المحاسبي المالي SCF و متطلبات الإفصاح الدولي

عملت الجزائر على تكييف بيئتها المحاسبية مع متطلبات الإفصاح الدولي بتبني النظام المحاسبي المالي SCF المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ، ليحل محل المخطط المحاسبي الوطني PCN وذلك في سياق الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مواكبة متطلبات السوق باستجابة المحاسبة لاحتياجات أطراف عديدة من المعلومات والتي يأتي في مقدمتها المستثمرون الدوليون، وقد شرع في تطبيقه ابتداء من 2010/01/01،[1] والذي جاء بتغييرات جذرية ناجمة عن دور جديد منوط للمحاسبة بحيث أصبحت مرتبطة بالواقع الاقتصادي أكثر من ارتباطها بالطبيعة القانونية من جهة، و من جهة أخرى يتلاءم مع المعايير المحاسبية الدولية المتمثلة في IAS/IFRS وبالتالي فقد أحدث تغييرات جد مهمة على مستوى التعاريف والمفاهيم وقواعد التقييم والقيد المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى البيانات المالية التي تنتجها المؤسسات الخاضعة قانونا لإعداد البيانات المالية.

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيؤثر بالدرجة الأولى على أنظمة المعلومات والاتصال المالي، بحيث يسمح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الجزائرية بإعادة النظر في تنظيم عملية إنتاجها للمعلومات المالية، وإيصالها للمستفيدين منها وذلك بالتركيز أساسا على المعلومة الموجهة للمستثمرين، بعدما كانت وجهتها تستجيب لمتطلبات الدولة بهيئاتها المختلفة بالدرجة الأولى، حيث تحتوي القوائم المالية على معلومات مفصلة وتكون أكثر ملاءمة وموضوعية ، وقابلة للمقارنة، مما سيؤدي إلى زيادة شفافية ومصداقية المعلومات المنشورة وزيادة الوثوق بها، وبالتالي التأثير على قرارات المستثمرين والمتعاملين معها، عن طريق الإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، فكلما كان الإفصاح يخضع لقواعد محكمة كلما كانت المعلومة المحاسبية والمالية فعالة في اتخاذ القرار.

1- المجلس الوطني للمحاسبة، تعليمة رقم 02 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010 ، مؤرخة في29 /2009/09

المطلب الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي المالي الجديد[1]

هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقديمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته نهاية السنة المالية.

الفرع الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد

يمكن إبراز أهم الأهداف المنتظرة من تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد كما يلي[2]:

1- توفير معلومة مالية مفهومة وموثوق بها دوليا؛

2- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات؛

3- جعل القوائم المالية قابلة للمقارنة للمؤسسة نفسها عبر الزمن، وبين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو في نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية؛

4- نشر معلومات وافية صحيحة وموثوق بها وتتمتع بشفافية اكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها، وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين.

الفرع الثالث: مزايا النظام المحاسبي المالي الجديد[3]

يتميز النظام المحاسبي المالي الجديد بالمميزات التالية:

1 - **وجود إطار تصوري للمحاسبة يحدد بطريقة واضحة الاتفاقات والمبادئ الأساسية للمحاسبة ويحدد الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والتكاليف والمنتجات؛**

2 - **توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات، بما فيها تلك التي لم ينص المخطط الوطني للمحاسبة بشأنها على المعالجة المحاسبية مثل: مثل القرض الايجاري، الامتيازات؛**

3 - **وصف محتوى كل واحدة من الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها للمؤسسات وتقديمها طبقا لذلك المقترح وفق المعايير الدولية؛**

4 - **الإجبار على تقديم الحسابات الموحدة والحسابات المشتركة بالنسبة للمؤسسات التابعة لنفس سلطة القرار؛**

5 - **التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة، خاصة فيما يتعلق بمسك المحاسبة بواسطة أجهزة الإعلام الآلي؛**

1- قانون رقم 07-11، مؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد: 74، المادة: 03.

2- Samir MEROUANI, (2007), Le projet du nouveau système comptable Algérien, Anticiper et préparer le passage, Mémoire de magistère en science de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger, p : 94.

3- الجريدة الرسمية للمداولات، الدورة الخريفية، 2007، العدد: 02، ص: 04.

6 - وضع نظام محاسبة مبسط، يرتكز على محاسبة خزينة بالنسبة للمؤسسات المصغرة والتجار الصغار؛

7 - توسيع مجال التطبيق، مقارنة بالمخطط الوطني للمحاسبة الذي سيسمح من الآن فصاعدا، بتغطية كل المؤسسات التي ستنتج حسابات مهما كان قطاع نشاطها وحجمها.

8- يقرب ممارستنا المحاسبية بالممارسة العالمية، والذي سيسمح للمحاسبة بان تعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر، وإعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات[1].

الفرع الرابع: مجال التطبيق

أولا: يطبق النظام المحاسبي المالي الجديد على كل شخص طبيعي ومعنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة، ويستثنى في هذا المجال الأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية، ومنه يلتزم بمسك المحاسبة كل من[2]:

1- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

2- التعاونيات؛

3- الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المنتجين للسلع والخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة؛

4- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

5- ويمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

الفرع الخامس: محتوى القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ والاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، والتي من خلالها ستتمكن تلك الأطراف من التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة وما حققته من نتائج، ومن بين المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هي تطوير طريقة عرض وإعداد القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية بشكل يسمح بتوفير معلومة موثوق بها وقابلة للمقارنة، وعليه فإن كل المؤسسات المعنية بتطبيقه، ملزمة بتقديم قوائمها المالية في نهاية الدورة المحاسبية

1- اليوم الدراسي الثامن، النظام المحاسبي المالي الجديد، (2009/2008)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 12 أفريل 2008، ص: 02.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون ، رقم 07 -11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد: 2- 4- 5.

المحددة عادة بسنة وهي [1]: الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج، وهي نفس القوائم التي يعرضها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

1. الميزانية (قائمة المركز المالي):

تعتبر الميزانية أحد مكونات التقارير المحاسبية والمالية التي تلعب دورا إعلاميا هاما، فهي تمد مختلف الأطراف المستعملة للقوائم المالية بالمعلومات التي تخص المؤسسة عن المركز المالي، من خلال معرفة قيمة الموارد المراقبة من طرف المؤسسة ومعرفة هيكلتها المالية خلال فترة معينة.

تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول والخصوم ويبرز عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية وغير الجارية [2] .

أ. الأصول الجارية: تتمثل في كل الأصول التي يتوقع بيعها أو تحقيقها أو استهلاكها خلال الدورة الاستغلالية أو أقل من 12 شهر ابتدءا من السنة المالية.

ب. الأصول غير الجارية: هي الأصول غير المعدة للاستهلاك أو الاستخدام خلال الدورة التشغيلية العادية وإنما للاستعمال لأكثر من سنة واحدة، ويتم اقتناؤها للاستفادة من طاقاتها الإنتاجية.

ج. أصول أخرى: هي أصول لا يمكن تصنيفها لا ضمن الأصول المتداولة ولا ضمن الأصول غير المتداولة كالضرائب المدفوعة مقدما والمصاريف المدفوعة مسبقا.

د. الخصوم الجارية: هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال 12 شهر الموالية لتاريخ الإقفال. [3]

هـ. الخصوم غير الجارية: هي الالتزامات التي تتطلب استخدام الأصول الجارية خلال الدورة التشغيلية لسدادها.

و. الخصوم الأخرى: هي حقوق على المؤسسة ولكنها لا تتوافق مع تعريف الخصوم مثل ضرائب الدخل المستحقة .

ز. رأس المال الخاص: تمثل حقوق الملكية أو رؤوس الأموال الخاصة، أو الأموال الخاصة، فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية.

إضافة إلى ذلك فقد حدد النظام المحاسبي المالي العناصر التي يجب أن تعرض في بند الأصول والخصوم في الميزانية كحد أدنى، كما جاء بتقسيم جديد للميزانية بإضافة عمودين، فالأول خاص

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 07- 11 ، مرجع سبق ذكره ، المادة رقم 25 .

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، المادة 33 من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156.

3- بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ، مطبعة دور هومة ، الجزائر ،الجزء الأول ،2010 ، ص47 .

بالملاحظات التوضيحية والثاني يبين رصيد العملية في السنة السابقة N- 1وذلك من أجل تسهيل عملية المقارنة حيث يوجد في الملاحق الشكل النموذجي للميزانية وعناصرها وفقا للنظام المحاسبي المالي.

2. حساب النتائج (قائمة الدخل):

حسب النظام المحاسبي المالي فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية سواء ربح أو خسارة [1]، وذلك بالفرق بين قيمتي الأعباء والنواتج، كما يسمح كذلك بتحديد المجاميع الرئيسية للتسيير المتمثلة في الهامش الإجمالي، القيمة المضافة والفائض الخام للاستغلال، كما تم إضافة عمود جديد لرصيد السنة السابقة N- 1 كما يمكن عرض ،الأعباء والنواتج في جدول حسابات النتائج بطرق مختلفة وذلك إما حسب الطبيعة أو الوظيفة وفي الملاحق الشكل النموذجي لجدول حسابات النتائج وفق النظام المحاسبي المالي.

3. جدول تدفقات الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من الجداول الجديدة التي أتى بها النظام المحاسبي المالي نظرا لأهميته ، حيث يمثل الأداة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها، وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة، كما يبين جدول تدفقات الخزينة طريقة الحصول على الأموال وطرق استخدامها [2]، فهو يوفر معلومات وافية حول المدخلات والمخرجات التي تمس الخزينة خلال الدورة حسب مصدرها تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال، تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية.

ويأتي جدول سيولة الخزينة لتوضيح الصورة أكثر له، لأنه يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة الكيان على توليد سيولة الخزينة، وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه السيولة

ويتم عرض جدول تدفقات الخزينة وفق أسلوبين هما الأسلوب المباشر والأسلوب غير المباشر كما هو منصوص عليه في معايير المحاسبة الدولية وفي الملاحق الشكل النموذجي جدول تدفقات الخزينة وفق النظام المحاسبي المالي .

4. جدول التغيرات في الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية [3]، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره، رقم 19 ، ص 24

2- نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، جدول تدفقات الخزينة، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة،12- 13 أكتوبر 2009 ، ص 13 .

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره، رقم 19 ، ص 26

أ. النتيجة الصافية للدورة.

ب. أثر تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء والتي تم تسجيل أثارها في رؤوس الأموال الخاصة.

ج. النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال المسجلة.

د. العمليات والتغيرات التي تمس رأس المال (زيادة أو تخفيض).

هـ. توزيعات النتيجة الصافية.

اعتبر النظام المحاسبي المالي جدول تغير الأموال الخاصة إحدى القوائم المالية ، وهذا اعتراف ضمني بأهمية حركة هذه الأموال، لأنها تظهر مقدرة المؤسسة على تزويد ملاكها بأموال، كما يظهر مقدرة الملاك على ترك أجزاء من أرباحهم أو عائدات أسهمهم في متناول المؤسسة والملاحق تبين الشكل النموذجي لذلك.

5. **الملاحق**:

هو وثيقة تلخيصية، يعد جزء من التقارير المالية، يعطي تفسيرات مكملة للمعلومات الموجودة في القوائم المالية من أجل فهم أفضل للميزانية وجدول حسابات النتائج [1]، ويخضع عرض البيانات في الملاحق لشرطين هما:

أ. أن يكون هذا العنصر ذا أهمية نسبية أي أنه سيؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة إذا لم يعرض ضمن الملاحق.

ب. أن يكون بالإمكان قياس هذا العنصر بموثوقية.

وتحتوي الملاحق على المعلومات التالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في المحاسبة وإعداد القوائم المالية.

- المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.

- المعلومات التي تخص المؤسسات الشريكة، الفروع والمؤسسة الأم، العمليات التي تتم مع هذه الأطراف أو مسيريها بتوضيح طبيعة العلاقات، نوعية التعاملات، حجم ومبلغ التعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بهذه العمليات...الخ.

من خلال ما سبق نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أعطى الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وبهذا فهو يتوافق مع هدف المرجع المحاسبي الدولي في التركيز على تحسين نوعية

1- ALI TAZDAIT. **Maitrise du système comptable financier**. Editions ACG, première édition. Alger, Octobre 2009,p106 .

المعلومة المحاسبية والمالية، والتكفل باحتياجات المستثمرين وتمكينهم من الحصول على معلومات مالية ذات مقروئية وقابلة للمقارنة وموثوق بها تسهل اتخاذ القرار.

المطلب الثاني : الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي

أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفقه المصداقية والشفافية، وتقليص الفروق والنقائص الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية، وبهذا فهو يتوافق مع هدف المرجع المحاسبي الدولي بالتركيز على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية.

الفرع الأول: تطبيق المعيار المحاسبي IAS01 من خلال النظام المحاسبي المالي

يعتبر المعيار المحاسبي الدولي IAS 01 من أهم المعايير المحاسبية، التي أولى لها النظام المحاسبي المالي SCF أهمية كبيرة نتيجة دوره في تحسين نوعية المعلومة المعروضة في القوائم المالية، والتي تعتبر أداة مهمة توفر معلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة، ويمكن أن نستنتج هذه الأهمية انطلاقا من مقارنة القوائم المالية ما بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS.

كما يوضحها الجدول التالي :

الجدول رقم (2-8) : مقارنة القوائم المالية بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS

البيان	IAS/IFRS	SCF
القوائم المالية	قائمة المركز المالي. - قائمة الدخل، صافي الربح أو الخسارة. - قائمة التدفق النقدي. - قائمة التغير في حقوق الملكية. - الإيضاحات و الجداول الإضافية	-الميزانية. -حساب النتائج. -جدول سيولة الخزينة. -جدول تغير الأموال الخاصة -الملحق
مستعملوا القوائم المالية	-المستثمرون، المقرضون، الموردون، العملاء. -أطراف أخرى كالدولة والجمهور	القوائم المالية موجهة إلى المستثمرين والمقرضون بالدرجة الأولى.

المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى مداخلات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر18/17/ جانفي 2010

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس القوائم المالية الواردة في المعايير المحاسبة الدولية مع وجود فروق في التسمية فقط، كما نلاحظ وجود قائمتين جديدتين أتى بها النظام المحاسبي المالي هما جدول سيولة الخزينة وجدول تغيرات الأموال الخاصة، وذلك من أجل تفعيل الإفصاح لما ستوفره هاتين القائمتين من معلومات إضافية عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المؤسسة، وأي تغير في حركة رؤوس الأموال، وهو ما يهم المستثمر بالدرجة الأولى من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية أو التمويلية.

وبما أن عرض البيانات المالية للمؤسسات ونشرها يعد ضرورة أساسية للمستثمرين من أجل ترشيد قراراتهم، فإن الثبات في العرض هو أحد المزايا الجديدة التي أقرتها معايير المحاسبة الدولية ومن ثم النظام المحاسبي المالي، فكلما كانت المعلومات المنشورة تتمتع بإفصاح كافي ومعروضة بشكل مناسب كلما سهلت عملية المقارنة بين المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإمكانية المقارنة لفترات سابقة لنفس المؤسسة ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9) مقارنة الميزانية بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS .

البيان	IAS/IFRS	SCF
شكل الميزانية	تقدم في شكل قائمة أو في شكل جدول.	تقدم في شكل جدول.
طريقة عرض الميزانية	ترتب الأصول حسب درجة سيولتهاوالخصوم حسب درجة الاستحقاق بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.	عرض الأصول يتم بنفس طريقة IAS/IFRS
تقييم عناصر الميزانية	التكلفة التاريخية بالإضافة إلى :التكلفة الجارية، القيمة القابلة للتحقيق، القيمة الحالية، القيمة العادلة.	إضافة إلى التكلفة التاريخية نجد: القيمة العادلة، القيمة الحالية، القيمة القابلة للتحويل.
المحتوى المعلوماتي	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال والدورة السابقة1 -N.	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال والدورة السابقة .1 -N
التسجيل والقيد في الميزانية	تغليب الجوهر على الشكل حيث من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني.	تقيد العمليات وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها الاقتصادي دون التمسك بمظهرها القانوني فقط.
المصاريف الإعدادية	لا تظهر في الميزانية	تعتبر جزء من تكلفة الاستثمار أو تظهر ضمن مصاريف الدورة العادية
عقود الإيجار	يتم تسجيلها ضمن عناصر الأصول.	يدرج الأصل المستأجر ضمن أصول الميزانية والتزامات دفع الإيجارات التشغيلية ضمن خصوم الميزانية
تكاليف البحث والتطوير.	تكاليف التطوير تسجل باعتبارها أصول معنوية أما مصاريف البحث فلا تسجل.	تسجل تكاليف التطوير ضمن عناصر الأصول، بينما تسجل تكاليف البحث ضمن الأعباء لأنها لا تقدم منافع اقتصادية مستقبلية.

المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى مداخلات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر18/17/ جانفي 2010

من خلال الجدول السابق فإن الميزانية تعد وفق الشكل المحدد في النظام المحاسبي المالي، بينما ترك المرجع المحاسبي الدولي الحرية للمؤسسات في إعدادها، بشكل جداول أو قوائم تحتوي على حد أدنى من العناصر الأساسية، ويشجع مجلس معايير المحاسبة الدولية على نشر أي معلومات تؤدي إلى إفصاح أكثر شفافية، يساهم في توضيح الرؤية وتسهيل قراءة القوائم المالية التي تساعد المستثمرين وغيرهم في اتخاذ القرارات الملائمة وكذلك الحال لجدول حساب النتائج.

الجدول رقم (2-10) : مقارنة حساب النتائج بين النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS .

البيان	IAS/IFRS	SCF
الشكل	التفصيل له أهمية كبيرة لم تلزم بشكل محدد .	أكثر تفصيل يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة ، استهلاك الدورة ، الفائض الإجمالي للاستغلال، النتيجة العملياتية ... وله شكلين حسب الوظيفة ، حسب الطبيعة
عرض العناصر	حسب الطبيعة وحسب الوظائف وفي حال تقديم جدول حساب النتائج حسب التصنيف الوظيفي يتعين تقديم بيانات ملحقة توضح طبيعة الأعباء	تصنيف الأعباء والإيرادات حسب الطبيعة وحسب الوظيفة والنتيجة توضع مباشرة ضمن حسابات الأموال الخاصة ح/12 نتيجة السنة المالية
المحتوى المعلوماتي.	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال والدورة السابقة1 -N.	تحتوي على معلومات متعلقة بدورة الاستغلال والدورة السابقة1 -N.
القيد والتسجيل	يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع سلع أو تقديم خدمة بعد التأكد من تحصيل القيمة ونقل المخاطر والمنافع من البائع إلى المشتري .	يسجل عندما تتحقق نفس الشروط والضوابط المحددة من طرفIAS/IFRS .
عناصر أخرى.	الضريبة تعتبر من التكاليف وتخصم من الربح.	يتم التفريق بين نتيجة العمليات و النتيجة المالية ونتيجة السنة المالية حيث الضريبة تحسب على أساس السنة المالية.

المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى مداخلات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر18/17/ جانفي 2010

ما يميز جدول حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي هو المنظور المزدوج للنتائج، الذي يمنح للمؤسسة نتيجة عامة ونتيجة تحليلية، إضافة إلى احتوائه على معطيات هامة للتحليل مثل النتيجة العملياتية والنتيجة المالية، إذ أن النتيجة العملياتية حسب SCF تتعلق بالنشاط العادي ،أما النتيجة المالية فاتتعلق بالنشاط المالي ، فالتفريق بين نتيجة العمليات والنتيجة المالية[1] يحدد بدقة نجاعة المؤسسة، فالمواضيع التي تطرق لها النظام المحاسبي المالي من خلال جدول حساب النتائج تأتي مفصلة، ، وهو ما يؤثرعلى مدى عدالته واعتماده من طرف المستثمرين في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها، كما نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي تبنى نفس خصائص الواردة في المعايير المحاسبة الدولية في إعداد قائمة حساب النتائج .

كما فرض النظام المحاسبي المالي على المؤسسة قائمة، تقدم بصفة مستقلة ضمن قوائمها المالية، هي قائمة تغير الأموال الخاصة، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة في التسيير، وترجع الفائدة من المعلومات التي يجب عرضها في هذه القائمة إلى [2] :

1. تبين التغيرات في رؤوس الأموال بين تاريخين للميزانية، وكذلك الزيادة أو الانخفاض في صافي موجوداتها خلال الفترة بموجب مبادئ القياس المعينة التي تبنتها للإفصاح عنها في البيانات المالية.

2. تبين الأخطاء والتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية، التي تتطلب إدراج كافة عناصر الدخل والمصروفات المعترف بها في فترة تحديد صافي الربح أو الخسارة للفترة.

3. تعطي أكثر دلالة للمعاملات الرأسمالية مع مالكي المؤسسة بما في ذلك توزيع الأرباح.

4. تبرز إجمالي أرباح وخسائر المؤسسة بما في ذلك تلك المعترف بها بشكل مباشر في حقوق المساهمين.

إن تطبيق المعيار المحاسبي الدولي IAS1 من خلال النظام المحاسبي المالي سيعمل على تطوير كيفية إعداد وعرض واثرائها من حيث المحتوى المعلومات للقوائم المالية، وذلك بإضافة عناصر جديدة لم تكن تأخذ بعين الاعتبار سابقا، مما يؤدي إلى تحسين نوعية المعلومة المقدمة باعتبار القوائم المالية ملخصا للأحداث والعمليات المالية للمؤسسة.

الفرع الثاني: تطبيق المعيار المحاسبي IAS07 من خلال النظام المحاسبي الماليSCF

تبنى النظام المحاسبي المالي الجزائري جدول التدفقات النقدية، كقائمة أساسية على غرار الميزانية وجدول حساب النتائج وجدول تغير رؤوس الأموال، لما له من أهمية بالغة في توفير معلومات هامة عن نشاط المؤسسة، وهي تتبع حركة التدفقات النقدية من وإلى المؤسسة، إضافة إلى ذلك يستطيع الإجابة

1- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية وأثره على مهنة المدقق، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008 ، ص218 .

2- حواس صلاح، المرجع سابق ، ص219 .

عن عديد من التساؤلات التي يطرحها المستثمرون، سواء المتعلقة بالفترات السابقة أو الفترات المستقبلية والتي من أهمها:

- هل حقق نشاط المؤسسة الاستغلالي مردود؟
- هل التطور الحاصل على مستوى أنشطة المؤسسة سببه التمويل الخارجي أو الداخلي؟
- هل المؤسسة اقترضت قدر معين من الأموال؟
- هل تحتل المؤسسة مكانة مقارنة بمنافسيها؟

مما سبق يمكن استخلاص أهمية جدول التدفقات النقدية كقائمة مالية أساسية في [1] :

1. تجميع المعلومات:

يهدف جدول التدفقات النقدية إلى توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية عن فترة محددة لمسيريالمؤسسة وفقا للأساس النقدي عن الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية، كما توفر معلومات تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم في: [2]

أ .تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

ب .تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح ومدى حاجتها إلى تمويل خارجي.

ج .تقييم السيولة أي طول الفترة التي يستغرقها تحويل الأصول إلى نقدية، وطول الفترة اللازمة لتوفير النقدية اللازمة لسداد الخصوم.

د .اليسر المالي وهو يقيس مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها.

هـ .تساعد المعلومات التي توفرها قائمة التدفق النقدي في تفسير بعض التساؤلات المطروحة من قبل المستثمرين مثل :كيف يمكن للمؤسسة أن تفسر نتيجتها عن الخسارة، بالرغم من وجود تدفقات نقدية موجبة، إذ يمكن أن تكون هذه التدفقات نتيجة قيام المؤسسة ببيع أصولها الثابتة أو الحصول على قروض من البنوك، وكيف يمكن للمؤسسة تحقيق أرباح على الرغم من وجود تدفقات نقدية سالبة والتزامات نقدية لم تسدد بعد.

2.من ناحية التسيير المالي:

يعتبر جدول التدفقات النقدية من الأدوات المستعملة في التسيير المالي للمؤسسة، فللوصول إلى تشخيص مالي وجب استخدام بعض المؤشرات والمعدلات منها معدلات السيولة والمردودية، فالجدول جاء ليكمل الوسائل الكمية لأخرى المستعملة في التشخيص المالي للمؤسسة فهو بذلك يكشف:

1- زبيري عز الدين، مداخلة بعنوان أهمية اعتماد جدول التدفقات النقدية كقائمة من القوائم المالية الأساسية على مستوى المخطط المحاسبي الجزائري الرابع. دراسة تحليلية للمعيار المحاسبي**IAS07** المركز الجامعي لبرج بوعريريج، 2008 ، ص03 .

2- زبيري عز الدين، المرجع السابق ، ص03 .

أ .الصعوبات المالية المرتقبة، فمعظم التجارب والإحصائيات بينت أن تدني مستوى الخزينة كان السبب وراء حالات الإفلاس والمشاكل التي تلحق بالمؤسسة، لذلك كان القيام بتحليل خزينة الاستغلال يحظى بدور فعال، فاستخراج الفائض المسجل على هذا المستوى يسمح بتغطية التكاليف الإلزامية كفوائد القروض الضرائب والرسوم دون الاعتماد على حقوق المؤسسة اتجاه الغير، والتي ستتحقق لاحقا أو ممكن أن تنعدم، كذلك يسمح الفائض بتسديد الديون طويلة وقصيرة الأجل إضافة إلى تمويل الاستثمارات بشكل جزئي أو كلي ؛

ب .نقاط القوة ونقاط الضعف، حيث يسمح الجدول من الناحية الإستراتيجية من معرفة الآثار الناجمة عن الاعتماد عن المخطط الاستراتيجي المتخذ ومدى نجاعته، خاصة إستراتيجية التدفقات المالية الصافية، حيث يسمح لنا الجدول باستخراج هذه التدفقات بعد التمويل الداخلي للمؤسسة ؛

ج .إصدار أحكام أولية حول صحة المؤسسة من الناحية المالية، حيث يكشف عن الأرقام غير المعبرة عن المرونة المالية، والمقدرات التي تسمح للمؤسسة بالخروج السريع من الأزمات والصعوبات الممكن مجابهاتها ؛

د .توقعات المؤسسة المستقبلية لمجابهة الأخطار المحتملة بناءا على المعلومات الواردة في جدول التدفقات.

المطلب الثالث : صعوبات الالتزام بمتطلبات الإفصاح من خلال النظام المحاسبي الماليSCF

إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح من خلال النظام المحاسبي المالي، يؤدي إلى عدة تغيرات في القواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة والتسجيل والتقييم وإعداد القوائم المالية، مما يشكل تحديا أمام المؤسسات الجزائرية للتأقلم مع الواقع الجديد.

الفرع الأول :صعوبات الالتزام بمتطلبات الإفصاح

عند تطبيق النظام المحاسبي المالي على أرض الواقع وجدت المؤسسات صعوبة، بسبب البيئة الاقتصادية الجزائرية الخاصة والتي لا تشجع على عملية التغير المحاسبي من جهة، وصعوبة تكييف هذه المعايير المعقدة والصعبة ووضعية الاقتصاد الجزائري المتسم بعدم الشفافية والغموض من جهة وأكثر من ذلك طرق التسيير والإعلام هذا بالإضافة إلى عدة صعوبات يمكن تلخيصها في ما يلي:

.1ضعف استعداد الكثير من المؤسسات الجزائرية[1]:

معظم المؤسسات الجزائرية ، تتفاعل مع دائرة صغيرة من المستثمرين والشركاء، وتعمل في ظل مستوى متدني من الإفصاح، ولهذا تعددت وجهات النظر حول مستويات لإفصاح المطلوب توفره في

1- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

البيانات المحاسبية المالية المنشورة، إضافة إلى تميز المؤسسات الجزائرية بالحرص على عدم تقديم أية معلومات تتعلق بأدائها ووضعها المالي، بحجة السرية المهنية وهو أمر مبالغ فيه في بعض الأحيان. كما أن أنظمة المعلومات في أغلب المؤسسات الجزائرية غير فعالة والموارد البشرية غير مهيأة وغير مؤهلة لتطبيق هذا النظام المستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية، والتي تعتمد على نظام متطور يعتمد على عناصر تكنولوجية خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهو ما طرح مشكل حقيقي في كيفية الانتقال خصوصا في المرحلة الأولى.

2. عدم ترابط تطبيق النظام المحاسبي المالي بتعديلات القانون التجاري والنظام الضريبي:

يؤدي الإفصاح في النظام المحاسبي المالي في الجزائر إلى عدة تغيرات في بعض القواعد المحاسبية، ونظرا لارتباط المحاسبة بالقانون التجاري والنظام الضريبي فمن الطبيعي أن تتأثر بها، وعليه يجب تكييفها مع هذا الواقع، لكن الملاحظ هو عدم وجود ترابط بين القوانين التجارية والأنظمة الضريبية وSCF و كمثال على ذلك قروض الإيجار، فالبنسبة لSCF يفصح عليها في الأصول، وتدرج الاهتلاكات المتعلقة بالأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة، لكن الأنظمة الضريبية الحالية تسمح للمؤسسات بإدراج الاهتلاكات التي تعود لأصول تملكها المؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الحالي ينص على تصفية المؤسسة إذا فقدت 75 % من رأس مالها الاجتماعي، غير أن النظام المحاسبي الماليSCF ، يعتبره عنصرا هامشيا فهو عبارة عن الفرق بين الأصول والخصوم وهذا الفرق يتغير من وقت لآخر، فالأهم أن لا تقع المؤسسة في خطر العجز عن التسديد وبإمكانية مزاولة نشاطها بشكل عادي ولو استهلكت رأس مالها الاجتماعي.

3. غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة:

التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم والسندات ومشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر [1]، فنقص عدد المؤسسات المقيدة في البورصة وغياب الاستثمار الأجنبي والمحلي في مجال الأوراق المالية، أدى إلى عدم تطوير السوق المالي في الجزائر،و إلى الإفصاح على معلومات تتميز بعدم الشفافية والملاءمة، مما يثير الشك في مصداقيتها في التعبير عن الأوضاع المالية للمؤسسات التي تخضع له، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على عملية اتخاذ القرارات، خاصة فيما يتعلق بجانب الاستثمار المالي، وهو الأمر الذي يؤثر على نشاط السوق المالي .

4. صعوبة تحديد القيمة العادلة:

1- نور الدين مزياني، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

إن تحديد القيمة العادلة يتم في ظل الظروف العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا ينطبق على حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات، الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية، يتحكم البائعون للعقارات في قيمها السوقية إضافة إلى عدم توفر أسواق جاهزة للعديد من الأصول والخصوم التي تقوم على معالجتها القيمة العادلة، مما يؤدي بالمؤسسات إلى التقييم الذاتي والذي من المحتمل أن يساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفق تلك المعايير، وانطلاقا من أن إدارة المؤسسات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد، إضافة إلى عدم تمكن مختلف المؤسسات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخصوصا أن أكثر المؤسسات تعد من مؤسسات الحجم الصغير والمتوسط ، فالتغيرات الناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة والتي ترتبط بالواقع الاقتصادي للعمليات التي تقوم بها المؤسسة تتطلب جهودا معتبرة في التأهيل أو إعادة التأهيل في مجال المحاسبة قصد الإلمام والإحاطة بهذه التغيرات التي حصلت، ولو أن الأسس التقنية للمحاسبة لم تتغير [1] .

5. التعديلات المستمرة لمعايير المحاسبة الدولية:

أعد النظام المحاسبي المالي على أساس معايير المحاسبة الدولية، ولكن هذه الأخيرة في تغير مستمر فقد أعيد النظر فيها وتم تعديلها وفقا لمتطلبات الدول المتقدمة، خاصة مع تداعيات الأزمة المالية التي أثارت العديد من الشكوك حول نجاعة معايير المحاسبة الدولية، خاصة تلك المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة في إنتاج معلومات ذات جودة ونوعية، مما صعب الأمر على كيفية إدراج هذه التعديلات في النظام المحاسبي المالي .

الفرع الثاني: مقترحات لتفادي الصعوبات التي تواجه تطبيق متطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي الماليSCF

حتى تسهل عملية تطبيق متطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي، والتقليل من الصعوبات التي يواجهها يجب تكييف البيئة المحاسبية عن طريق تكييف الجوانب المتعلقة بالمحاسبة وذلك عن طريق:

1. تحديث المؤسسات الإقتصادية الجزائرية:

يجب على المؤسسة إعادة النظر في عملية إيصال المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال المتطلبات الجديدة التي أدخلتها معايير المحاسبة الدولية، وهذا من خلال نموذج القوائم الختامية، المعلومات القطاعية، نوعية المعلومات الواجب تقديمها في الملاحق، تحسين زمن إعداد البيانات المالية، تصميم

1- Le système comptable financier, ministère des finances, conseil national de la comptabilité, ENAG , éditions, Alger, 2009, p 6

أنظمة تسيير بما يتأقلم مع متطلبات النظام المحاسبي المالي تسمح بإعداد قوائم مالية وعرضها بأقل جهد وتكلفة، أي تغيير كل من نظامها المعلوماتي وعملية الاتصال

وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا في تطبيق معايير المحاسبة الدولية كالأردن مثلا.

2. تحديث الأنظمة التشريعية والجبائية: [1]

يجب إعادة النظر وتنقيح القانون التجاري والجبائي، تماشيا مع متطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي نظرا للتباعد الملحوظ بين القانون وقواعد النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى الانفصال بين المعالجة القانونية والمعالجة المحاسبية للمعلومات .

إذن يجب إحداث تكامل بين القوانين التجارية والجبائية والقواعد المحاسبية، فالنظام المحاسبي المالي لم يأخذها بعين الاعتبار، وذلك من أجل تسهيل التقارب بين الاحتياجات المحاسبية والضرائب وتمكين المؤسسات من الالتزام والتطبيق الصحيح لمتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي.

3 . تفعيل بورصة الجزائر:

إن الإلتزام بمتطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي المالي فرصة هامة وضرورية لتفعيل بورصة الجزائر باعتبارها أهم ما يجب أن يرافق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، بضرورة إعطاء الأهمية لها والعمل على تطويرها تزامنا مع تضمين ذلك في اتفاق الشراكة [2] بتفعيل دورها في الاقتصاد وتشجيع المؤسسات على التسجيل فيها، والاعتماد عليها في التمويل وذلك بغية الاستفادة من مزايا المعايير المحاسبية التي تكون فعاليتها في الأسواق المالية، التي يلجأ إليها المستثمرون سواء لاستثمار أو طلب رؤوس الأموال، وهو ما يشجع الاستثمار الأجنبي باعتبار أن المعلومة المقدمة لها أهمية كبيرة من داخل وخارج الجزائر، وهذا ما سيعمل النظام المحاسبي المالي على توفيره أي معلومة ذات جودة عالية.

1- Samir MEROUANI, Le projet du nouveau système comptable Algérien,Anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en science de gestion, l'école supérieur de commerce, Alger, 2007- 2008; p122

2- . المادة 157 من المرسوم الرئاسي رقم 05 / 159 المؤرخ في 27 / 04 / 2005 المتضمن اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي .

خلاصة الفصل:

يعتبر مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي، باعتباره أداة اتصال بين المؤسسة الاقتصادية والعالم الخارجي لها، وهو يتضمن كل مجال التقارير المالية بما تحويه من معلومات، كما اعتبر من القضايا الهامة التي كزت عليها معايير المحاسبة الدولية، لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

من أجل الوصول إلى إفصاح عام يجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي، يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

أدى الإصلاح المحاسبي في الجزائر إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة الدولية خاصة من حيث الإطار المفاهيمي، المبادئ المحاسبية، القواعد المحاسبية للتسجيل والتقييم والقوائم المالية المطلوبة، والذي يعمل على تلبية حاجات مختلف المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب وذلك في مجال الإفصاح والقياس قصد توفير معلومات مالية وافية، وقابلة للمقارنة وتدعيم شفافية الحسابات، وزيادة الثقة في الوضعية المالية للمؤسسات، وبالتالي إمكانية الدخول إلى أسواق المال العالمية والعربية وزيادة الاستثمارات المالية والإنتاجية والاندماج في الاقتصاد العالمي ، يفتح عدة آفاق والتي تتجلى في متطلبات الإفصاح والمساءلة، وبالتالي إمكانية تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي الجزائري.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

في هذا الفصل التطبيقي سنحاول إسقاط ما تناولناه في الدراسة النظرية على القوائم المالية لشركة المطاحن الكبرى للجنوب- GMS- تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته ، و في ضوء التغيرات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري، و ما سوف يكون لها من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية و أساليب و طرق الإفصاح المحاسبي وما يرافق هذا التطور من تشريعات وقوانين، سعيا لإعادة ترتيب وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، بما يتماشى مع التوجهات العالمية وتلبية لمتطلبات واحتياجات الهيئات الدولية التي تشرف على عملية التوافق والتوحيد المحاسبي، ارتأينا في هذا المجال واستنادا لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان، الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع، للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال الأدوات المستخدمة .

المبحث الأول: التعريف بشركة المطاحن الكبرى للجنوب- GMS-

المطلب الأول: لمحة عن شركة المطاحن الكبرى للجنوب- GMS-

الفرع الأول : تقديم الشركة

شركة المطاحن الكبرى للجنوب- GMS- هي شركة ذات طابع خاص، أنشأت في إطار الشراكة بين مستثمر خاص وطني ومجموعة الغرير الإماراتية المختصة في الصناعات الفلاحية والغذائية خصوصا صناعة الحبوب ومشتقاتها، وقد تأسست على شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره: 135 مليون دينار جزائري، موقعها الجغرافي ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال بولاية بسكرة، حيث تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية كما يتصل بها الطريق الوطني رقم: 03 الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها، وكذلك خط السكة الحديدية وبالمحاذاة من شركة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة (CLS) التي تزودها بالمواد الأولية: القمح بنوعيه "اللين والصلب". ولقد تم إقامة المشروع بالمنطقة الصناعية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الاعتبارات الجبائية، حيث أن مؤسسة استفادة من الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (12-93)، وذلك كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

في 4 جوان 2007، تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) إلى شركة ذات أسهم (SPA)، حيث تم رفع رأس المال الاجتماعي من 135 مليون دينار جزائري إلى 300 مليون دينار جزائري.

تتربع المؤسسة على مساحة تبغ: 54225 $م^2$، منها 4220 $م^2$ مغطاة وموزعة على كل من وحدة الدقيق والفرينة بمساحة تقدر بـ 2850 $م^2$، ووحدة الكسكسى بـ 2070 $م^2$.

* تتضمن شركة المطاحن الكبرى للجنوب أربع وحدات هي:

1- وحدة إنتاج الدقيق والفرينة وهي الوحدة الرئيسية والتي ستكون موضوع الدراسة الميدانية.

2- وحدة إنتاج الكسكس بنوعيه المتوسط والرقيق.

3- وحدة الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام.

4- وحدة صوامع تخزين الحبوب وهي في طور الإنجاز تقع بميناء " جن جن" بولاية جيجل، وعند نهاية الإنجاز ستجهز بأحدث العتاد الخاص بالتفريغ، الشحن، التخزين وتحويل الحبوب، ويقدر الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع بـ: 2 مليار دينار جزائري.

الفرع الثاني : مراحل إنجاز الشركة

بدأت عملية الإنجاز بعدة مراحل إلى أن تم الدخول الفعلي في مرحلة الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستيراد والتصدير العمل في سنة 2000، وذلك باستيراد القمح بنوعيه وبيعه في السوق الوطنية واستغلال وقت الإنجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة وتساعدها في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى، أما بداية الأشغال بوحدة الدقيق والفرينة كانت في شهر أكتوبر من عام 2000، وكانت نهاية الأشغال في جويلية 2002، أما الإنتاج الفعلي لمنتج الفرينة والدقيق كان في شهر مارس من سنة 2003، كانطلاق فعلي ومستمر.

أما في ما يتعلق بوحدة الكسكسي فقد كانت بداية الأشغال في شهر سبتمبر لعام 2001، وانتهت في ديسمبر 2002، ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر 2003.

* شركة المطاحن الكبرى للجنوب مدرجة قانونيا تحت شكل شركات الأموال، وتخضع للنظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي.

الفرع الثالث : أهمية شركة المطاحن الكبرى للجنوب:

تعتبر الشركة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، وتتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة ، وعموما فأهمية الشركة يمكن أن تتجسد من خلال:

1-تعتبر منتجاتها أساسية وضرورية للمستهلك.

2-تغطي جزءا كبيرا من حاجيات السوق.

3-توفير مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.

4-الموقع الجغرافي الإستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

الفرع الرابع : أهداف شركة المطاحن الكبرى للجنوب:

بعد أن شعرت الشركة بخطر المحيط الذي تنشط فيه، ولكي تستطيع تحقيق ميزة تنافسية خاصة بها وجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن، سطرت مجموعة من الأهداف في الأجلين الطويل والقصير، مع التركيز على جانب المنافسة والزبون، ومن بين هذه الأهداف نجد:

1-العمل على توفير احتياجات السوق من المنتجات الغذائية.

2-وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.

3-وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.

4-ضمان موقع الريادة في مجال نشاطها.

5-توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل من أجل الوصول إلى التكامل الأمامي والخلفي.

6-تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية

المطلب الثاني: تقديم وحدة الدقيق والفرينة بشركة المطاحن الكبرى للجنوب " الوحدة محل الدراسة ".

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى الجانب التنظيمي لوحدة الدقيق والفرينة بشركة المطاحن الكبرى للجنوب.

الفرع الأول : تقديم الوحدة

تقسم شركة المطاحن الكبرى للجنوب إلى عدة مديريات ومصالح من أجل السير الحسن لها وتسهيل عمليات الرقابة، وتعتبر وحدة الدقيق والفرينة الوحدة الرئيسية في المؤسسة، والهيكل التنظيمي لهذه الأخيرة يعبر بشكل رئيسي عن مصالح ومديريات هذه الوحدة، حيث تشترك باقي الوحدات معها في أغلب المديريات والمصالح.

يقدر عدد عمال المؤسسة بـ : 187 عامل موزعة على مختلف وظائف الوحدة، ويمكن توضيح مستوى العمال حسب كل مديرية وعددهم لدى وحدة الدقيق والفرينة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-1): تصنيف العمال حسب المديريات لدى وحدة الدقيق والفرينة.

المديريات / مستوى العمال	المسير	نائب المسير	الأمانة	مكتب العلاقات البنكية والخارجية	الإدارة العامة	الإنتاج	التجارة	المالية والمحاسبة	الوسائل العامة	المجموع
إطار	1	1	2	2	4	4	3	9	5	**31**
فني (تقني)	/	/	/	/	/	8	/	/	10	**18**
أعوان منفذين	/	/	/	/	/	86	22	/	30	**138**
المجموع	1	1	2	2	4	98	25	9	45	**187**

المصدر: مديرية الإدارة العامة بالوحدة .

الفرع الثاني :الهيكل التنظيمي

يبين الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها، والهيكل التنظيمي الموضح في الشكل الموالي يبين هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة.

الفرع الثالث : شرح الهيكل التنظيمي

- المسير التنفيذي:

وهو مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا وتقنيا، واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة، كذلك العمل على التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

-نائب المسير:

يقوم بمساعدة المسير في تسيير المؤسسة انطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة والإشراف على مكتب العلاقات الخارجية والبنكية بالجزائر وخارجها.

- مكتب العلاقات الخارجية والبنكية:

وهو مكتب تنسيقي لأعمال المؤسسة مع شركائها "مجموعة الغرير للاستثمار بالإمارات العربية المتحدة"، وبين مختلف البنوك الوطنية والخارجية والموردين الأجانب، مقره بالجزائر العاصمة.

-الأمانة العامة:

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد، وكذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بالمسير، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديريات والمصالح، وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

- مديرية الإنتاج:

تشرف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للإنتاج ويندرج تحت مديرية الإنتاج المصالح التالية:

أ- المخبر:

تتمثل مهمة المخبر في مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيه)، وكذا المنتج النهائي، وتحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية.

ب-مصلحة الإنتاج:

تشرف على السير الحسن للعملية الإنتاجية من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج والمحافظة على مستوى الجودة .

- مديرية التجارة:

يتم التنسيق بين مصلحة التجارة ومصلحة الإنتاج، حيث يتم إرسال المخزونات لهذه المصلحة لتم توزيعها حسب الأولوية كون أن الطلب أكبر من الإنتاج، حيث تقوم هذه المصلحة بدراسة الطلبية وترتيبها حسب الأولوية مصلحة المحاسبة.

- مصلحة الإرسال والتوزيع:

تقوم هذه المصلحة بمهام عدة حيث تبدأ مهامها من مصلحة التجارة التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالزبائن، كما تقوم بإرسال وصولات البيع إلى مصلحة التجارة للقيام بالعمليات الحسابية .

- مديرية المحاسبة والمالية:

تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة، وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري وتتفرع عنها المصالح التالية:

1- **مصلحة المحاسبة العامة والمالية:** تقوم بما يلي:

التقييد المحاسبي وإعداد القوائم المالية (الميزانية العمومية، جدول حسابات النتائج).

مصلحة محاسبة المواد:

تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج)، وإنشاء كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع والحالة التجارية للمبيعات.

2- أمين الصندوق:

يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال وقبض المداخيل النقدية للمؤسسة.

- مديرية الوسائل العامة:

تعمل هذه المديرية على تموين مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (وسائل نقل، عتاد، معدات...الخ)، وكذا مراقبتها باستمرار، واستقبال فواتير الموردين والقيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة، وتندرج تحتها المصالح التالية:

مصلحة الصيانة ، مصلحة الأمن ، مصلحة النقل .

- مديرية الإدارية العامة:

تحرص على تطبيق القوانين وضبطها وتندرج تحتها المصالح التالية:

1- مصلحة تسيير المستخدمين:

هذه المصلحة مختصة بتسيير شؤون العمال من بداية العمل إلي نهاية العقد، وكذا توظيف وتصنيف العمال حسب الخبرة، وكذلك مراقبة العمال من حيث الغيابات.

2- مصلحة الأجور:

تقوم بإعداد الأجور، وإعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

3- مصلحة العلاقات العامة:

تعمل هذه المصلحة على القيام بجميع أنواع الأعمال التي تتعلق بالأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل: صندوق الضمان الاجتماعي، مركز السجل التجاري،...الخ.

المبحث الثاني : منهجية الدراسة الميدانية

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته ، و في ضوء التغيرات التي طرأت على النظام المحاسبي الجزائري، و ما كان لها من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية و أساليب و طرق الإفصاح المحاسبي وما رافق هذا التطور من تشريعات وقوانين، سعيا لإعادة ترتيب وتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، بما يتواءم مع التوجهات العالمية وتلبية لمتطلبات واحتياجات الهيئات الدولية التي تشرف على عملية التوافق والتوحيد المحاسبي. ارتأينا في هذا المجال واستنادا لمتطلبات معالجة هذا الموضوع في الميدان، الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع، للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها من خلال الأدوات المستخدمة .

المطلب الأول : أدوات ووسائل الدراسة الميدانية

تم الإعتماد على جملة من الوسائل و الأدوات في جمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني فضلا عن الأساليب الإحصائية التي اتبعناها لمعالجة أداة الدراسة و المتمثلة في إستمارة الاستبيان ، وذلك بهدف قياس وتحليل لآراء ومقترحات فئات العينة ، وللوصول إلى النتائج المراد تحقيقها استخدمنا الأدوات التالية :

- الوثائق و البيانات؛
- المقابلات الشخصية؛
- جمع الملاحظات؛
- الاستبيان.

حيث حاولنا استغلال هذه الأدوات من خلال إيجاد التكامل بينها، وقد تم التركيز خصوصا على الاستبيان الذي حاولنا من خلاله تدارك أوجه القصور أو الحدود التي ميزت أدوات العمل الميداني الأخرى، باعتبار هذا الأخير الأكثر استخداما من قبل الباحثين لجمع البيانات الأولية. ، وأن معظم الأدوات السابقة الذكر تستخدم عادة كأدوات مكملة لعملية الاستبيانة، ولذلك سيتم التركيز في دراستنا عليها من خلال التحضير ، التحليل و استخلاص النتائج.

الفرع الأول:جمع الوثائق و المعلومات

حاولنا في هذا الصدد الوصول إلى مصادر المعلومات والوثائق المتاحة، والتي تهتم أساسا بميدان المحاسبة ، باعتبار هذه الخطوة رئيسية بدأت قبل انطلاق البحث واستمرت معه، حيث تعددت هذه الوثائق لتشمل كل من:

- النصوص والتشريعات الواردة في الجرائد الرسمية؛
- التقارير الصادرة عن الهيئات و المنظمات المهنية؛
- أبحاث ودراسات علمية من قبل باحثون و مختصون أو هيئات مهنية محلية أو دولية مهتمة بهذا المجال ؛

كما اعتمدنا على مصادر أخرى للحصول على المعلومات، يأتي في مقدمتها الشبكة العنكبوتية " الانترنت"، من خلال التواصل المستمر والزيارات وتصفح العديد من المواقع المتخصصة في المحاسبة خصوصا على المستوى الدولي. والتي ساعدتنا في توجيه دراستنا، وتصور منهجية العمل الميداني .

الفرع الثاني: المقابلات

إن عنصر المقابلات في الدراسة الميدانية يكتسي أهمية بالغة كمصدر هام و رئيسي للحصول على المعلومات، حيث قمنا في هذا الصدد بإجراء سلسلة من المقابلات تمحور الحوار فيها حول المعلومة المحاسبية وخصائصها وطرق الإفصاح عنها، سواء حسب ما تتطلبه معايير المحاسبة الدولية المجسدة في النظام المحاسبي المالي، وكذلك من خلال المخطط المحاسبي الوطني المعمول به سابقاً ، وما ينطوي على هذا الأخير من نقائص في مجال إنتاج المعلومات الملاءمة لأغلبية الأطراف المستعملة لها. حيث حاولنا جاهدين في هذا الصدد استقراء واستخلاص وجهات نظر مختلف الأطراف الفاعلة في الميدان المحاسبي، وقمنا في هذا الصدد بمحاورة بعضا منها. حيث يتمثلون عموما في :

- الممارسين للمهنة في الميدان (الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين) ؛
- موظفي وإطارات في مصلحة المالية والمحاسبة في مؤسسة مطاحن الجنوب ؛
- إطارات عاملة في المصالح الجبائية ؛
- الأكاديميين (الأساتذة ، طلبة ما بعد التدرج ..) المهتميين بالمحاسبة .

من خلال قيامنا بالمقابلات استطعنا توسيع مجال الفئات التي شملها الحوار، والتي لها علاقة بالممارسة المحاسبية وسمح لنا بالوقوف على واقع المحاسبة في الجزائر و على جوانب عديدة من الموضوع و إزالة بعض الغموض و اللبس عن بعض العناصر المتعلقة به وبالرغم من أن الحوار الذي كان يدور خلال هذه اللقاءات لم يكن متجانساً بالنسبة لمختلف الأطراف، ولم يستند إلى أسئلة محددة ومهيكلة، و هنا يجب الإشارة كذلك إلى أن هذه طريقة اعترتها نقائص وقصور، مما أثر سلبا في بعض الأحيان على جودة المعلومات المستسقاة من الأطراف التي حاورناها خصوصا فيما يتعلق بالممارسين

للمهنة. حيث تمثل هذا القصور في غالب الأحيان في عدم التنسيق والتجانس في الإجابات المقدمة، وهذا مرده حسب ما رأينا إلى ضعف التكوين خصوصا في مجال معايير المحاسبة الدولية ، إلا أنه يمثل مصدر اعتمدنا عليه في بعض التحاليل نتيجة ثراء و تنوع وجهات نظر الأطراف التي حاورناها .

الفرع الثالث: جمع الملاحظات

من خلال قيامنا بالزيارات الميدانية استطعنا تسجيل على العموم بعض الملاحظات التي ساعدتنا في توجيه منهجية بحثنا أبرزها مايلي :

- من بين الملاحظات التي يمكن تسجيلها خلال سعينا للظفر بتربص أو لقاءات مع بعض المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية، هو عزوف بعضهم عن المساعدة وتقديم يد العون، ،حيث برروا ذلك بسرية المعلومات والمنافسة الشرسة في هذا المجال.
- أما المؤسسة التي حظيت بالنصيب الوافر من الاهتمام وعدد الزيارات، هي شركة المطاحن الكبرى للجنوب- GMS- ، أين تم قبولنا فيها لإجراء التربص و التي بدأت في تطبيق النظام االمحاسبي المالي وكذلك لتحضير وتأهيل إطاراتها، وفق ما تتطلبه التحديات الجديدة في مجال المعالجات المحاسبية والتقييم، اظافة إلى القالب الجديد الذي سوف تصب فيه المعلومات المالية الممثل في القوائم المالية الخمسة.
- جهل معظم من إلتقينا بهم بالمؤسسة للمضمون الحقيقي للنظام االمحاسبي المالي ، وبالتالي حتى كيفية إعداد القوائم و المعالجة المحاسبية و الأسس التي يرتكز عليها الإفصاح المحاسبي وفق لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ، بالرغم من أن التطبيق الفعلي كان من بداية 2010 .
- التكتم و السرية الذي طبع سلوك بعض الموظفين، و إن وجد التجاوب في بعض الأحيان فإن الإجابات تكون غير واضحة و محددة بصفة دقيقة، بسبب إهمال البعض الجانب النظري للمحاسبة و التطورات و المستجدات الدولية في المجال المحاسبي ، مما شكل لنا عائق للوصول إلى معلومات دقيقة .
- إلتزامات أغلب الأطراف داخل وخارج الوظيفة يجعل من الطرف المحاور يحدد مدة المقابلة في وقت قصير .

الفرع الرابع:الاستبانة

رغم ما سبق ذكره من أدوات ووسائل تم استعمالها والاعتماد عليها للحصول على مختلف المعلومات وأمام حدود الأدوات السابقة والمشاكل والمصاعب التي واجهتنا في استعمال بعض الأدوات كالمقابلة مثلا، اتجهنا إلى الاعتماد على أداة الاستبانة لتجاوز النقائص التي اعترت الأدوات السابقة، وذلك لاعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما تتميز به هذه الاداة من مزايا في مجال قياس تطابق وجهات نظرنا مع أفراد العينة الموجه لها هذا الاستبيان وذلك من خلال تحليل نتائجه وتكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية، الذي صمم بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة والتي سنوضحها أكثر في المطلب التالي .

المطلب الثاني : أداة الدراسة

الفرع الأول عرض الإستبيان :

نتناول في هذا الفرع عرضاً مفصلا للإستبيان ، الذي يعتبر قاعدة الدراسة الإحصائية ، وذلك بالتعرض للظروف التي تم فيها الصياغة ، و إعداد أسئلة الإستبيان و إخضاعه للتحكيم ، مرورا بكيفية نشر وتوزيع الإستمارات و صولا إلى المعالجة الإحصائية للإستبانات المسرتجعة المقبولة .

أولاً : مرحلة إعداد الإستبيان

حاولنا قدر الإمكان إعداد الأسئلة بصفة بسيطة و واضحة ، حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين و المفترض أن يكونوا على دراية بالموضوع ، مع مساعدتهم من خلال ورقة إضافية رفقة الإستبيان المَوزع توضح وتشرح بعض المصطلحات التي تساعدهم في الإجابة على مختلف الأسئلة ، وقبل نشر الإستبيان وتوزيعه على العينة خضع لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة في جامعة المسيلة و الجلفة وذلك بغية التأكد من سلامة بناء الإستمارة ، وبناءا على الملاحظات و التوصيات التي سجلناها قمنا بتعديل و تصحيح الأسئلة للحصول على إستبيان يسمح لنا بالإجابة على فرضيات البحث و إستخلاص النتائج .

ثانياً : مرحلة نشر و توزيع الإستمارة

بعد أن تم إعداد الاستبيان بالشكل النهائي الموضح في الملحق رقم (01)، جاءت بعدها مرحلة توزيعه على أفراد العينة المقصودة من مستخدمي المعلومات المحاسبية اضافة إلى المؤسسة التي أجرينا بها التربص، وهذه العملية تمت بالاعتماد على عدة قنوات إتصال ، وبصفة عامة إعتمدنا على عدة طرق في توزيع الاستمارات منها :

- الاتصال المباشر بأفراد العينة (مصلحة المالية ، الأساتذة ، مصلحة الضرائب) ؛
- إرسال الاستمارات عن طريق البريد الالكتروني ؛
- زيارة المهنيين في مكاتبهم ؛
- الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستمارات.

وكانت طريقة الحصول على اجابات أفراد العينة تبعاً لإختلاف طريقة توزيعها وكذلك مدة و وقت الإجابة حيث تراوحت مدة الحصول على الإجابة ما بين ساعات، أيام، وشهر في بعض الأحيان،

بالرغم من أهمية الإستبيان كأداة للإستقصاء وجمع أراء و إجابات أفراد العينة ، إلا أن هذه الدراسة لم تسلم من بعض المشاكل و القيود الشكلية و الموضوعية تتمثل اهمها في :

- التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفين ، رغم الإلحاح المستمر على ملئ الإستمارة .
- عدم الحصول على آراء و إجابات بعض أفراد العينة ، نظراً للحدود الزمنية للدراسة و التي لا يمكن تجاوزها .
- انتشار أفراد العينة وتعددهم الأمر الذي أدى إلى نقص حجم العينة .

ثالثا مرحلة معالجة الاستمارة

تضمنت هذه المرحلة عمليات فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان، حيث استعنا في ذلك على برنامج EXCEL 2007 في عملية تصنيف الإجابات على الأسئلة، ثم تكميم المعطيات التي تضمنتها الخانات الناتجة عن تقاطع الأعمدة و الأسطر لتسهيل المعالجة والحساب باتباع الترميز العددي بحيث :

- يرمز للإجابة أوافق تماماً بالعدد (3) ويرمز للإجابة أوافق بالعدد (2) ويرمز للإجابة غير متأكد (1) ، ويرمز للإجابة لاأوافق (0)
- في حالة الخيارات، يرمز للخيار الأول بالعدد (1) ويرمز للخيار الثاني بالعدد(2) وهكذا دواليك.

كما استعنا بهذا البرنامج في رسم الأشكال الموضحة لاحقا، من توزيعات حسب النسب المؤوية، وحتى التكرارات الممثلة في الجداول .

جدول رقم (3-2): يوضح نموذج عن قاعدة الاستبيان

	A	B	.....	.....	.....
1	1	.....	.....	.....	.....
2	2	.....	.....	.....	.....
3	.....	.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....		.....	.....
.....	.....	.....	.....	.....	.....

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

الفرع الثاني : هيكل الإستبيان و فرضياته

استنادا لفرضيات البحث التي سيتم اختبارهم تضمنت قاعدة الاستقصاء ثلاثة وثلاثين (33) سؤالاً توزعت على أربعة محاور رئيسية حيث تم إعداد الأسئلة على أساس النوع المغلق الذي يحتمل إجابة محددة حتى يتبين تحديد آراء أفراد العينة حول أهم المواضيع التي تناولها الاستبيان ، ويسهل بالتالي على الباحث ترميز وتنميط الإجابات ، كما تم اعتماد على نوع الإجابات المفتوحة للوقوف على وجهات نظر أفراد العينة ، وتوزعت الأسئلة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-3): يوضح محاور الدراسة الميدانية

الرقم	المحاور	عدد الأسئلة
01	البيانات و الصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة	06
02	مدى توافر خاصتي الملاءمة و الموثوقية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير و القوائم المالية و الخصائص النوعية لهما وآثرهما في اتخاذ القرار	14
03	مدى كفاية وملائمة التقارير والقوائم المالية المفصح عنها لتلبية احتياجات متخذي القرارات	09
04	التزام المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالتشريعات و القوانين الجزائرية و متطلبات المعايير المحاسبية الدولية .	04

المصدر : من إعداد الطالب بناءاً على استمارات الإستبيان

قمنا بتقسيم الاستبيان للمحاور السابقة التي سيتم اختبارها بناءاً على إجابات أفراد العينة ، للوقوف على مدى تطابق وجهات نظرنا التي عبرنا عنها من خلال هذه الفرضيات مع توجهات وآراء أفراد العينة وكانت الفرضيات كما يلي :

1- يجب أن تتوافر مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية مثل الملائمة و الموثوقية مما يجعل الإفصاح عنها في القوائم والتقارير المالية أكثر كفاءة وفعالية في تحقيق الأهداف المرجوة منها

2- الإفصاح عن القوائم و التقارير المالية يلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ويفي لهم قدراً من المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

3- ضرورة إعداد القوائم المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك وفق معايير المحاسبة الدولية نظراً لمساهمتهما في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدميها وخاصة المستثمرين المحليين و الأجانب و إعطاء فرص متكافئة لهم .

المطلب الثالث : مجتمع الدراسة وحدودها

الفرع الأول:إطار مجتمع الدراسة

اعتمدنا في اختيار مجتمع الدراسة التي أجريناها على مستخدمي المعلومات المحاسبية ،سواء الداخليين أو الخارجيين وعليه يمكن تلخيص عناصر مجتمع الدراسة إلى الفئات التالية:

- **الإدارة:** ممثلة في موظفي مصلحة المالية و المحاسبة .
- **الضرائب:** ممثلة في موظفي في مصالح الضرائب .
- **محافظي الحسابات** : مهنيين .
- **الأكاديميين** : ممثلة في أساتذة الجامعة المهتميين بالمجال المحاسبي و الطلبة مابعد التدرج تخصص محاسبة .
- **الفرع الثاني:حدود الدراسة**

في هذا المجال نوضح الحدود المختلفة للدراسة التي أجريناها والمتمثلة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تم أخذ آراء أفراد العينة الموضحة سابقا، والمنتشرة جغرافيا في كل من بسكرة ، الوادي ، الجلفة .
- **الحدود البشرية** : تستند هذه الدراسة لآراء وإجابات مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء أكاديميين أو مهنيين (الإدارة ، الضرائب ، محافظي الحسابات ، الأكاديميين) .
- **الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة بالزمن الذي أجريت فيه سنة 2011، وذلك بدءاً من إعداد وتحضير الاستبيان، مروراً بتوزيعه ومن ثم جمع الاستمارات، بما في ذلك التربص الذي أجريناه بشركة المطاحن الكبرى للجنوب- GMS- .
- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بخصائص المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي ، إضافة إلى معايير المحاسبة الدولية المتعلقة بذلك.

الفرع الثالث:عينة الدراسة

بالنسبة لعينة الدراسة فلم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل نشر و توزيع استمارة الإستبيان ، حيث تم توزيع 80 استمارة شملت أفراد العينة المحددة سابقا. وذلك عن طريق التسليم المباشر والاستعانة بالزملاء ونوضح أنه بعد عملية الفرز والتبويب التي اتبعت عملية استلام الاستمارات تقرر الإبقاء على 56 استمارة، من مجموع الاستمارات المستلمة و المقدرة ب67 استمارة، لتكوين العينة موضوع الدراسة، بعد قيامنا بإقصاء الاستمارات التي استبعدت لعدم كفاية الإجابات أو للتضارب الموجود في الإجابات التي احتوتها، حيث نلخص درجة الاستجابة لفئات عينة الدراسة في الجدول التالي :

جدول رقم (3-4):الإحصائيات الخاصة بمعدل الردود على الاستمارات

فئات العينة	الموزعة	المسترجعة	النسبة المؤوية
الإدارة	12	10	%83.33
الضرائب	15	12	%80
محافظي الحسابات	10	08	%80
الأكاديميين	30	26	%86.66
الإجمالي	67	56	%83.58

المصدر : من إعداد الطالب بناءاً على استمارات الإستبيان

يبين الجدول رقم (3-4) توضيحاً لفئات العينة المستهدفة والذي يعكس عدد الاستمارات الموزعة على فئات الدراسة وكذلك عدد الاستمارات المسترجعة التي تمثل درجة الاستجابة الفعلية حيث بلغت نسبة الاستجابة لأفراد العينة كما يلي : الإدارة 83.33 % ومصلحة الضرائب بنسبة 80 % ومحافظي الحسابات 80 % و الأكاديميين 86.66 % وآما درجة الاستجابة الإجمالية لفئات عينة الدراسة بلغت نسبة 83.58 % وهي نسبة مرتفعة مما يدل على تطور الوعي وروح التعاون لدى أفراد عينة الدراسة رغم الصعوبات و المعوقات التي واجهنا في سبيل توزيع الاستبيانات و استرجاعها .

المبحث الثالث : دراسة و تحليل نتائج الإستبيان

قبل أن نشرع في عرض نتائج الدراسة الميدانية ، نشير إلى أن جميع البيانات وتبويبها قد تم باستخدام برنامج SPSS الإصدار 17.00، حيث يعتبر مصدر لمختلف النتائج الواردة في الدراسة الميدانية أدناه، من الجداول التي تتضمن التكرارات و النسب المئوية ، وذلك تماشياً مع النتائج المراد الوصول اليها.

المطلب الأول : دراسة المحور الأول وتحليل الصفات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

1- الخصائص الديموغرافية للعينة :

الجدول رقم (3-5) :يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المؤوية
إناث	16	%28.57
ذكور	40	%71.43
المجموع	56	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناءاً على استمارات الإستبيان

بلغت نسبة مشاركة الذكور في الإستبيان 71.43 % في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث 28.57 % ربما يعزى هذا الأمر إلى إقبال عنصر الذكور على مجال المحاسبة وتقنياته أكادمياً أو مهنياً مقابل عزوف أو تردد الإناث في الدخول في هذا المجال وهو الواقع الذي صادفه الباحث أثناء توزيع الاستمارات كما يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

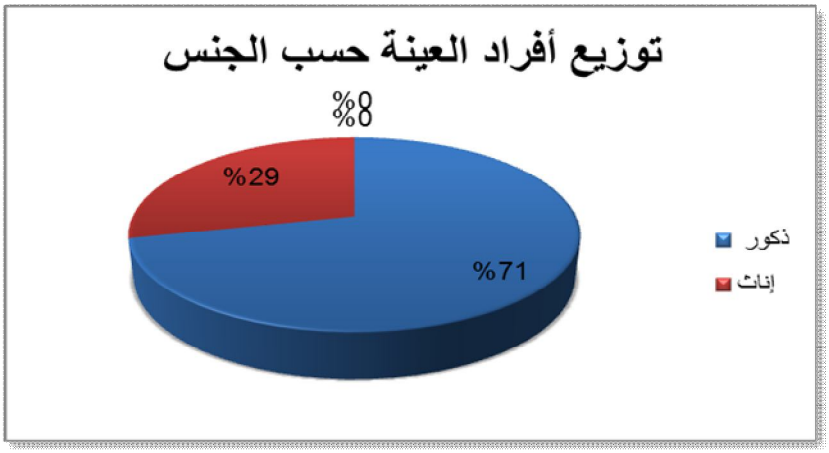

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

2- المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة

تم تصنيف أفراد عينة الدراسة على أساس الدرجة العلمية و المؤهل العلمي فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-6) : يوضح مستوى التحصيل العلمي لأفراد عينة الدراسة

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المؤوية
دكتوراة	04	% 07.14
ماجستير	22	%39.28
ليسانس	30	%53.58
أخرى	00	% 00.00
المجموع	56	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناءاً على استمارات الإستبيان

من خلال الجدول رقم (3-6) نجد أن حوالي 46.42 % متحصلون على شهادات علمية دكتوراه وماجستير ونسبة 53.58 % متحصلون على شهادة ليسانس مما ينعكس على القدرة على فهم أسئلة الاستبيان و الإجابة عليه ، وهذا من شأنه أن يعزز مصداقية وثقة إجابات عينة الدراسة ومنه الاعتماد عليها في التحليل و إستخلاص النتائج ، ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-3) : التوزيع النسبي للمؤهلات العلمية

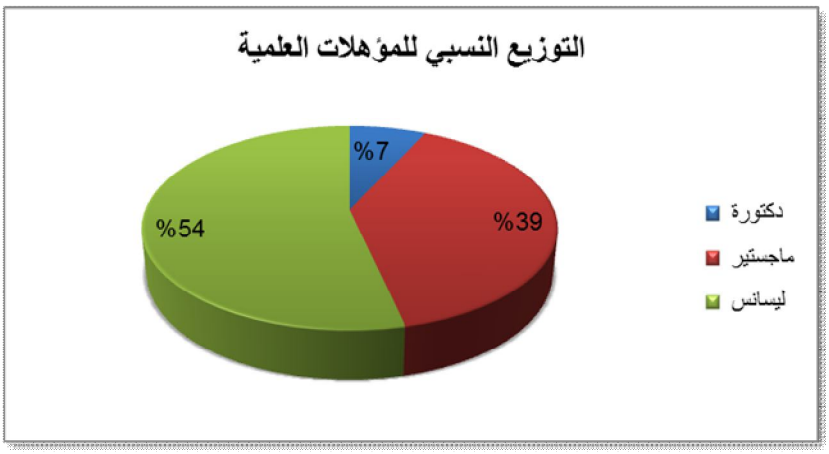

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

3- عدد سنوات الخبرة العملية :

تساعد سنوات الخبرة على الحصول على أجوبة تعبر بشكل حقيقي على فهم الأسئلة و الإجابة عنها ومن ثم الاعتماد عليها وبعد تفحص الإستمارات قمنا بتوزيع سنوات الخبرة على أربعة فئات عمرية ، حيث حددت الفئة الأولى لما دون 05 سنوات ، أما الفئة الثانية فتضم الأفراد الذين تتراوح خبرتهم ما بين 05 و 10 سنوات خبرة ، و الفئة الثالثة فتضم الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 10 و 15 سنة خبرة ، و الفئة الرابعة فتضم الأفراد الذين تفوق خبرتهم 15 سنة و الجدول التالي يبين ذلك :

الجدول رقم (3-7) : يوضح سنوات الخبرة العملية لأفراد العينة حسب الفئات :

الفئات	التكرار	النسبة المؤوية
أقل من 5 سنوات	13	%37.5
من5إلى 10سنوات	23	%44.64
من10إلى15سنوات	14	%10.71
أكثر من 15 سنة	07	%07.14
المجموع	56	%100

المصدر : من إعداد الطالب بناءاً على استمارات الإستبيان

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة أفراد العينة الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة أقل من 05 سنوات بلغت تقريباً 37.5 % ، ونفسر ذلك لاعتمادنا على نسبة معتبرة من الموظفيين الجدد سواء في مؤسسة التربص أو الأساتذة وطلبة الماجستيير أما نسبة 44.64 % للأفراد الذين تتراوح خبرتهم بين 05 و 10 سنوات التي يعود إرتفاعها إلى بعض الإطارات في المؤسسة و كذلك الأساتذة و الفئة الثالثة بنسبة10.71 % تلتها الفئة الرابعة بنسبةً 07.14 % وذلك لإعتمادنا على مجموعة من الأساتذة الحائزين على شهادة الدكتوراه وبعض محافظي الحسابات وبصفة عامة مانسبتهً 62.5 % من أفراد العينة من ذوي الخبرة لأكثر من 05سنوات وبالتالي يعد مؤشراً إيجابي على أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرات العالية ، مما يؤكد مصداقية النتائج ومن ثم الاعتماد عليها ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي :

شكل(3-4):التوزيع النسبي للخبرة المهنية لفئات العينة

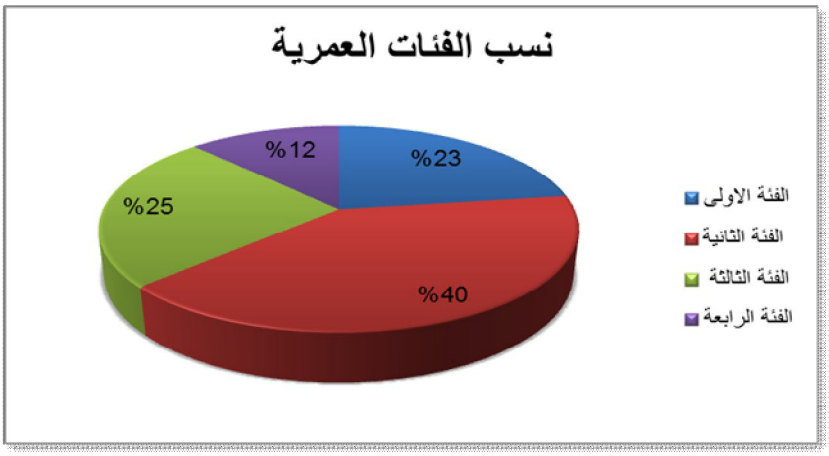

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007

4- الجهات التي ينتمي إليها أفراد العينة :

لقد تم اختيار أفراد عينة الدراسة وفق تنوع وتعدد مستخدمي المعلومات المحاسبية (القوائم المالية) وذلك بهدف الحصول على الإجابات المتنوعة حسب احتياج كل مستخدم للمعلومات وهذا ما يعزز موثوقية الإجابة .

الجدول رقم (3-8): توضيح تنوع جهات العمل لأفراد عينة الدراسة :

العينة		النسبة المؤوية
الإدارة	10	%17.85
الضرائب	12	% 21.42
محافظي الحسابات	08	% 14.28
الأكاديميين	26	% 46.45
الإجمالي	56	% 100

المصدر : من إعداد الطالب بناءاً على استمارات الإستبيان

من خلال هذا التوزيع نرى أن أفراد العينة يتمثلون بالدرجة الأولى في الأكاديميين، وذلك مابينته النسبة الموضحة 46.45% ، ويعزى ذلك إلى أن جل الأكاديميين المستقصين، والمتمثلين في كل من طلبة الماجستير وحاملي شهادة الدكتوراه لديهم معرفة بالنظام المحاسبي الجديد ، و كذلك المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية مما ينعكس على القدرة على فهم أسئلة الاستبيان و الإجابة عنها ، وهذا من شأنه أن يعزز مصداقية وثقة إجابات عينة الدراسة ومنه الاعتماد عليها في التحليل و إستخلاص النتائج ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي :

شكل(3-5):التوزيع النسبي توضيح تنوع جهات العمل لأفراد عينة الدراسة

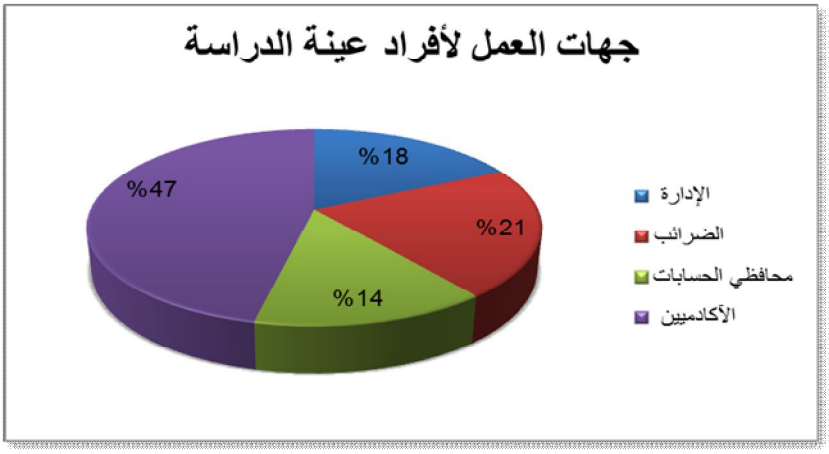

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007

المطلب الثاني : اختبار قائمة الاستبيان

من اجل اختبار صدق الاستبيان تم وضع الاستمارة في يد مجموعة من المحكمين من اجل إعطاء الملاحظات العامة، ومن أجل معرفة مدى ثبات الاستبيان قام الطالب بالاعتماد على (طريقة معامل ألفا كرومباك).

1- اختبار صدق الاستبيان

قبل نشر الاستبيان فقد خضع لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة من جامعة بسكرة و جامعة المسيلة و الجلفة مختصين ينتمون إلى اختصاصات مختلفة من تخصص اقتصاد قياسي، إحصاء، مالية و محاسبة وتدقيق وذلك من اجل ضبط:

- سهولة وبساطة صياغة الأسئلة؛
- مدى إلمام أسئلة الاستمارة بالموضوع وشموليتها؛
- دقة توزيع خيارات الإجابة وملائمتها إحصائيا؛
- تصحيح الأخطاء المنهجية وخاصة المتعلقة بتصميم الاستبيان.

وبعد أخذ الملاحظات المقدمة من قبل لجنة المحكمين ولحصول على إجابات أفراد العينة تم التوصل إلى الشكل النهائي للاستبيان.

2- اختبار ثبات الاستبيان

استخدم الطالب مقياس (ألفا كرومباك)، وهي طريقة تبرز ثبات الاستبيان ويبين الجدول الموالي معاملات ثبات أبعاد الاستبيان كما يلي:

الجدول (3-9):معامل الثبات (طريقة معامل ألفا كرومباك)

رقم الأبعاد	محتوى أبعاد الاستبيان	عدد العبارات	معامل ألفا كرومباك
الأول	ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم و التقارير المالية للشركة	14	0.983
الثاني	مدى كفاية وفعالية وملاءمة القوائم و التقارير المحاسبية المفصح عنها لتلبية احتياجات متخذي القرارات ، ومن وجهة نظركم	9	0.971
الثالث	النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح	4	0.845
المجموع	مجموع محتوى ابعاد الاستبيان	27	0.987

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss17.

يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات ألفا كرومباك تتراوح بين (0.845- 0.987)، لجميع أبعاد الدراسة وجميعها تطمئن بأن هناك ثبات في أبعاد الدراسة، ونورد بأن معامل ألفا كرومباك يكون في المجال بين [0-1] وكلما اقتربت هذه القيمة من الواحد هذا يدل على وجود ثبات عالي جدا يطمئن على وجود صدق في أداة الدراسة.

المطلب الثالث : معالجة وتحليل الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة أبعاد من أجل حوصلة النتائج، ثم حساب تكرارات الإجابات المختلفة على عبارات كل بعد التي رمز لها (X1، X2 ،X3...) وما يتعلق به من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتباين، و معامل الاختلاف كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر المهنيين والأكاديميين اعتمادًا على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

أولا:التحليل الإحصائي لإجابات البعد الاول :

ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم و التقارير المالية للشركة

تظهر نتائج التحليل الإحصائي لأفراد العينة للبعد الاول في الجدول التالي :

الجدول رقم: (3-10) إجابات أفراد المجتمع على ملاءمة و موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم و التقارير المالية للشركة

تشير القيم في الجدول السابق المتعلقة بملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم و التقارير المالية للشركة ، إذ أنه بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.192، و هذا أعلى من المتوسط الحسابي المفترض ، حيث يقع في المجال [4 - 5] ، لذا نجد أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات ليكارت الخماسي، إذ تقع في المجال [4.192 – 5] وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات موافق تماماً وهذا يؤكده غالبية أفراد العينة.

أما بالنسبة للإنحراف المعياري الكلي فهو يقدر بـ0.487 و هذا يدل على أن التشتت قليل في إجابات أفراد العينة أي أن معظم إجابات أفراد العينة كانت متمركزة في مجال واحد و هو موافق.

أما بالنسبة لقيم التباين الكلي والذي هو عبارة عن مربعات الانحرافات فقيمته قدرت بـ0.237 وهذا يدل على انه التباين والاختلاف بين افراد العينة كانت ضئيلة.

أما بالنسبة لمعامل الاختلاف الكلي المحسوب بلغ11.62 وهو يؤكد اتفاق افراد العينة لقبول هذا البعد وصحتها نتيجة وقوعها ضمن النسبة المفترضة لدرجة قبول هذه الدراسة بنسبة تاييد 71.56% و هي أعلى من نسبة القبول 50% المفترضة لهذه الدراسة.

كما قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل عبارات البعد الأول حسب توجه استجابات الأغلبية من عينة الدراسة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لذا نتناول العبارات حسب ترتيبها من الأولى إلى الأخيرة كما يلي :

1- يؤدي تقرير مراجع الحسابات دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في التقارير المالية.

وهذا ما تظهره لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين موافق و موافق تماًما، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة اذ قدر بـ4.446 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.252 و التباين بين إجابات افراد العينة 0.063 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز اجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف اذ قدر بـ5.69 وبنسبة تاييد 67.48 % و هي أعلى من النسبة المفترضة.

وعليه نجد تقارب أراء أفراد عينة الدراسة في وجهات النظر حول كفاءة وفاعلية تقرير محافظ الحسابات في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية حيث نجد تأيدهم بالموافقة و الموافقة تماماً بنسبة 100 % حيث أن تقرير محافظ الحسابات يضفي صفة الثقة و الصدق في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية .

وهذا ما يؤدي بنا لتأكيد دور محافظ الحسابات في إضفاء الصفة الشرعية لكل المعلومات المحاسبية

والتزامها بالمبادئ و الفروض المحاسبية كما نؤكد دعوة محافظي الحسابات و المحاسبيين المعتمدين إلى تحسين جودة خدماتهم المحاسبية من خلال الالتزام بمعايير المراجعة الدولية ، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم :(3-6) توزيع نسب أراء أفرد العينة على دور محافظ الحسابات في زيادة الموثوقية في المعلومات المحاسبية

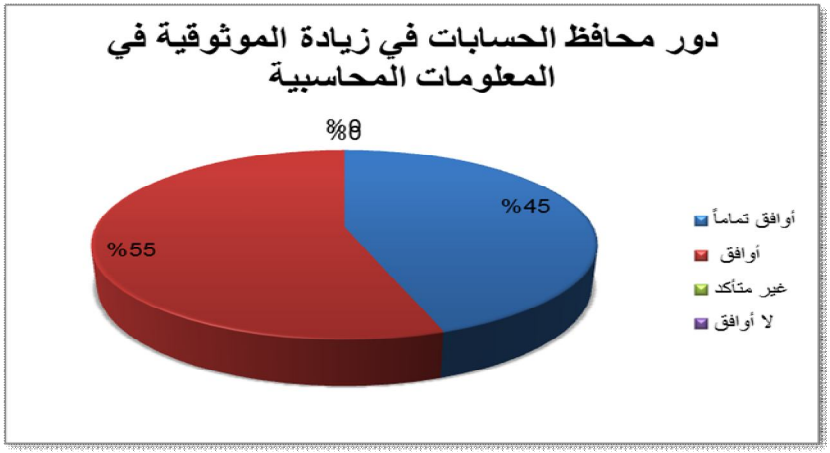

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

2- تتضمن التقارير المالية المفصح عنها معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج السنوات السابقة أو مع شركات من نفس القطاع

وهذا ما تظهره لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز اجاباتها بين موافق و موافق تماما، وهذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة اذ قدر بـ4.446 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.470 و التباين بين إجابات افراد العينة 0.220 و هذا يدل على ان غالبية افراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدر بـ10.57 وبنسبة تاييد 67.48 % و هي أعلى من النسبة المفترضة.

لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن أراء أفراد العينة تأيد بالأغلبية بأن التقارير و القوائم المالية المفصح عنها تتضمن معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج السنة السابقة أو مع شركات مماثلة وهذا ما يؤكد عليه النظام المالي المحاسبي S C F و المعايير المحاسبية ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-7) : توزيع نسب أراء أفرد العينة مدى قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة

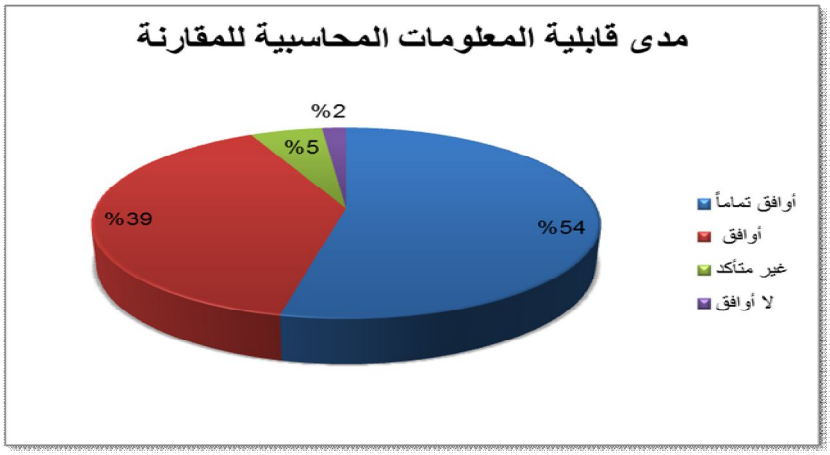

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

3- يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض التقارير المالية للشركة

وهذا ما تظهره لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن اغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين موافق و موافق تماما، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر بـ4.392 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.534 و التباين بين اجابات افراد العينة 0.285 و هذا يدل على أن غالبية افراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف اذ قدر بـ12.16 وبنسبة تاييد68.31 % و هي اعلى من النسبة المفترضة.

لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن أراء أفراد العينة يؤيدون بالأغلبية بوجود عنصر الثبات في السياسات و الطرق المحاسبية التي تتبعها الشركة في معالجة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية بنسبة تقارب 93 % وهذا ما أكد عليه النظام المالي المحاسبي الجديد S C F .

أما فيما يخص الأفراد المستجوبين بنسبة 3.57 % وغير متأكدين كان تبريرهم بداية تطبيق النظام المالي المحاسبي S C F ومنه ليستطيعون الحكم بشكل قطعي على توافر خاصية الثبات ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-8) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول مدى الثبات في السياسات والطرق المحاسبية.

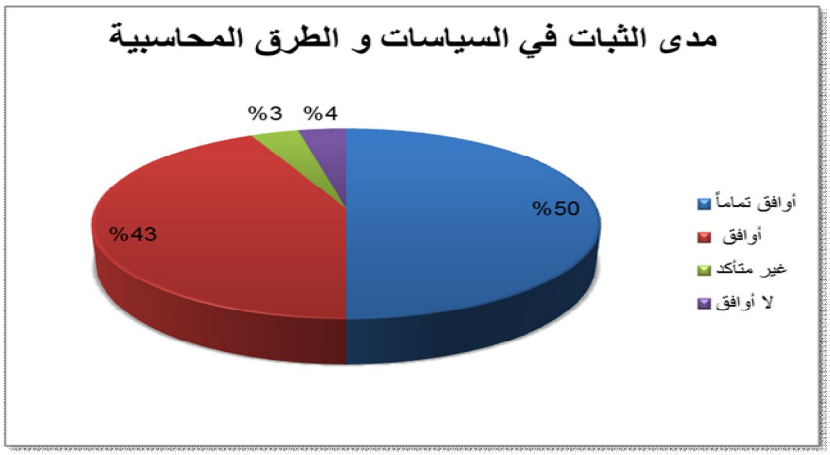

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

4- تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية للشركة ذات قيمة تنبؤية تزيد من فاعلية وكفاءة قرارات مستخدميها:

وهذا ما تظهره لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين موافق و موافق تماما، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر بـ4.357 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.561 و التباين بين إجابات أفراد العينة 0.314 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدر بـ12.88% وبنسبة تايبد 68.85 % و هي أعلى من النسبة المفترضة.

لقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي آراء العينة المستجوبة بالنسبة لخاصية القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية التي تضمنتها التقارير و القوائم المالية التي تفصح عنها الشركة حيث لاقت تأييد أغلبية أفراد عينة المستجوبين بنسبة42.85 % أوافق و 48.21% أوافق تماماً وبمجموع الموافقة 91.06% و تأثيرها في كافة المستخدمين من خلال تعديل سلوكهم وتمكينهم من تقدير تنبؤاتهم المستقبلية ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-9) :توزيع نسب أراء أفرد العينة لمدى توافر القيمة التنبؤية في القوائم المالية

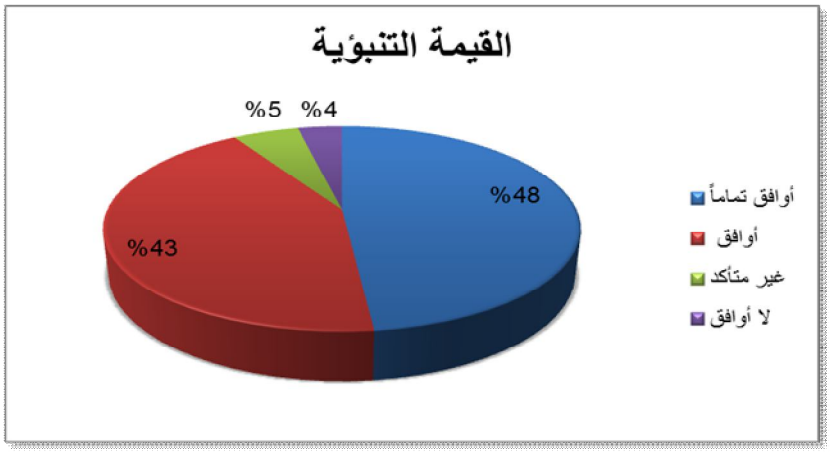

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

5- إن توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية مما يؤدي إلى زيادة كفاءة القرارات المتخذة

تظهر لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين موافق و موافق تماما، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر بـ4.339 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.446 و التباين بين إجابات افراد العينة 0.198 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز اجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدر بـ10.28 %وبنسبة تاييد69.14 % و هي أعلى من النسبة المفترضة.

تظهر نتائج التحليل الإحصائي أكثر من 92 % من أفراد عينة الدراسة يوافقون بدرجة عالية بأن توفر خاصية قابلية المقارنة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية غالباً ما يؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات من خلال وجود معلومات دورتين ، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-10) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة مما يؤدي إلى زيادة كفاءة القرارات المتخذة

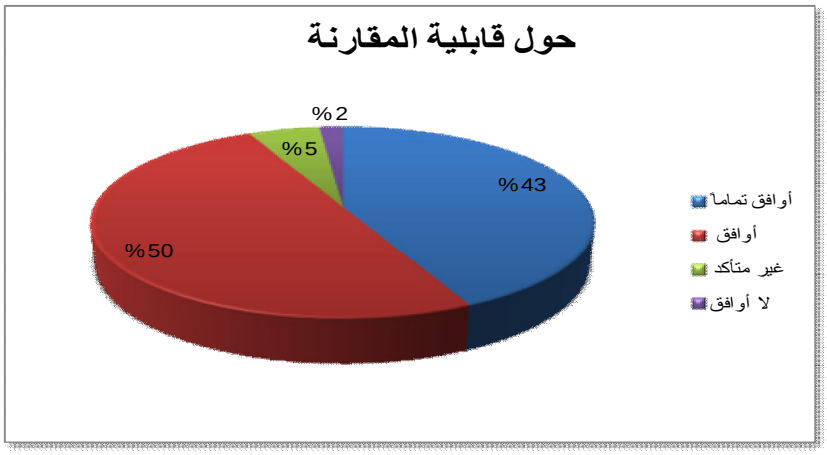

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

6- مدى توافر خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير و القوائم المالية

تعتبر خاصية الموثوقية من الخصائص الأساسية المهمة لجدودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير و القوائم المالية التي تصدرها الشركة وعليه سيتم دراسة وتحليل و إختبار هذه الخاصية و الخصائص المتفرعة عنها وتوافرها في التقارير وقوائم الشركة من خلال الأسئلة {05- - - 08 } في المحور الثاني .

وهذا ما تظهره لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين موافق و موافق تماما، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة اذ قدر بـ4.267 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.527 و التباين بين إجابات أفراد العينة 0.277 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 12.35 وبنسبة تأييد 70.31 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

تظهر نتائج التحليل الإحصائي حول مدى توافر خاصية الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في و القوائم المالية التي تصدرها شركة مطاحن الجنوب بتأييد أفراد العينة بالأغلبية بالموافقة على توفير التقارير و القوائم المالية معلومات محاسبية موثوق منها وتؤثر على احتياجات مستخدمي المعلومات (تؤثر في عملية اتخاذ القرارات) بنسبة إجمالية للموافقة 87.50 %، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-11) : توزيع نسب أراء أفرد العينة لمدى توافر توافر خاصية الموثوقية

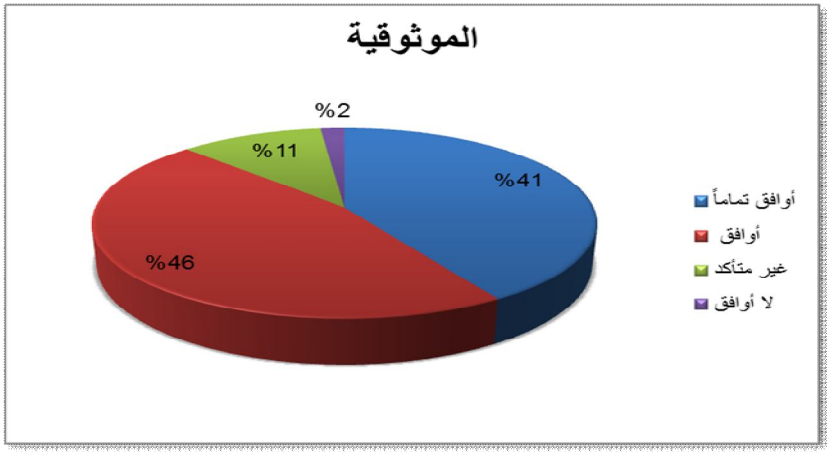

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

7- ينعكس تطبيق مبدأ الثبات في السياسات المحاسبية في زيادة الموثوقية في المعلومات المحاسبية .

وهذا ما تظهره لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين موافق و موافق تماما، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر بـ4.196 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.452 و التباين بين إجابات أفراد العينة 0.204 و هذا يدل على أن غالبية افراد العينة كانت تتمركز اجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 10.77 وبنسبة تأييد71.5 وهي أعلى من النسبة المفترضة .

لقد أظهرت نتائج التحليل أن أكثر من 85 % يؤيدون أن الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات والطرق المحاسبية يجعل المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية مما يزيد كفاءتها وفعاليتها في اتخاذ القرار، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-12) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول حول مدى الثبات في السياسات والطرق المحاسبية وإنعكاسها على زيادة الموثوقية في المعلومات المحاسبية

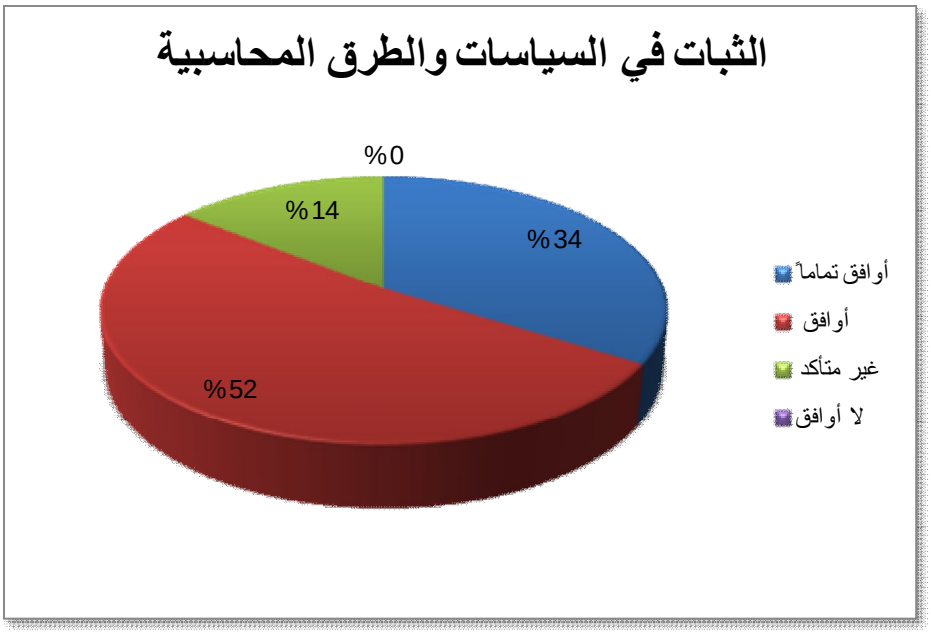

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007

8- تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية للشركة ملائمة وتؤثر في قرارات مستخدميها:

وهذا ما تظهره لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين موافق و موافق تماما، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة اذ قدر بـ4.125 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.766 و التباين بين إجابات أفراد العينة 0.586 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدر بـ18.57 وبنسبة تأييد 72.73 % و هي أعلى من النسبة المفترضة.

لقد أظهرت النتائج المتعلقة بمدى توافر خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية في التقارير و القوائم المالية للشركة على موافقة أغلبية المستجوبين حول توفير التقارير و القوائم المالية التي تفصح عنها الشركة معلومات محاسبية ملاءمة لكل احتياجاتهم من خلال نسبة أوافق 44.64 % وكذلك أوافق تماماً 37.50 % وبمجموع الموافقة نجد النسبة 82.14 % ، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-13) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية للشركة ملاءمة وتؤثر في قرارات مستخدميها:

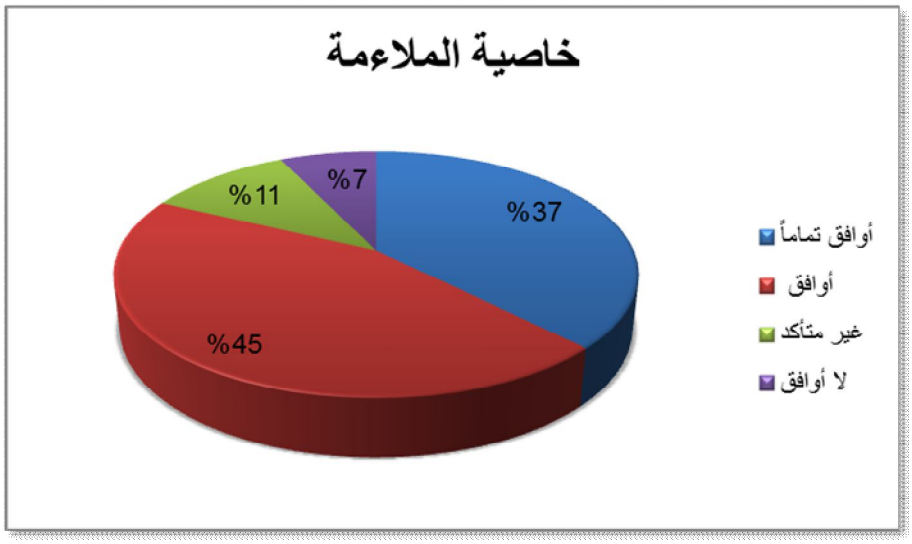

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007

9- للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير المالية للشركة قيمة إسترجاعية تساعد على تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها و اتخاذ القرارات من خلالها:

وهذا ما تظهره لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين موافق و موافق تماما، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة اذ قدر بـ4.017 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.563 و التباين بين إجابات أفراد العينة 0.316 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدر بـ14.02 وبنسبة تأييد 74.68 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

لقد أظهرت النتائج الإحصائية المتعلقة بالقيمة الاسترجاعية اتفاق غالبية أفراد العينة على أن التقارير و القوائم المالية التي تفصح عنها الشركة تتضمن معلومات محاسبية لها قيمة إسترجاعية وذلك بنسبة 80.37% لمجموع الموافقة تتيح لهم التأكد أو تصحيح التنبؤات التي تمت في الماضي بغية إجراء التوقعات المستقبلية ، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-14) : توزيع نسب أراء أفرد العينة لمدى توافر القيمة الإسترجاعية في القوائم المالية

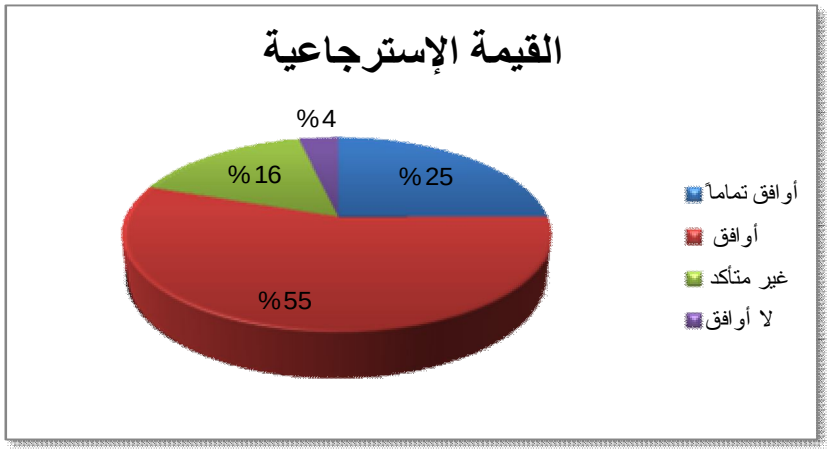

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007

10- يتم إعداد و الإفصاح عن التقارير المالية وتقديمها لمستخدميها في الوقت المناسب:

وهذا ما تظهره لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين موافق و موافق تماما، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة اذ قدر بـ3.767 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.800 و التباين بين إجابات أفراد العينة 0.640 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف اذ قدر بـ21.24 وبنسبة تأييد 79.64 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

تؤكد النتائج الإحصائية أن خاصية التوقيت من الخصائص المهمة حيث نجد أكثر من 50% من أفراد العينة يوافقون على أن الإفصاح في الوقت المناسب للقوائم المالية وذلك راجع للتشريعات و القوانين الجزائرية على أكثر تقدير أو المهلة الممنوحة لتقديم القوائم المالية ثلاثة أشهر بعد نهاية السنة المالية إلا أن مجموعة من المستجوبين عبروا على لا توافق بنسبة 12.50% وهذا راجع إلى انعدام الإفصاح ونشر القوائم المرحلية (ثلاثي ، سداسي ،...) وبالتالي التوقيت السنوي غير مناسب حيث يضيع الفرصة أمام المستخدمين ، وكذلك نقص الوعي الإعلامي لتلبية احتياجاتهم الضرورية ، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-15) : توزيع نسب أراء أفرد العينة لمدى توافر التوقيت المناسب في القوائم المالية

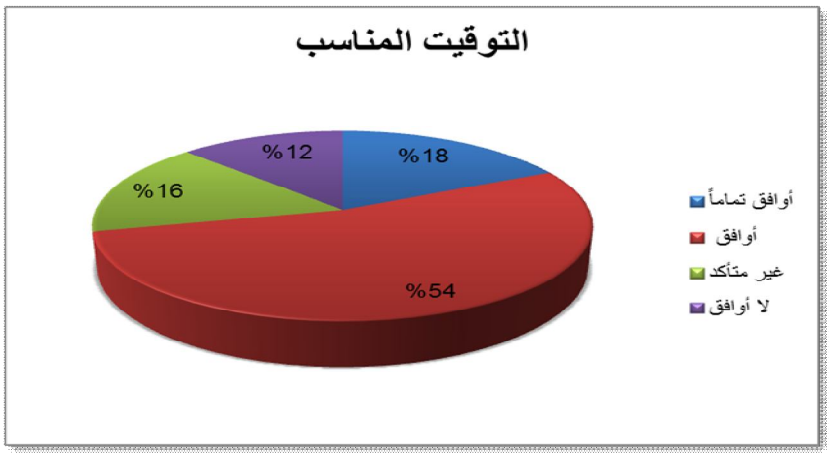

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007

11- من الضروري الإفصاح عن معلومات محاسبية ملاءمة حتى ولو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة:

وهذا ما تظهره لنا تكرارات إجابات أفراد العينة، إذ نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين موافق و موافق تماما، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة اذ قدر بـ3.537 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 01.90 و التباين بين إجابات أفراد العينة01.38 و هذا يدل على أن غالبية افراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 39.07 وبنسبة تأييد 84.82 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

لقد أظهرت النتائج الإحصائية تضارب و اختلاف أراء أفراد عينة الدراسة فمنهم من يفضلون خاصية الملاءمة على حساب الثقة بنسبة تفوق 60 % ، و البعض الآخر يفضلون خاصية الثقة في المعلومات المحاسبية على حساب نقص جانب الملاءمة ، وهذا راجع كما أسلفنا في الجانب النظري إلى مشاكل تعارض الخاصتين وخاصة في الخصائص الفرعية مثل سرعة الوقت ، و التنبؤ ....الخ ، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-16) : توزيع نسب أراء أفرد العينة التعارض بين خاصية الملاءمة و الثقة في المعلومات المحاسبية.

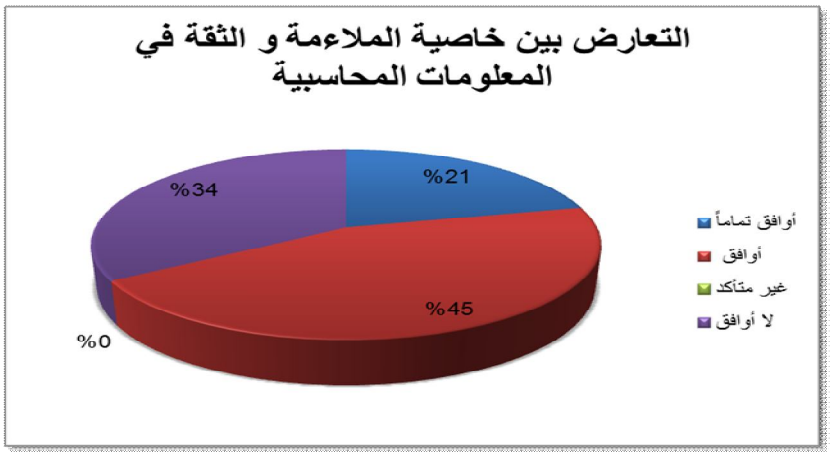

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007

ثانياُ: التحليل الإحصائي لإجابات البعد الثاني :

مدى كفاية وفعالية وملاءمة القوائم و التقارير المحاسبية المفصح عنها لتلبية احتياجات متخذي القرارات

تظهر نتائج إجابة العينة على أسئلة البعد الثاني في الجدول التالي :

الجدول رقم(3-11) : مدى أهمية وملاءمة التقارير القوائم المحاسبية المفصح عنها لتلبية احتياجات متخذي القرارات

تشير القيم في الجدول السابق المتعلقة بمدى كفاية وفعالية وملائمة القوائم والتقارير المحاسبية المفصح عنها لتلبية احتياجات متخذي القرارات، إذ انه بلغ المتوسط الحسابي الكلي4.2440، و هذا أعلى من المتوسط الحسابي المفترض ، إذ أنه يقع في المجال [4 - 5]، إذ نجد أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات ليكارت الخماسي، إذ تقع في المجال [4.2440 – 5] وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات ملاءمة بدرجة كبيرة جدا وهذا ما يؤكده غالبية أفراد العينة.

أما بالنسبة للانحراف المعياري الكلي فهو يقدر بـ .0.311 و هذا يدل على أن التشتت قليل في إجابات أفراد العينة أي أنه معظم إجابات أفراد العينة كانت متمركزة في مجال واحد و هو ملائم بدرجة كبيرة.

أما بالنسبة لقيم التباين الكلي والذي هو عبارة عن مربعات الانحرافات فقيمته قدرت بـ0.097 وهذا يدل على أنه التباين والاختلاف بين أفراد العينة كانت ضئيلة.

أما بالنسبة لمعامل الاختلاف الكلي المحسوب بلغ7.32 وهو يؤكد اتفاق أفراد العينة لقبول هذا البعد وصحتها نتيجة وقوعها ضمن النسبة المفترضة لدرجة قبول هذه الدراسة بنسبة تأييد 70.7% و هي أعلى من نسبة القبول 50% المفترضة لهذه الدراسة.

كما قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل عبارات البعد الثاني حسب توجه استجابات الأغلبية من عينة الدراسة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لذا نتناول العبارات حسب ترتيبها من الأولى إلى الأخيرة كمايلي :

1- التقارير المرحلية الدورية:

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين ملاءم بدرجة كبيرة وملاءم بدرجة كبيرة جدا ، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر بـ4.589 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.246 و التباين بين إجابات أفراد العينة0.060 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 5.36 وبنسبة تأييد 65.4 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

تؤكد النتائج الإحصائية النظرة المعاصرة لسرعة الإفصاح عن كل المعلومات من خلال التقارير المرحلية الدورية ، حتى تتاح الفرصة أمام مستخدمين القوائم من إتخاذ القرارات وخاصة المستثمرين في الوقت المناسب ، وبالتالي تعتبر ملاءمة بدرجة كبيرة ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم :(3-17) توزيع نسب أراء أفرد العينة حول أهمية وملاءمة التقارير المرحلية الدورية

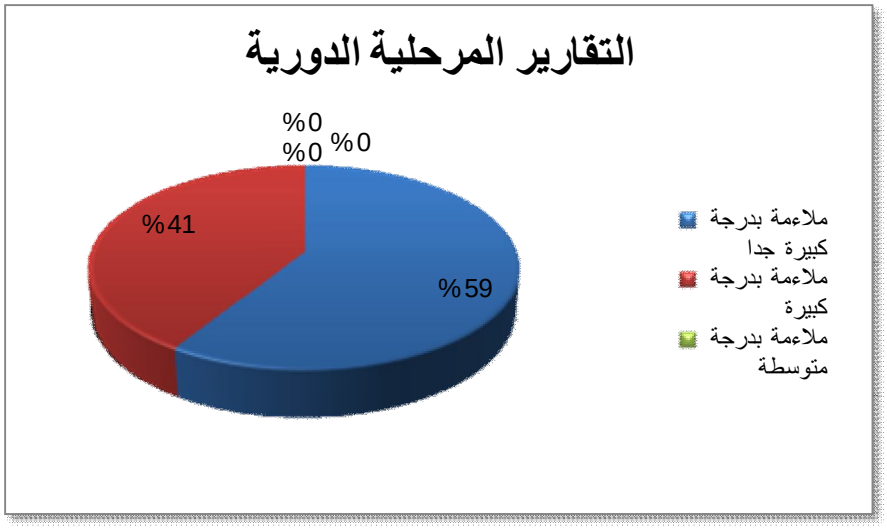

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

2- قائمة الدخل:

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين ملاءم بدرجة كبيرة وملاءم بدرجة كبيرة جدا ، وهذا يدل على أن أغلبية إجابات أفراد العينة تؤكد أهمية قائمة الدخل، أما الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر ب4.571 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.249 و التباين بين إجابات أفراد العينة0.062 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف اذ قدربـ 5.55 وبنسبة تأييد 65.6 % وهي أعلى من النسبة المفترضة .

ومنه نجد نتائج التحليل الإحصائي أن غالبية افراد العينة تؤكد أهمية قائمة الدخل بإعتبارها محصلة نشاط المؤسسة ، وهذا ما يتفق مع الإتجاهات الحديثة و المعاصرة في المحاسبة من حيث الإهتمام بقائمة الدخل ، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-18) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول أهمية وملاءمة قائمة الدخل

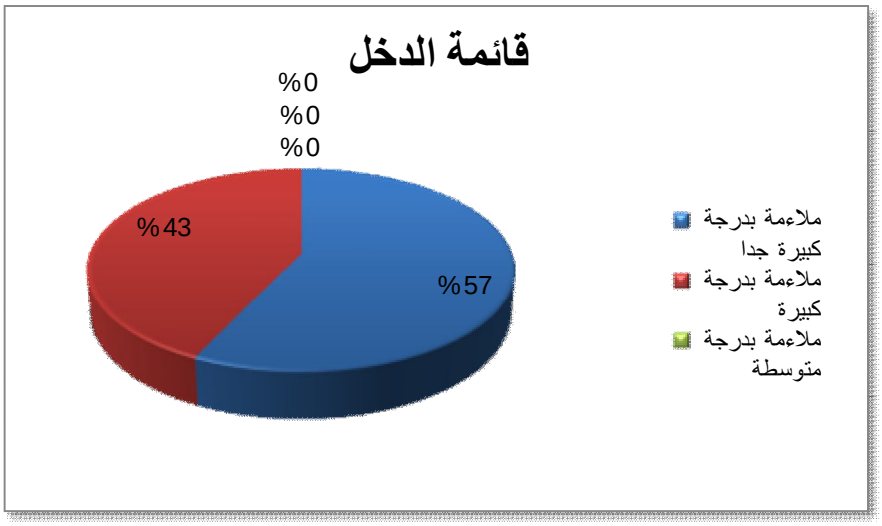

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

3- قائمة المركز المالي (الميزانية)

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين ملاءم بدرجة كبيرة وملاءم بدرجة كبيرة جدا ، وهذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر ب4.535 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.253 و التباين بين إجابات أفراد العينة 0.067 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 5.58 وبنسبة تأييد 66.2 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

من خلال نتائج التحليل الإحصائي يتضح أن قائمة المركز المالي من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها مستخدموها ، ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-19) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول أهمية وملاءمة قائمة المركز المالي

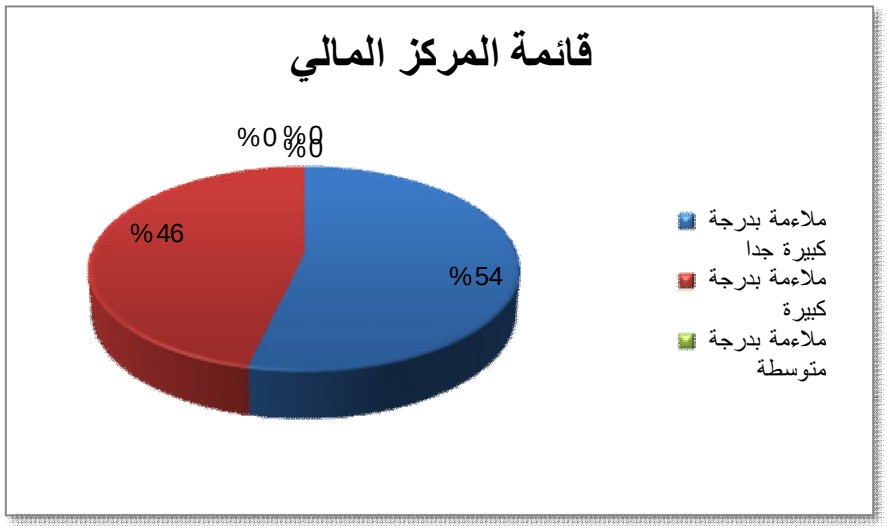

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

4- قائمة التدفقات النقدية (جدول الخزينة)

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين ملاءم بدرجة كبيرة وملاءم بدرجة كبيرة جدا ، وهذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر ب4.428 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.395 و التباين بين إجابات أفراد العينة0.156 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 8.92 وبنسبة تأييد 67.8 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

تؤكد النتائج الإحصائية أهمية قائمة التدفقات النقدية (جدول الخزينة) كقائمة جديدة أقرها النظام المحاسبي المالي S C F ، توفر معلومات وافية حول المدخلات والمخرجات التي تمس الخزينة خلال الدورة حسب مصدرها، تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال، تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية، تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية ، تساعدهم على تقييم أداء المؤسسات ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-20) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول أهمية وملاءمة قائمة التدفقات النقدية

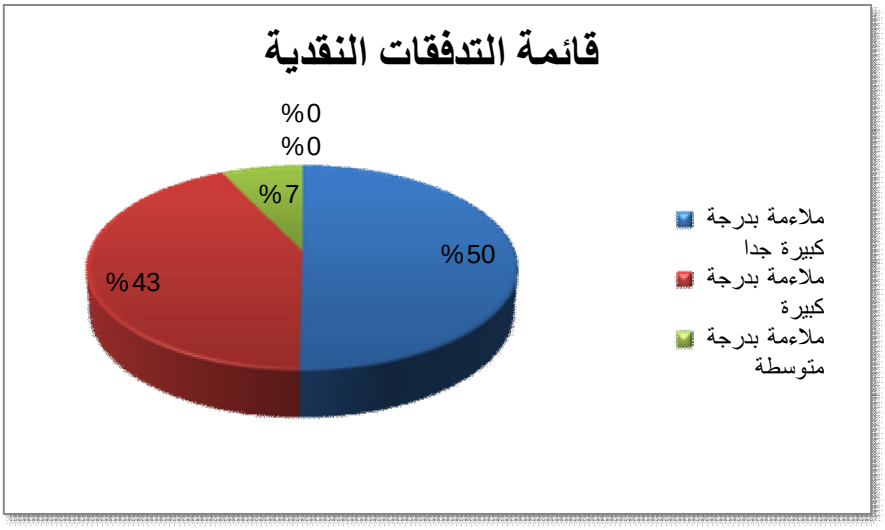

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007

5- تقرير محافظ الحسابات

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين ملاءم بدرجة كبيرة وملاءم بدرجة كبيرة جدا ، وهذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر ب4.321 ، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة

وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.440 و التباين بين إجابات أفراد العينة0.193 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 9.14 وبنسبة تأييد 69.4 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

من خلال نتائج التحليل الإحصائي تظهر أهمية تقرير محافظ الحسابات في إضفاء صفة الثقة و الصدق في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية بنسبة تفوق 89 % بجمع نسبتي الملاءم بدرجة كبيرة جداً و ملاءمة بدرجة كبيرة ، يمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-21) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول أهمية وملاءمة تقرير محافظ الحسابات

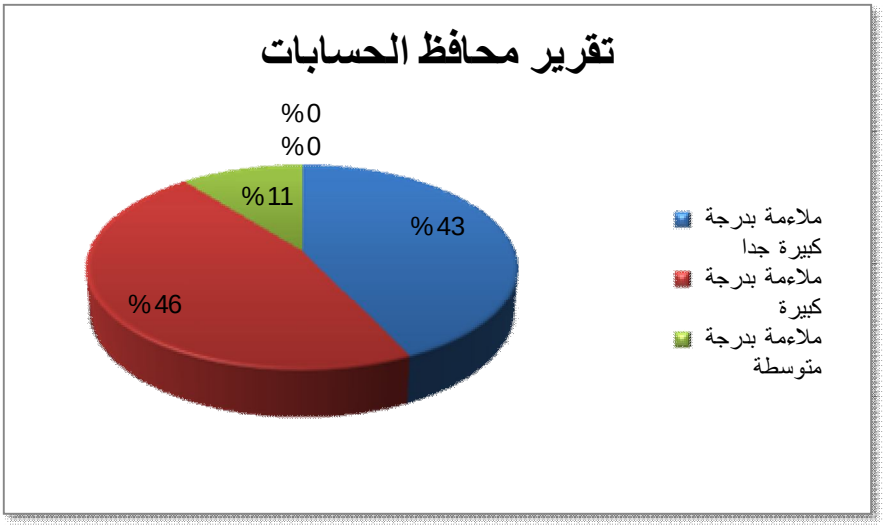

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

6- قائمة التغير في حقوق الملكية

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين ملاءم بدرجة كبيرة وملاءم بدرجة كبيرة جدا ، وهذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر ب4.321، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.513 و التباين بين إجابات أفراد العينة0.263 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 11.87 وبنسبة تأييد 69.4 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

من خلال نتائج التحليل الإحصائي تظهر أهمية قائمة التغير في حقوق الملكية بالنسبة للمستخدمين حيث أقرها النظام المحاسبي المالي S C F ، أي تغيراتها السنوية والتقرير عنها، مما يضمن فاعلية اتخاذ القرارات، يمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-22) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول أهمية وملاءمة قائمة التغير في حقوق الملكية

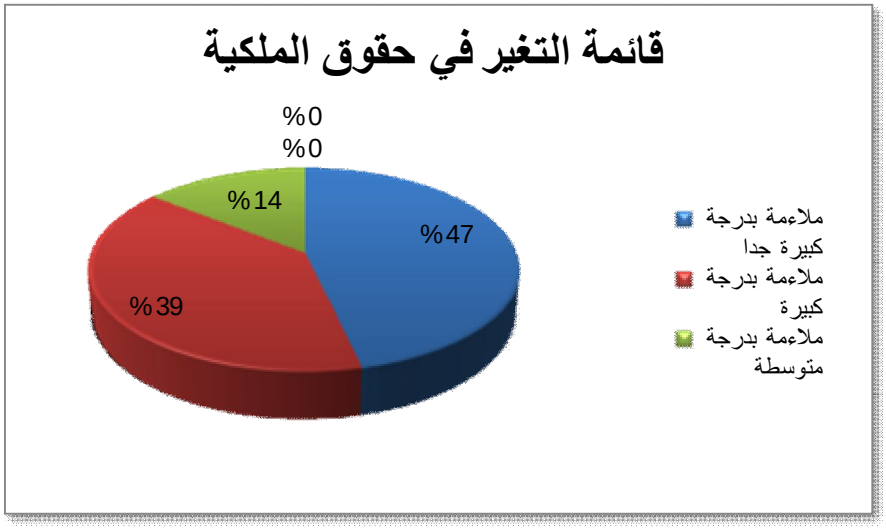

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

7- الإيضاحات المرفقة

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين ملاءم بدرجة كبيرة وملاءم بدرجة كبيرة جدا ، وهذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة اذ قدر ب4.321، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.6635 و التباين بين إجابات أفراد العينة0.440 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 15.35 وبنسبة تأييد 69.4 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

من خلال نتائج التحليل الإحصائي تظهر أهمية الإيضاحات المرفقة حيث تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها توضح ما يلي :

- أية ضمانات على أحد الأصول .
- سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية .

يمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-23) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول أهمية وملاءمة تقرير الإيضاحات المرفقة

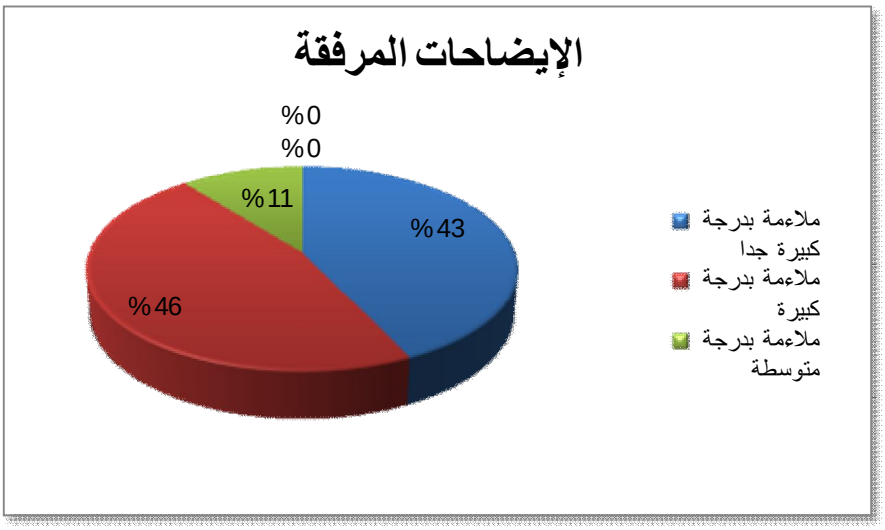

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

8- تقرير مجلس الإدارة

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين ملاءم بدرجة كبيرة وملاءم بدرجة كبيرة جدا ، وهذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر ب3.964، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.581 و التباين بين إجابات أفراد العينة0.337 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 14.66 وبنسبة تأييد 75.7 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

يأتي تقرير مجلس الإدارة متمما للقوائم المالية ويحتل المرتبة الأخيرة لكن يعتبر ملاءم بدرجة كبيرة خاصة من قبل الإدارة وكذلك المستثمرين ، في حين أن 30 % من أفراد العينة يرونها متوسطة وذلك لأن القانون لا يجبر تقديم أو نشر تقرير مجلس الإدارة ، حيث يشتمل هذا التقرير على ما يلى:

* الأحداث الغير مالية والتغيرات التى حدثت خلال السنة وتؤثر على عمليات المؤسسة مثل التغيرات فى المراكز الإدارية العليا والسياسات الرئيسية... الخ.
* التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور المؤسسة فيها.
* خطط النمو والتوسع والتغييرات فى العمليات فى الفترات المقبلة.
* الجهود المبذولة فى البحوث التجارية.

ويمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-24) :توزيع نسب أراء أفرد العينة حول أهمية وملاءمة تقرير مجلس الإدارة

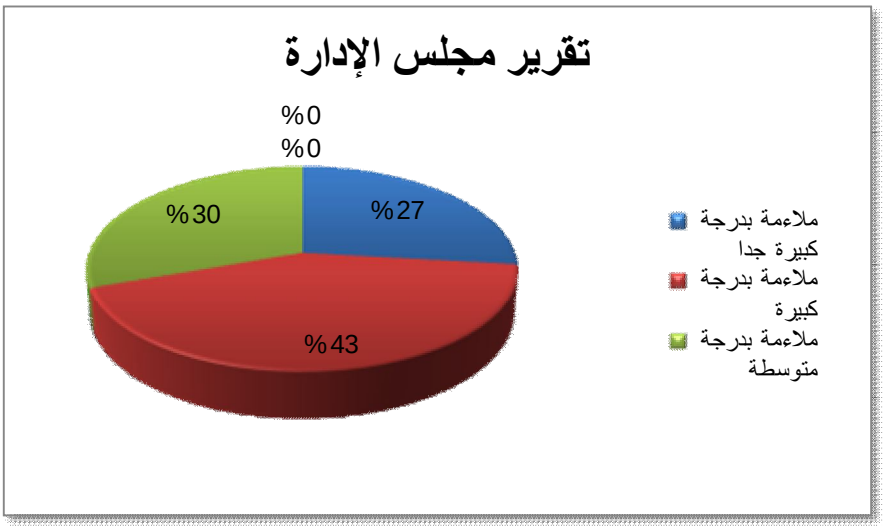

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

9- أما بالنسبة لتلبية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير و القوائم المالية المنشورة سنوياً وكفايتها لاحتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات من الإجابة على السؤال 09 يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-12): مدى كفاية القوائم المحاسبية المفصح عنها لتلبية احتياجات متخذي القرارات

الاسئلة	تكرارات ونسب اجابات افراد العينة										المؤشرات الاحصائية				
	كافية جدا		كافية		متوسطة		غير كافية		غير كافية إطلاقاً		المتوسط الحسابي	التباين	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة التاييد
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%					
X23	0	0	14	25	36	64.3	6	10.7	0	0	3.142	.0782	.343	10.9	95.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss17.

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة تتمركز إجاباتها بين كافية ومتوسطة ، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر ب3.142، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.343 و التباين بين إجابات أفراد العينة0.0782 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف اذ قدربـ 10.9 وبنسبة تأييد 95.5 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

من خلال الجدول رقم (3-12) نجد أن غالبية أفراد العينة يرون أن المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير و القوائم المالية المنشورة سنوياً متوسطة الكفاية لتلبية احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية

ومساعدتهم في اتخاذ القرارات وهذا ما يؤكد النظرة المعاصرة لتوسعة في الإفصاح عن كل المعلومات وكذلك تحسين جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في التقارير و القوائم المالية.

توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3-25) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول أهمية وملاءمة التقاريرو القوائم المالية .

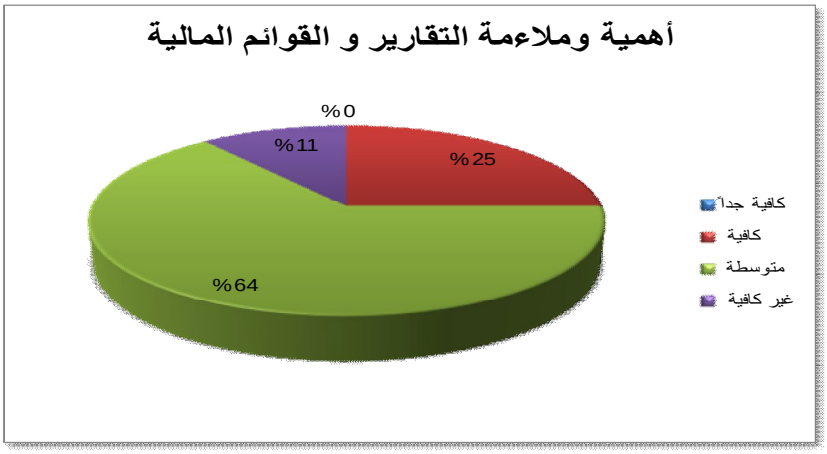

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

من خلال ما سبق تظهر النتائج إلى اعتماد غالبية أفراد عينة الدراسة على قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل (حساب النتيجة) والتقارير المرحلية الدورية عليهم بشكل كبير مما يعكس كفايتهم وأهميتهم بدرجة كبيرة بنسبة تقارب 100 %، و كأهمية ثانية نجد قائمة التدفقات النقدية (جدول الخزينة) بنسبة تفوق 90 % من خلال ما تقدمه حول الوضعية المالية لتدفقات الخزينة وكذلك للإيضاحات المرفقة وتقرير محافظ الحسابات نجد أنهما في المرتبة الثالثة من خلال نسبة 66 % كأهمية يعتمد عليها المستخدمون وفي المرتبة الأخيرة نجد تقرير مجلس الإدارة ، ومنه القوائم المالية تعبر بوضوح عن حقيقة الوضع المالي نظرا لزيادة مستوى الإفصاح من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي تحقيق الشفافية في المعلومة ووضوحها.

ثالثاً – التحليل الإحصائي لإجابات البعد الثالث:

النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح

يمثل هذا التحليل الإجابة عن المحور الرابع للاستبانة التي تظم الأسئلة من { 01 – 04 } و يمكن إظهار النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-13) : النظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح

الاسئلة	تكرارات ونسب اجابات افراد العينة								المؤشرات الاحصائية					
	راض جدا		راض		غير راض		دون جواب		المتوسط الحسابي	التباين	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الرتبة	نسبة التاييد
	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%	تكرار	%						
X24	10	17.9	40	71.4	4	7.1	2	3.6	3.035	.084	.399	13.14	2	82.4
X25	8	14.3	42	75.0	4	7.1	2	3.6	3.00	.081	.364	12.13	3	83.3
X26	10	17.9	44	78.6	2	3.6	0	00	3.142	.059	.197	6.27	1	79.5
مجموع	28	16.7	126	75	10	5.9	4	2.4	3.05	.054	.263	8.62	-	81.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss17.

تشير القيم في الجدول رقم(3-13) المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي و المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح ، إذ انه بلغ المتوسط الحسابي الكلي3.05، وهذا أعلى من المتوسط الحسابي المفترض ، إذ أنه يقع في المجال [3 - 4]، لذا نجد أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، إذ تقع في المجال [3.05 – 4] وهذه الفئة تشير إلى درجة إجابات راض وهذا يؤكده غالبية أفراد العينة.

أما بالنسبة للاتحراف المعياري الكلي فهو يقدر بـ 0.263 و هذا يدل على ان التشتت قليل في إجابات أفراد العينة أي أن معظم إجابات أفراد العينة كانت متمركزة في مجال واحد و هو راض ، أما قيم التباين الكلي والذي هو عبارة عن مربعات الانحرافات فقيمته قدرت بـ0.054 وهذا يدل على أن التباين والاختلاف بين أفراد العينة كانت ضئيلة.

أما بالنسبة لمعامل الاختلاف الكلي المحسوب بلغ8.62 وهو يؤكد اتفاق افراد العينة لقبول هذا البعد وصحتها نتيجة وقوعها ضمن النسبة المفترضة لدرجة قبول هذه الدراسة بنسبة تأييد 81.9 و هي أعلى من نسبة القبول 50% المفترضة لهذه الدراسة.

كما قمنا بترتيب العبارات المقترحة لتحليل عبارات البعد الثالث حسب توجه استجابات الأغلبية من عينة الدراسة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لذا نتناول العبارات حسب ترتيبها من الأولى إلى الأخيرة كما يلي :

1- مخرجات النظام المالي و المحاسبي تعبرعن الواقع الاقتصادي

تجسد من خلال السؤال 03 التي تظهر أراء أفراد العينة، اذ تتمركز اجاباتها بين راض جدا وراض و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر ب03.142، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات

كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ0.197 و التباين بين إجابات أفراد العينة 0.059 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 6.27 وبانسبة تأييد 79.5 % وهي أعلى من النسبة المفترضة. أما بالنسبة للنسب المئوية فنلاحظ تظهر نسبة 78.6 % راض و 17.9 % راض جداً أي نسبة قبول إجمالية تقارب 90 % بينما عبرت نسبة 3.6 % بالنفي .

كما نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية المستجوبين من أفراد عينة الدراسة راضية بنسبة 78 % على أن مخرجات النظام المالي و المحاسبي تعبر عن الواقع الاقتصادي لأنها تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية كما أن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يسمح بإعطاء صورة تعبر عن الواقع الحقيقي للمؤسسة، من خلال العرض الجديد للمعلومات المحاسبية الذي سينتج عنه عدة آثار ايجابية وبالتالي تحقيق الشفافية في المعلومة ووضوحها لزيادة مستوى الإفصاح المحاسبي، مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين و يمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-26) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول مخرجات النظام المحاسبي و المالي وتمثيلها للواقع الإقتصادي

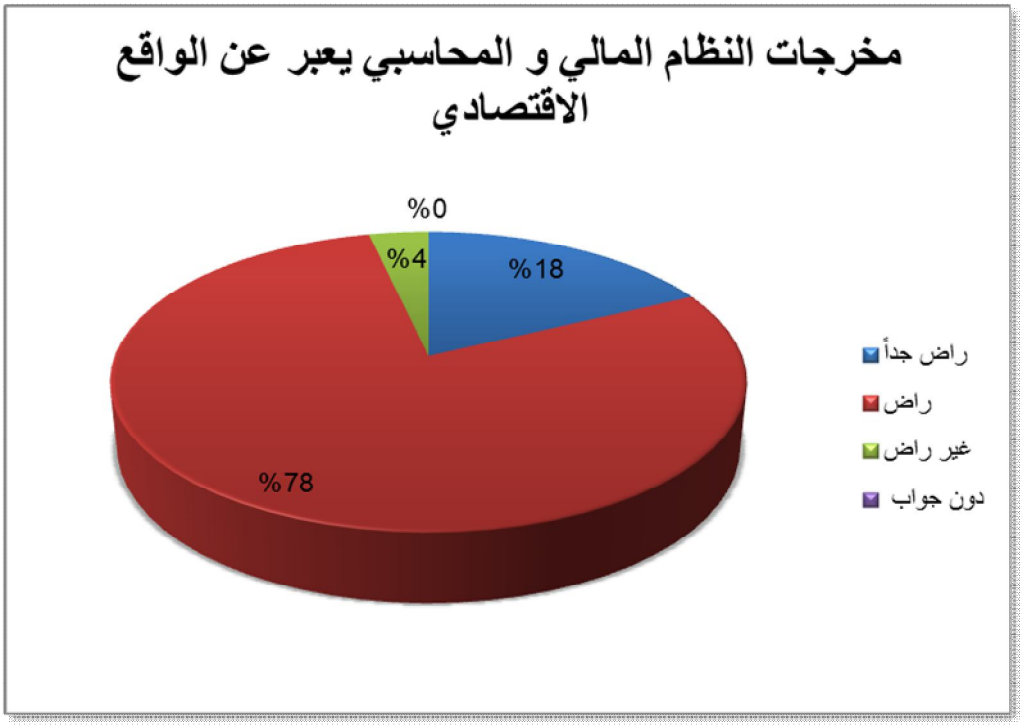

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

2- مدى الرضا على النظام المحاسبي المالي وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح

تجسد من خلال السؤال 01 التي تظهر أراء أفراد العينة و تتمركز إجاباتها بين راض جدا وراض ، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر ب3.035، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.399 و التباين بين إجابات أفراد العينة0.084 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 13.14 وبنسبة تأييد 82.4 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

اما بالنسبة للنسب المئوية نلاحظ أن نسبة 71.4 % راضي، ونسبة 17.9 % راض جداً و 07.1 % غير راض ونسبة 3.6 % امتنعت ، وعليه نجد غالبية أفراد عينة الدراسة راضية على النظام المالي و المحاسبي باعتباره يتماشى مع متطلبات التحول الاقتصادي الذي يمر به الاقتصاد الجزائري ، وكذلك تماشياً مع الاقتصاد العالمي ، توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-27) : توزيع نسب أراء أفرد العينة حول الرضاء على النظام المالي و المحاسبي

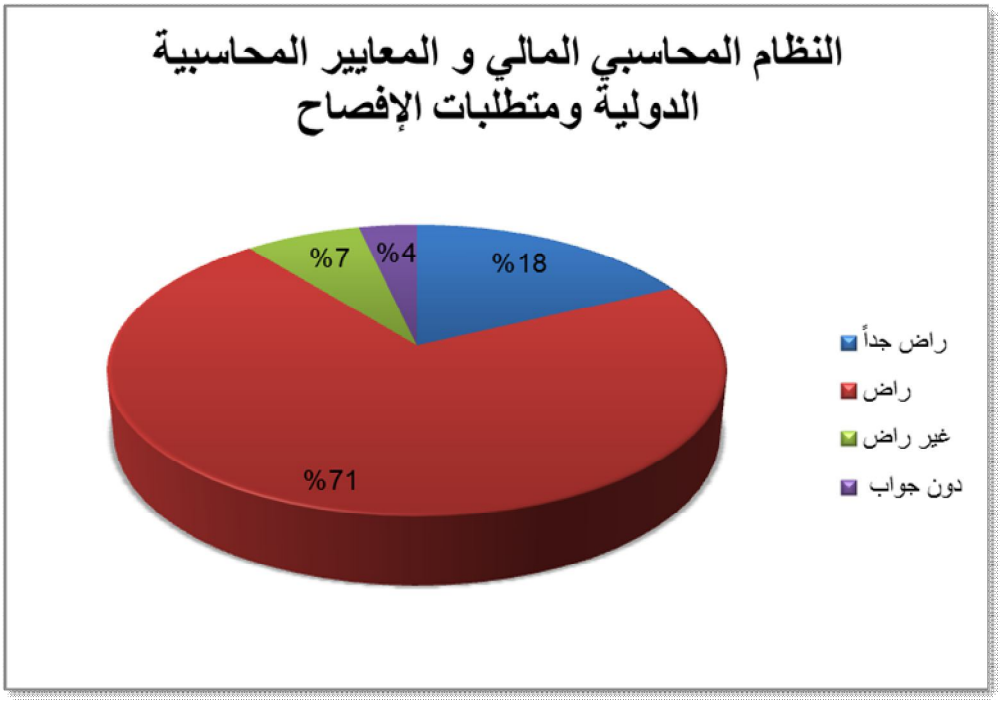

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007

3- التحليل الإحصائي لاختبار اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير و القوائم و الإفصاح في الجزائر .

تجسد من خلال السؤال 02 التي تظهر أراء أفراد العينة العينة إذ تتمركز إجاباتها بين راض جدا وراض ، و هذا ما أظهره الوسط الحسابي للعبارة إذ قدر ب3.00، ولاحظنا أن قيم التشتت في الاجابات كانت ضئيلة وهذا ما أظهره الانحراف المعياري الذي قدر بـ 0.364 و التباين بين إجابات أفراد العينة0.081 و هذا يدل على أن غالبية أفراد العينة كانت تتمركز إجاباتها حول المتوسط الحسابي، وهذا ما أظهره معامل الاختلاف إذ قدربـ 12.13 وبنسبة تأييد 83.3 % وهي أعلى من النسبة المفترضة.

أما بالنسبة للنسب المئوية فنلاحظ تظهر نسبة 75 % راض و 14.28 % راض جداً أي نسبة قبول إجمالية تقارب 90 % بينما عبرت نسبة 10.71 % بالنفي .

وهو ما يؤكد ضرورة إعداد التقارير و القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية أو التكيف معها نظراً لمساهمتها في إعطاء صورة واضحة لكل المستثمرين المحليين و الأجانب ، باعتبارها ضرورة حتمية تمليها الشروط الجديدة التي أصبحت تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية بين المؤسسات ، ولقد أرجع المستجوبون الذين لم يرو لتطبيق معايير المحاسبة الدولية أثراً ايجابياً على الممارسة المحاسبية في الجزائر إلى التباين القائم في الظروف الاقتصادية بين الجزائر و الدول المتقدمة ، وكذلك انعدام التأطير البشري القادر على تطبيق هذه المعايير و يمكن توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (3-28) : توزيع نسب أراء أفرد العينة اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير و القوائم و الإفصاح في الجزائر .

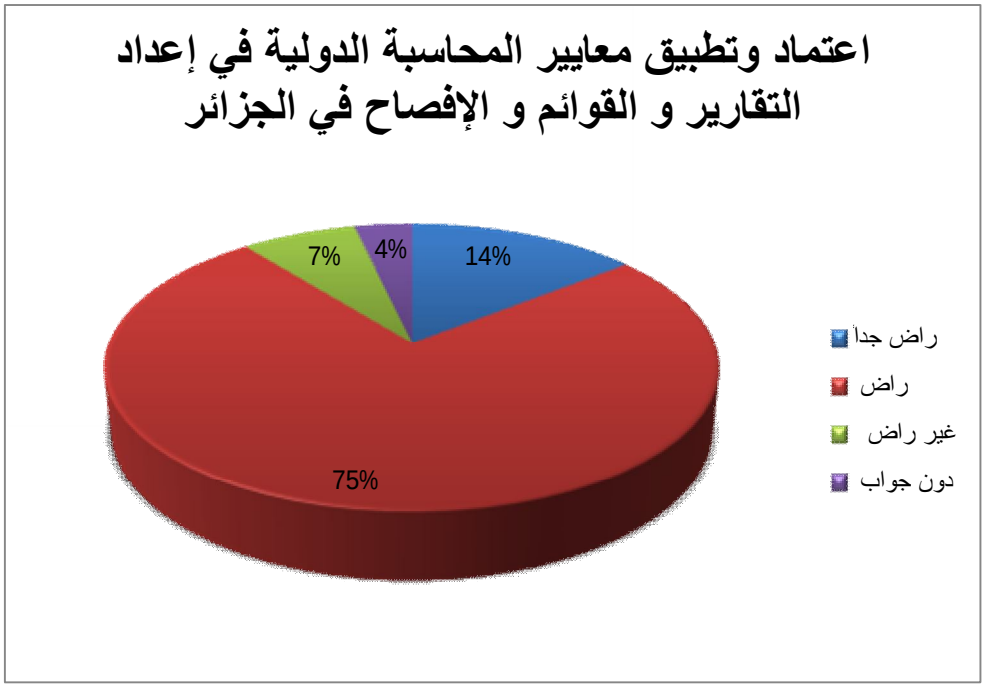

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

4- التحليل الإحصائي لاختبار هل توجد معوقات للإفصاح المحاسبي في الجزائر

تجسد من خلال السؤال 4 التي تظهر أراء أفراد العينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-14) : تحليل أراء أفراد العينة حول هل توجد معوقات للإفصاح المحاسبي في الجزائر

الاسئلة	تكرارات ونسب افراد العينة				المؤشرات الاحصائية				
	نعم		لا						
	تكرار	%	تكرار	%	المتوسط الحسابي	التباين	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	نسبة التاييد
X27	56	100	00	00	2.00	0	0	0	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss17.

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن المتوسط الحسابي 2 وهذا يدل على أن كل إجابات أفراد العينة كانت إجاباتها نعم و هذا ما أظهرته المؤشرات الاحصائية إذ أنها كانت معدومة لكل من الانحراف المعياري والتباين ومعامل الاختلاف، أما نسبة التاييد كانت 100%.

كما نلاحظ أن كل فئات الدراسة تقر بوجود معوقات وعراقيل للإفصاح المحاسبي لعدة أسباب أهمها :

- الظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر من بينها عجز المؤسسات ولو حتى بصفة مؤقتة عن توفير الإمكانيات، وخصوصا الموارد البشرية الداخلية المتخصصة في هذا المجال .
- ضعف تحقيق سوق مالي جيد البورصة .
- صعوبة فهم وتفسير متطلبات الإفصاح في النظام المحاسبي و المالي.

توضيح هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم :(3-29) : توزيع نسب أراء أفرد العينة لوجود معوقات للإفصاح المحاسبي في الجزائر

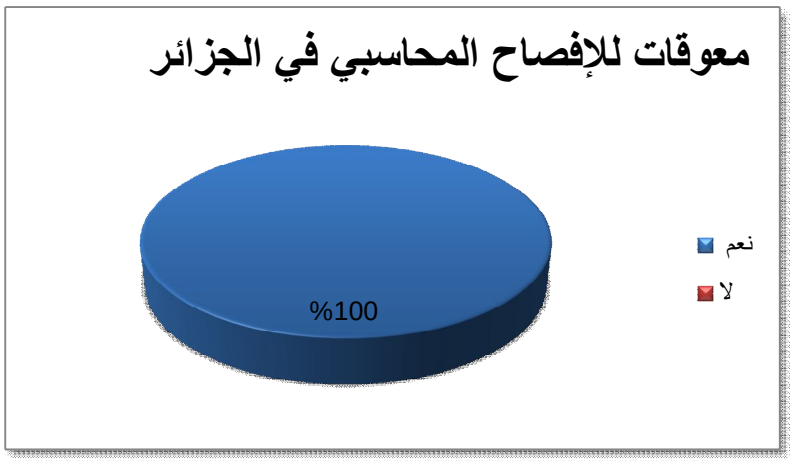

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Excel 2007 .

خلاصة الفصل

تم الاعتماد على جملة من الأدوات للوقوف على الجوانب التي تكفل أفضل معالجة للموضوع، للوصول إلى النتائج المراد تحقيقها أهمها الإستبيان وعموما يمكن تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم:(3-15) النتائج الإجمالية للإستبانة

ابعاد الدراسة	المؤشرات الاحصائية					
	المتوسط الحسابي	التباين	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الرتبة	نسبة التاييد
1	4.192	0.237	0.487	11.62	2	71.56
2	4.244	0.097	0.311	7.32	1	70.7
3	3.051	0.054	0.263	8.62	3	81.9
المجموع	3.83	0.129	0.353	9.19	-	74.73

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج spss17.

من خلال الجدول أعلاه لإجمالي القيم لمخرجات الاستبيان تظهر بأنه بلغ المتوسط الحسابي الكلي3.83، وهذا أعلى من المتوسط الحسابي المفترض ، وهذا يعني أن غالبية افراد العينة إجاباتها كانت تؤييد بأن خصائص المعلومات المحاسبية لها تأثير على تحسين فعالية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية .

أما بالنسبة للانحراف المعياري الكلي فهو يقدر بـ 0.353 و هذا يدل على أن التشتت قليل في إجابات أفراد العينة أي أن معظم إجاباتهم كانت متمركزة في مجال واحد و هو ملاءم بدرجة كبيرة.

أما بالنسبة لقيم التباين الكلي والذي هو عبارة عن مربعات الانحرافات فقيمته قدرت بـ0.129 وهذا يدل على أن قيمة التباين والاختلاف بين افراد العينة كانت ضئيلة.

أما بالنسبة لمعامل الاختلاف الكلي المحسوب بلغ 9.19 وهو يؤكد اتفاق أفراد العينة لقبول هذه الأبعاد وصحة نتائجها ، و وقوعها ضمن النسبة المفترضة لدرجة قبول هذه الدراسة بنسبة تأييد 74.73% و هي أعلى من نسبة القبول 50% المفترضة لهذه الدراسة.

كما نلاحظ ايضا أنه رتبت أبعاد الدراسة على أساس المتوسط الحسابي والانحراف المعياري كما يلي:

1- البعد الثاني مدى كفاية وفعالية وملاءمة القوائم و التقارير المحاسبية المفصح عنها لتلبية احتياجات متخذي القرارات إحتل المرتبة الأولى و هذا يعني أن غالبية افراد العينة كانت تؤيد أهمية القوائم والتقارير المالية والافصاح عن المعلومات التي تعبر بوضوح عن حقيقة الوضع المالي نظرا لزيادة مستوى

2- الإفصاح من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي وبالتالي الإعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

2- البعد الأول ملاءمة و موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم و التقارير المالية للشركة رتبت بدرجة ثانية فاغالبية أفراد العينة قد أجمعوا على إعتبار الملاءمة والموثوقية من أهم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، على أساسها يمكن اتخاذ القرارات السليمة، ويعمل الإفصاح على توفير معلومات بالكمية والنوعية اللازمة وفي الوقت المناسب تعبر عن الاحداث والظروف الاقتصادية بالاضافة الى تمتعها بالموضوعية والحياد لمتخذ القرار.

3- البعد الثالث النظام المحاسبي المالية و المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح نلاحظ أنه رتبت بدرجة ثالثة، فالنظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تمتاز بملاءمة والموثوقية تعبر أكثر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة تخدم مختلف المستعملين على المستوى المحلي و الدولي وذلك من خلال القوائم و التقارير المالية المفصح عنها .

الخاتمة العامة

أظهر البعد الدولي المتنامي للأنشطة الاقتصادية أن المحاسبة وسيلة إخبارية تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس وإيصال المعلومات لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات ، تختلف بمحتواها وطرق تطبيقها من بلد إلى آخر ، هذا الاختلاف الذي ميز الأنظمة المحاسبية في دول كثيرة، أثر على مقدرة فهم المحتوى الإخباري للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين الدوليين نتيجة التباين في طرق إعداد هذه المعلومات التي تختلف حسب النظام المحاسبي الذي أعدت فيه، حيث أن هؤلاء المستثمرون يسعون دائما للحصول على الحجم الكافي من المعلومات القابلة للمقارنة، وبالشكل الذي يمكنهم من فهمها لأجل تقييم فرص الاستثمار المتاحة واختيار أحسنها، ومن أجل ذلك ظهرت محاولات التنسيق والتوفيق بين المعايير المحاسبية لمختلف الدول.

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية، تهدف إلى إظهار الوقائع والحقائق الاقتصادية للأحداث كما تتميز المعلومات المحاسبية المعدة وفقها بمجموعة من الخصائص النوعية التي تجعلها متسقة ومفهومة وذات دلالة وقابلة للمقارنة والتداول من دولة إلى أخرى ومن ثم يمكن الوثوق في هذه المعلومات والاعتماد عليها من جانب فئات عديدة من أصحاب المصالح.

ومن هنا نجد أن الإفصاح من أهم المعايير المحاسبية التي أولت لها لجنة معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة، فهو يؤدي إلى زيادة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية، وإضفاء الشفافية على المعلومة المحاسبية و يساهم في استرجاع ثقة المستثمرين واستقطاب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء. فالإفصاح المحاسبي يعد مطلبا ضروريا في مجال المال والأعمال فهو لايدع مجالا للغموض أو سوء الفهم من جانب الأطراف المعنية به، فهو وسيلة للتبصير والإرشاد وليس للتضليل والتغرير.

ومع توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي وانتهاج اقتصاد السوق جاءت ضرورة توفير بيئة ملاءمة تستجيب لمتطلبات الأسواق الدولية وقادرة على جذب الاستثمار الأجنبي، وهو ما أدى بها إلى تبني النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية إلى حد كبير، من حيث الإطار المفاهيمي، المبادئ والقواعد المحاسبية والقوائم المالية وطرق إعدادها وعرضها، وبالتالي فإن تطبيقه غير من طبيعة الممارسات والتطبيقات المحاسبية في الجزائر وهو ما إنعكس بآثاره على جوانب عديدة وخاصة المؤسسات باعتبارها المسؤولة على تطبيقه لتتكيف مع ماهو معمول به على المستوى الدولي، خاصة في مجال إعداد المعلومات والإفصاح عنها، فمن بين الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تحقيقها هو تحسين نوعية المعلومةالمحاسبية المقدمة.

ومن خلال تناولنا لموضوع" **دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي** "

"حاولنا معالجة الإشكالية المطروحة التي كان فيها السؤال الرئيسي كما يلي:

ما هو دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي ؟.

ومن خلال فصول الدراسة الثلاثة وانطلاقا من الفروض الأساسية، يمكن عرض نتائج اختبار الفرضيات، النتائج النهائية للدراسة، التوصيات المقدمة وآفاق البحث كما يلي:

1 - نتائج اختبار الفرضيات:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع، من خلال الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية في تقييم الواقع، توصلنا أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

أ . بخصوص الفرضية الأولى والتي تقوم على اعتبار خاصيتي الملاءمة والموثوقية من المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية فقد تحققت ، فغالبية أفراد العينة قد أجمعوا على اعتبار الملاءمة والموثوقية من أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مما يجعل الإفصاح عنها في القوائم المالية أكثر كفاءة وفعالية ، والتي على أساسها يمكن اتخاذ القرارات السليمة، وعليه تطبيق الجزائر لنظام المحاسبي المالي جعل قوائم شركة مطاحن الجنوب تقدم معلومات مالية مفهومة، شفافة، موثوق بها، وقابلة للمقارنة على الصعيد المحلي أو الدولي .

ب . أما بخصوص الفرضية الثانية التي تنص أن الإفصاح عن القوائم و التقارير المالية يلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ويفي لهم قدراً من المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية فلقد تحققت، حيث أجمع غالبية أفراد العينة على تلبية إحتياجاتهم من معلومات لتقييم أداء الشركة، حيث يعتبر الإفصاح أحد أهم العوامل التي تمكن المستعمل للمعلومة من الحصول عليها، فبدون إفصاح لا يمكن للمستعمل الخارجي الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية، وتبقى هذه المعلومات حكرا على الأطراف الداخلية فقط، كما أن الإفصاح عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبي و المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية لشركة مطاحن الجنوب حسن من جودة المعلومات المحاسبية نتيجة لما جاءت به هذه المعايير من طرق إعداد وعرض سهلة وواضحة تجعل من المعلومة مفهومة وقابلة للمقارنة، وتلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية ويفي لهم قدراً من المعلومات تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

ج. أما الفرضية الثالثة التي تنص على ضرورة إعداد القوائم المالية وفق التشريعات الجزائرية وكذلك وفق معايير المحاسبة الدولية نظراً لمساهمتهما في إعطاء صورة واضحة لكل مستخدميها وخاصة المستثمرين المحليين و الأجانب و إعطاء فرص متكافئة لهم فقد تحققت، فاتطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية ، جعل المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوقة على المستوى المحلي و الدولي وكذلك ضمان مستوى كافي من الإفصاح لمختلف الفئات المستفيدة منها .

2- **عرض نتائج الدراسة**

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع في فصوله الثلاثة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تنعكس جودة المعلومة المحاسبية في الخصائص النوعية التي تتمتع بها و أهمها الملاءمة والموثوقية وما يتفرع عنها من خصائص ثانوية .
- جودة المعلومات المحاسبية ضرورة لا مفر منها لترشيد متخذي القرارات .
- إن جودة المعلومة المحاسبية سوف يكون له أثر ايجابي على فعالية الإفصاح المحاسبي .
- إن الالتزام بمتطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية وقابليتها للتحقق، وبالتالي بعث ثقة المستثمرين فيها، و تخفيض درجة عدم التأكد بينهم.
- الإفصاح في ظل التطورات الاقتصادية يجب أن يأخذ منحى آخر يتعدى احتياجات مستخدمي القوائم المالية المحليين، إلى مستخدمين لهم متطلبات تختلف في نوعيتها وحجمها ودرجة تفصيلها ودقتها.
- تبنت الجزائر النظام المحاسبي المالي المتوافق مع معايير المحاسبة الدولية إلى حد كبير خاصة فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي، المبادئ المحاسبية، قواعد التسجيل والتقييم والقوائم المالية وطرق إعدادها.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر مكّن المؤسسات من الإفصاح عن القوائم المالية المجسدة في معلومات مفهومة وسهلة القراءة من قبل مستعمليها على المستوى المحلي و الدولي، وهو ما يسمح باتخاذ القرارات وإجراء المقارنات التي تمكن المستثمر من المفاضلة بين الاستثمارات واختيار البديل الأفضل على أساس سليم .
- يواجه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر جملة من المعوقات يأتي على رأسها ضعف تحقيق سوق مالي جيد البورصة ، وكذلك أسواق تسمح بالتقييم المستمر للقيمة العادلة .
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة أن القوائم المالية التي تصدرها مؤسسة مطاحن الجنوب تتمتع بخاصية الملاءمة و كذلك خاصية الموثوقية وما يتفرع عنهما من خصائص فرعية .
- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للدراسة أن المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية متوسطة الكفاية في تلبية إحتياجات المستخدمين ، مع مطالبة معظم أفراد العينة بالتوسع في نشر معلومات إضافية .

3- التوصيات والاقتراحات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح ما يلي:

- إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية يكسبها مصداقية وموثوقية أكبر ويسمح بمقارنة نشاطها مع نشاط الدول التي تطبق هذه المعايير لذلك يجب إلزام المؤسسات بإعداد قوائم مالية وفقا للأسس والقواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية وهي قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، الملاحظات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية.
- ضرورة توفير المزيد من المتطلبات الضرورية لخصائص المعلومات المحاسبية التي يتم عرضها في التقارير المالية والتي تتماشى مع قواعد الإفصاح المحاسبي .
- إلزام المؤسسات على الإفصاح عن البيانات المحاسبية وأي معلومات إضافية تكون ضرورية لبث الاطمئنان لدى مستخدميها وخاصة المساهمين .
- حتى تكون المعلومات أكثر ملاءمة لترشيد القرارات فإنها يجب أن تنشر على فترات دورية قصيرة (شهرية ، ثلاثية ، سداسية ، سنوية) .
- ضرورة نشر تقارير إضافية للقوائم المالية الأساسية ، كالتقارير القطاعية ، القيمة المضافة ... التي تزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار .
- يجب تكييف الإطار القانوني والتشريعي الجزائري مع المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد وخاصة فيما يتعلق بالنظام الجبائي.
- قيام الجهات المعنية بتفعيل دور المؤسسات الرقابية وتذكير المؤسسات بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي وفرض عقوبات رادعة في حالة ثبوت عدم التزامها.
- يجب فتح مراكز وطنية متخصصة في تحديث وتطوير النظام المحاسبي المالي الجديد وفق ما يحدث من مستجدات في معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي.
- العمل على تطوير بورصة الجزائر وتفعيل دورها في تمويل المؤسسات، والانضمام إلى مختلف الهيئات الدولية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية، والمنظمة العالمية الدولية لهيئات تداول الأوراق المالية .
- تكثيف الدورات التدريبية من خلال التكوين في مجال معايير المحاسبة الدولية، والنظام المحاسبي المالي لسد الثغرات والنقائص المسجلة على مستوى الإشراف والتكوين.
- تشجيع التعاون الاستراتيجي بين المهنيين والأكاديميين الجزائريين، للارتقاء بمستوى المهنة وزيادة تنافسيتها أمام مكاتب المراجعة والاستشارات الأجنبية .

- لابد من زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكبر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرارات .
- العمل على تفعيل دور محافظي الحسابات بالعمل على إتباع معايير المراجعة ، مما يؤدي لزيادة الملاءمة و الموثوقية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية .

4- آفاق البحث

إن التعرض لموضوع الإفصاح المحاسبي و خصائص المعلومات المحاسبية لا يمكن إحاطته بكل جوانبه من خلال دراسة واحدة، فهذه الدراسة تعتبر مساهمة بسيطة من الطالب وخطوة أولى بالنسبة للدراسات القادمة ، فمن خلال بحثنا في هذا الموضوع تبين لنا أنه يمكن فتح الباب لعدة إشكاليات ودراسات مستقبلية تستحق الدراسة وذلك بالتطرق للمواضيع التالية:

- دور النظام المحاسبي المالي الجديد في تفعيل بورصة الجزائر.
- دراسة كل معيار من معايير المحاسبة الدولية على حدا وتطبيقه على المؤسسات الجزائرية.
- أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية على التأقلم مع آليات الإفصاح والقياس المتعلقة بالقيمة العادلة.
- دور القوائم المالية المرحلية في عملية اتخاذ القرار.
- تكييف النظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي الجديد .

تم بحمد الله وعونه عز وجل إتمام هذه الدراسة

المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

I- الكتب:

1- إبراهيم جبر الصعيدي، **مبادئ النظم المحاسبية**، دار الرضا، فلسطين، 1998؛

2- إبراهيم حلمي وآخرون، **أساسيات نظم المعلومات**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2000؛

3- أحمد بلقاوي، تعريب رياض العبد الله – طلال الحجاوي، **نظرية محاسبية**، الجزء الأول، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية 2009؛

4- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003؛

5- أحمد محمد نور، **مبادئ المحاسبة المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003؛

6- إسماعيل السيد، **نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية**، مكتبة عين شمس، 1990؛

7- إلدون . س. هندريكسن، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، **النظرية المحاسبية**، الإسكندرية مصر، الطبعة الرابعة 2008 .

8- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة منظور التوافق الدولي**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005

9- أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004.

10- أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007 .

11- برهان محمد نور، **أنظمة المعلومات الإدارية**، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1996.

12- بن ربيع حنيفة ، **الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية** ، مطبعة دور هومة ، الجزائر، الجزء الأول ،2010 .

13- بني عطاء، حيدر محمد علي، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

14- ثناء على قباني، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 / 2003

15- جبرائيل كحالة، و آخرون، **المحاسبة المالية بين النظرية و التطبيق**، (الأردن: دار زهران،دار الهلال،1997 .

16- جمعة هوام، **المحاسبة المعمقة، وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2009/2010**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

17- حجر عبد المالك، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار الفكر دمشق، 1997.
18-حسين القاضي، **نظرية المحاسبة**، منشورات جامعة دمشق، 1991.
19-حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
20-حكمت أحمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة**، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 1999 .
21- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية (IFRS/IAS)**، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2007 .
22- خالص صالح صافي، **المبادئ الأساسية للمحاسبة العامة والمخطط المحاسبي الوطني**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
23- خليل الدليمي وآخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، بدون سنة نشر.
24- دونالد كيزو، **المحاسبة المتوسطة**، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005.
25- رضوان حلوة حنان، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
26- رضوان حلوه حنان، **مدخل نظرية المحاسبة** ،، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
27- رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية - الدورة المحاسبية** – دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .
28- سونيا محمد البكري، **نظم المعلومات الإدارية، المفاهيم الأساسية**، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998.
29- شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IFRS/ IAS)**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
30-صلاح الدين عبد المنعم مبارك، **اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001.

31- طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والبريطانية والعربية والمصرية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

32- طلال الججاوي، ريان نعوم، **المحاسبة المالية مناهج الجامعات العالمية**، دار جهينة للنشر والتوزيع،عمان الأردن 2005.

33- عاطف وليم اندراوس، **أسواق الأوراق المالية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2007 .

34- عباس محمود الشيرازي، **نظرية المحاسبة**، ذات السلاسل، الكويت، 1990 .

35- عبد الحي مرعي،محمد الصبان،محمد الفيومي،**أصول القياس و الاتصال المحاسبي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1988 .

36- عبد الرزاق قاسم، **تحليل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة دار الثقافة، عمان، 2004.

37- عبد الستار الكبيسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

38- عبد اللطيف الدهراوي، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

39- عبد الناصر إبراهيم نور، و آخرون، **أصول المحاسبة المالية**، الجزء الثاني، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن، 1998، ص282 .

40- عبد الوهاب نصر علي ، **مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، الجزء الأول 2004/2003 .

41- عبد ربه محمد، محمد محمود، **طريقك إلى البورصة**، جامعة عين شمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

42- عصفت سيد أحمد عاشور، **دراسات في نظم المعلومات المحاسبية**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 2004 .

43- عليان الشريف، رياض الحلبي، فائق شقير أحمد الجعبري، رشاد العصار، **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان الأردن 2000 .

44- عماد عبد الوهاب الصباغ، **نظم المعلومات ماهيتها ومكوناتها**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2004

45- فالتر ميجس و روبرت ميجس، "**المحاسبة المتوسطة**"**(ترجمة أحمد حامد حجاج)** ، دار المريخ، الرياض، 2003.

46- فداغ الفداغ، **المحاسبة المتوسطة، النظرية والتطبيق في القوائم المالية**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

47- قاسم الحوبيتي، زياد السقا ، **نظام المعلومات المحاسبية** ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر - كلية الحدباء الجامعة -الموصل-العراق 2003 .

48- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **نظم المعلومات الإدارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1998.

49- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

50- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

51- كمال السيد غراب، فادية غراب، **نظم المعلومات الإدارية مدخل تحليلي**، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1996.

52- كمال النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل ،عمان، 2004 .

53-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، عمان، 2006

54- لجنة المعايير المحاسبية الدولية، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، منشورات مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية، عمان، الأردن، 2005 / 2006.

55-محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية**– الجوانب النظرية والعملية-مطابع الدستور التجارية، عمان الأردن، 2008 .

56-محمد أحمد لعظمة ، يوسف عوض العدلي ، **المحاسبة المالية** ، ذات السلاسل ، الكويت ، 1986.

57- محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربي**ة، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005 .

58-محمد حافظ حجازي، **دعم القرارات في المنظمات**، بدون سنة ودار نشر، الإسكندرية، مصر، بدون سنة نشر.

59- محمد رضوان العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الجزء الأول، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

60-محمد سمير الصبان وآخرون، **الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 .

61- محمد شوقي بشادي، **المحاسبة ونظم المعلومات**، دار النمر للطباعة، 1995.

62- محمد عباس بدوي، **المحاسبة وتحليل القوائم المالية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر ،2004 .

63-محمد عطية مطر وآخرون , **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات** , دار حنين , الأردن , 1996.

64- محمد مطر ، موسى السويطي ، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الثانية ، الأردن ، 2008 .

65- محمد مطر، **مبادئ المحاسبة المالية**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

66- محمد يوسف حفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

67-محمود إبراهيم عبد السلام تركي, **تحليل التقارير المالية** , جامعة الملك سعود , الرياض , 1993

68- محمود أحمد ابراهيم، **المحاسبة المالية**، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن،1998 .

69- محمود السيد الناغي، **دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، المكتبة العصرية، مصر، 2002.

70- منال محمد الكردي، جلال إبراهيم العيد، **مقدمة في نظم المعلومات الإدارية** ،الدار الجامعية، الإسكندرية.

71- مؤيد راضي خنفر،غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، مدخل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن 2006؛

72- نعيم حسني دهمش , **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما** , معهد الدراسات المصرفية , الاردن , 1995 .

73- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **المحاسبة المالية المتوسطة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

74-وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دارالمعرفة الجامعية 2002 .

- الرسائل والأطروحات:

أ- الأطروحات:

1- بن بلغيث مداني(2004)، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد** الدولية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

2- حواس صالح(2007)، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

3- عبد الله محمود سراج، **خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الإنتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الإستراتيجية التنافسية**، حالة القطاع الصناعي اليمني، أطروحة دكتوراه دولة في الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2005،

4- مصطفى عقاري(2004)، **مساهمة عملية لتحسين المخطط المحاسبي الوطني، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية**، جامعة فرحات عباس سطيف.

5- تيجاني بالرقي ، **دراسة آثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد آثر التضخم على القوائم المالية** ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية ،جامعة سطيف ، 2006/2005

ب- الرسائل:

1- طرابلسي سليم(2009)، **تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة؛

2- ناصر محمد علي المجهلي(2009)، **خصائص نظام المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة؛

3- عبد العزيز فؤاد(2009)، **الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية الدولية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة البليدة؛

4- سالمي محمد الدينوري(2009)، **قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.

5- قادري عبد القادر(2009)، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المدية.

6- عادل نقموش2010 ، **دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الإستثمار في بورصة الجزائر** ، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الأغواط، ص 31.

III – المقالات والمداخلات:

أ- المقالات:

1- أحمد المخادمة **أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ، في اتخاذ القرارات الاستثمارية** "دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، مجلة المنارة ، جامعة مؤتة ، المجلد13 ، العدد 02 ، 2007.

2- أسعد سمير مرشد، **مفهوم الكفاءة والفاعلية في نظرية الإدارة العامة**، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد الأول، 1988.

3- أيوب دانيا، **نظم المعلومات واتخاذ القرار الإداري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة دمشق، المجلد الثامن، العدد: 12، 2003؛

4- محمد مطر، **تقييم مستوى الإفصاح في القوائم المالية المنشورة لشركات المساهمة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية، المجلد: 20، العدد: 02، الأردن؛

5- محمد عبد السلام، **علاقة الربط بين نظرية الاتصالات و مبدأ الإفصاح الكامل في المحاسبة ،** مجلة الإدارة، العدد الرابع، أبريل 1984.

6- لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم مكية، **"دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"**، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، 2007، المجلد 29 العدد 1.

7- مأمون حمدان، **المعيار المحاسبي الدولي IAS 24** .جمعية المحاسبين القانونيين السورية، سوريا 2008.

8- جمعة حميدات، **التعديلات الحديثة على المعايير المحاسبية الدولية حتى بداية - 2009 معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS 8** -جمعية المحاسبين .القانونيين الأردنيين،2009 .

9- مأمون حمدان، **المعيار المحاسبي الدولي " 34 التقارير المالية المرحلية"**، جمعية المحاسبين القانونيين السورية، سوريا،2008

10- معيار التقرير المالي الدولي **" 07 الأدوات المالية** – الإفصاح

ب- المداخلات:

1. بوعيشة مبارك، هبة بوشوشة، **دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات** الأعمال، التحديات، الفرص، الآفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن،- 3-5 نوفمبر 2009 ،

2. اليوم الدراسي الثامن، **النظام المحاسبي المالي الجديد (2008/2009)**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 12 أفريل 2008
3. نصر الدين بن نذير، عمار بوشناف، **جدول تدفقات الخزينة**، الملتقى الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه، جامعة سعد دحلب، البليدة، 12- 13 أكتوبر 2009 .
4. شارف خوجة الطيب، "**مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية**"، الملتقى الوطني الأول حول " مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية"، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.
7- .مصطفي حسن بسيوني السعدني، **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة** الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 5 سبتمبر 2007 .
8- أحمد عبد المولي الصباغ ، **الاطارالعام لرقابة جودة عملية المراجعة ، ورقة بحثية مقدمة الي مؤتمر** : مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة ،كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 2003، ص2.
9- زبيري عز الدين، مداخلة بعنوان **أهمية اعتماد جدول التدفقات النقدية كقائمة من القوائم المالية الأساسية على مستوى المخطط المحاسبي الجزائري**. دراسة تحليلية للمعيار المحاسبي**IAS07** المركز الجامعي لبرج بوعريريج، 2008 .
10- محمد حسن يوسف، **محددات الحوكمة ومعاييرها مع اشارة إلى نمط تطبيقها في مصر** ، بنك الاستثمار القومي، القاهرة ،2007 .

IV- القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية للمداولات الخريفية العدد الثاني2007 .
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية القانون رقم 07 -11، **المتضمن النظام المحاسبي المالي** المؤرخ في: 25 نوفمبر 2007، ، العدد: 74.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 156/08، مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر **2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي**، العدد 27 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قرار تحديد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مؤرخ في 26 يوليو 2008، العدد 19 الصادر بتاريخ 25 مارس 2009،

5. المجلس الوطني للمحاسبة، تعليمة رقم 02 **تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010** ، مؤرخة في29 /2009/09 .

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم الرئاسي رقم 05 / 159 ، المؤرخ في 27 أفريل 2005 ، المادة 157 **المتضمنة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي .**

V- المصادر الإلكترونية عبرالأنترنت:

1- وليد ناجي الحيالي، **المحاسبة المتوسطة**، (على الخط) منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك 2007، متاح على الرابط :
www.ao-academy.org/docs/ Almuhasaba_almutawaseta-1 pdf
الإطلاع و التحميل بتاريخ 2010./11/10

2- وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، (على الخط) منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، متاح على الرابط :
www.ao-academy.org/docs/index.php?f1=nadharyatN?%20almuhasaba-1pdf
الإطلاع و التحميل بتاريخ 2010/11/10

3- عبد الناصر نور، طلال الحجاري، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية**، متطلبات التوافق والتطبيق، جامعة الإسراء، الأردن متاح على شبكة الانترنت، تم الاطلاع عليه يوم: 08/ 06/ 2010 .

4- مدونة صالح القرا، المعيار المحاسبي الدولي 34 التقارير المالية المرحلية،2010/10/25، متاح الموقع www.sqarra.com

(5- www.infotechaccountants.com (تم الاطلاع عليه يوم:08/25 / 2010

6- www.cma.com(تم الاطلاع عليه يوم: 18/ 09/ 2010)

7- www.saaid.net (تم الاطلاع عليه يوم: 18/ 10/ 2011)

8- www.sqarra.com (تم الاطلاع عليه يوم: 10/ 11/ 2010)

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

I- الكتب:

1. ALI TAZDAIT. **Maitrise du système comptable financier**. Editions ACG, première édition. Alger, Octobre 2009.
2. Bernard ensault, christon horreau, **comptabilité financier**, France, 3eme Ed presse universitaire
3. Hendrikson Eldon, Breda Michael(1992), **Accounting theory**, Fifth édition, Irwin Graw Hill;
4. Jean – François Regnard, **lire un bilan c'est simple,** Paris : Chiron ,2007
5. Jean – Jacques Julian **, les normes comptables internationales IAS/IFRS** , édition foucher 2008,
6. Jean Pierre Bibeau(1997), **Introduction à l'économie internationale**, éditeur itée, 3éme édition ;
7. Bernard Raffournier, **les normes Comptaples Internationales (IFRS/ IAS)**.Edition Economica, 2005

. R. Brief R. « **Accountants Responsibility in Historical Perspective**" The 8 Accounting Resview, Vol. 50, No. 2 1975, p2

9. **Le système comptable financier**, ministère des finances, conseil national de la comptabilité, ENAG éditions, Alger, 2009,
10. Richard Brown(1968), **History Of Accounting and Accounting,** London;
11. Roy Sidebithman(1970), **Introduction of the theory and context of Accounting**, New York, Bergmot press;
12. **Normes comptables internationales 1995**, éditions comptables Malhesrbes,1994

II- الرسائل:

1. Samir MEROUANI, **Le projet du nouveau système comptable Algérien, Anticiper et préparer le passage**, mémoire de magistère en science de gestion, l'école supérieur de commerce, Alger, 2007- 2008;

III- المداخلات:

1- DJILALI Abdelhamid, **réflexion sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les normes IAS/ IFRS**, Séminaire 24 septembre – 03 octobre 2005, Koléa, Alger;

الملاحق

الملحق : 01

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة محمد خيضر –بسكرة-
Université Mohamed KHIDHER -Biskra

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

et commercial Faculté des Sciences Economiques et des sciences de Gestion
Département de Gestion

استمارة استبيان

تحية طيبة:

يسر الباحث أن يضع بين أيدكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على أرائكم ومقترحاتكم فيما يتضمنه من محاور لاستفاء البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة في إطار تحضير رسالة ماجستير بعنوان :

دور جودة المعلومات المحاسبية في تحسين الإفصاح المحاسبي

و نؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها من قبلكم ستعامل بسرية تامة ، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط ، شاكرين تعاونكم مسبقا على مساعدتكم لنا في إتمام هذه الدراسة.

كما أعلمكم أنه لمن دواعي سروري أن أطلعكم على نتائج هذا البحث ، إن توفرت رغبتكم في ذلك.

في حالة وجود أي استفسار عن أي من أسئلة الاستبيان أو حول أي أمر يتعلق بالدراسة يرجى عدم التردد الاتصال بالباحث وعلى العنوان البريدي التالي :

www.bynadji@live.fr

الباحث : بن يحي ناجي

مفاهيم و المصطلحات العامة

يرجى قراءة هذه المفاهيم و المصطلحات قبل الشروع في الإجابة عن أسئلة الاستبيان

***ملائمة المعلومات** : هي القدرة على خدمة اتخاذ قرار معين، إما من خلال تخفيض حالة عدم المعرفة لدى متخذ القرار، أو زيادة المعرفة لدى متخذ القرار بخصوص الموقف الذي يتخذ القرار بشأنه.

* **التوقيت الملائم:** يقصد بالتوقيت الملائم وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب

***القدرة على التنبؤ:** تعد مقدرة المعلومات المحاسبية في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بنتائج التوقعات المستقبلية في ضوء نتائج الماضي والحاضر.

* **التغذية العكسية** : تملك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية عندما يكون لها القدرة على تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية .

* **الموثوقية** : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، **التي** تعد انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات .

***الصدق في التمثيل:** ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها.

* **حيادية المعلومات (عدم التحيز):** وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين.

* **القابلية للتحقق** :أي في حالة قياس المعلومات من أكثر من شخص أو جهة فانهم يتوصلون إلى نفس النتائج .

* **الثبات في إتباع النسق الواحد:** يعني الثبات في إتباع النسق الواحد أن تسجل الأحداث الاقتصادية ويقرر عنها بطريقة موحدة من دورة إلى دورة.

* **التماثل والقابلية للمقارنة** : يقصد بها إمكانية مقارنة البيانات و المعلومات المحاسبية التي يتم معالجتها باستخدام نفس الأساليب و الإجراءات المحاسبية من سنة لأخرى في نفس المنشأة أو مقارنتها مع منشآت أخرى مماثلة.

استمارة الاستبيان

المحور الأول : البيانات العامة

1- الاسم (اختياري):..... /

2- الجنس : ذكر ☐ / أنثى ☐ العمر:..... عاما

3 - الجهة التي ينتمي إليها :

الإدارة ☐ الضرائب ☐ المهنيين ☐ الأكاديميين ☐

4- المهنة/ الوظيفة:.....

5 - الخبرة المهنية:. أقل من 05 سنوات ☐ **من 05 إلى 10 سنوات** ☐

أكثر من 15 سنة ☐ **من 10 إلى 15 سنة** ☐

6- لمؤهل العلمي: ليسانس ☐ **ماجستير** ☐

أخرى ☐ **دكتوراه** ☐

الرجاء وضع الإشارة (X) في الخانة المناسبة.

المحور الثاني: ملائمة و موثوقية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركة

الرقم	السؤال	أوافق تماما	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق تماما
1	تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركة ملائمة وتؤثر في قرارات مستخدميها .					
2	تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركة ذات قيمة تنبؤية تزيد من فاعلية وكفاءة قرارات مستخدميها .					
3	يتم إعداد و الإفصاح عن القوائم المالية وتقديمها لمستخدميها في الوقت المناسب.					
4	للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية للشركة قيمة إسترجاعية تساعد على تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها و اتخاذ القرارات من خلالها .					
5	تتضمن القوائم المالية المفصح عنها معلومات محاسبية ذات موثوقية لعملية اتخاذ القرار .					
6	تعبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية على صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال السنة المالية .					
7	تمتاز المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية بالموضوعية ويمكن التحقق من صحتها .					
8	تتميز المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية بالحياد و البعد عن التحيز مما يزيد من مصداقيتها لدى مستخدميها .					
9	يؤدي تقرير مراجع الحسابات دورا هاما في زيادة الثقة للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية .					
10	من الضروري الإفصاح عن معلومات محاسبية ملائمة حتى ولو كان توفرها على حساب الموثوقية في المعلومات المقدمة .					
11	تتضمن التقارير المالية المفصح عنها معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج السنوات السابقة أو مع شركات من نفس القطاع .					
12	يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للشركة .					
13	ينعكس تطبيق مبدأ الثبات في السياسات المحاسبية في زيادة الموثوقية في المعلومات المحاسبية .					
14	إن توفير خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية إلى زيادة كفاءة القرارات المتخذة .					

المحور الثالث : مدى كفاية وفعالية وملائمة القوائم و التقارير المحاسبية المفصح عنها لتلبية احتياجات متخذي القرارات

	السؤال	ملائمة بدرجة كبيرة جدا	ملائمة بدرجة كبيرة	ملائمة بدرجة متوسطة	ملائمة بدرجة متوسطة	غير ملائمة
1	تقرير المركز المالي الميزانية					
2	تقرير الدخل					
3	تقرير التغير في حقوق الملكية					
4	تقرير التدفقات النقدية					
5	تقرير محافظ الحسابات					
6	تقرير مجلس الإدارة					
7	الإيضاحات المرفقة					
8	التقارير المرحلية الدورية					

09- ما هو رأيكم في مدى كفاية المعلومات في التقارير المفصح عنها سنويا لشركة في تلبية احتياجات كل مستخدميها لاتخاذ القرار.

كافية جداً ☐ كافية ☐ متوسطة ☐ غير كافية ☐ غير كافية إطلاقاً ☐

المحور الرابع :النظام المحاسبي المالية و المعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الإفصاح

01 - ما رأيك في النظام المالي المحاسبي وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح المحاسبي .

راض جدا ☐ راض ☐ غير راض ☐ دون جواب ☐

02- هل ترى اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في إعداد التقارير و الإفصاح في الجزائر يكون إيجابيا .

راض جدا ☐ راض ☐ غير راض ☐ دون جواب ☐

- **هل ترى أن مخرجات النظام المحاسبي المالي (SCF) تعبر أكثر عن الواقع الاقتصادي ؟**

راض جدا ☐ راض ☐ غير راض ☐ دون جواب ☐

04- **هل توجد معوقات للإفصاح المحاسبي في الجزائر**

نعم ☐ لا ☐

في حالة الإجابة بنعم

* - صعوبة فهم و تفسير متطلبات الإفصاح في معايير المحاسبة الدولية .

* - الظروف الاقتصادية السائدة في الجزائر .

* - ضعف تحقيق سوق مالي جيد البورصة .

* صعوبة توحيد الممارسات المحاسبية بين المؤسسات نتيجة لاختلاف في تفسير المعايير .

* بل يوجد معوقات أخرى أذكرها .

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....